المشروع العربي للتنمية

لكي نربح المستقبل

سيد مرعي



كان اهتمام سيد مرعى بمشكلة الزراعة والغذاء والتنمية على المستوى العربى والعالمى من الأسباب التى احتارته من أجلها منظمة الأمم المتحدة لكى يكون سكرتيرا عاما لمؤتمر الغذاء العالمى الذى عقد فى مدينة روما سنة ١٩٧٤ ، لكى يضع الحلول لأزمة الجوع التى تهدد العالم فى السنوات القليلة القادمة

وفضلا عن أبحاثه وكتبه العديدة فإن المؤلف هو رئيس مجلس الشعب ، وقبلها كان مساعدا لرئيس الجمهورية وأمينا أول للجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكى . كما تولى مسئوليات سياسية عديدة فى الجهاز التنفيذى .

المشروع العربي للتنمية

لكي نربح المستقبل

١٩٧٥

إهـــبـــداء ٢٠٠٨

المهندس/ محمد عبد الحليم محمد عبد الله

جمهورية مصر العربية

المشروع العربي للتنمية

لكي نربح المستقبل

سيد مرعي



دار المعارف بمصر

الناشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .

مقدمة

ماذا يجرى فى عالمنا ؟

ماذا يجرى اليوم . . وبعد ربع قرن من اليوم ؟

إن السؤال واحد . . ومع ذلك فالإجابات متعددة .

إحدى الإجابات مثلا تأتى على لسان الرئيس الفرنسي ديستان ، حينما قال : « . . لقد بدأنا نعيش الآن فى دنيا غير سعيدة ، بل وتعيسة ، إنها دنيا غير سعيدة ، لأنها لا تعرف إلى أين هى ذاهبة . . ولأنها تخمن أنها لو قدرلها أن تعرف ، فإنها سوف تكتشف أنها تتجه إلى كارثة . . إن هذه الدنيا غير السعيدة هى التى يجب أن يقودها السياسى الآن ، إن الأزمة العالمية الحالية مزدوجة ، فهى ليست مجرد قلق عابر . . ولكنها فى الحقيقة ترمز إلى تغير دائم . وهكذا فإننا سوف نرى خلال السنوات القليلة القادمة نوعاً من السقوط والتدهور فى أوربا . . بينما دول أخرى سوف تتجه إلى أعلى . . وبشكل ما ، فإن هذا هو الانتقام الذى نتوقعه ضد أوربا القرن التاسع عشر ! »

هذه إذن إحدى الإجابات . إن عالم اليوم هو أساسا عالم تشغله تصفية الحسابات القديمة المعلقة . . بين أفريقيا وآسيا القرن العشرين ، وبين أوربا القرن التاسع عشر !

إجابة أخرى ، جاءت على لسان الكاتب والروائى والوزير الفرنسى الأسبق « أندريه مالرو» حينما قال : « . . إننى بدأت أفقد إيمانى فى أنه يوجد الآن عصرمن النهضة . . لأننى أؤمن بأنه إذا استمرت أزمتنا الإنسانية بغيرحل ، فإن نهضتنا الثقافية مستحيلة . . إن هذه الحضارة التى بدأت مع نابليون هى الآن فى أزمة ، ما فى ذلك شك » .

وقبل الاثنين ، نقلت إلينا وكالات الأنباء من نيويورك تصريحات العالم والمؤلف الإنجليزى « س . ب . ستو » ، صاحب كتاب « دهاليز السلطة » المشهور ، تصريحات فى نفس المعنى تقول : « . . إننى أعتقد أننا ربما نكون الآن وسط نقطة توقف تاريخية حقيقية . . إننى لا أعتقد أن أحداً يفهم السبب فى ذلك . . لا أحد مثلا قد توقع من قبل أن يكون كل من البناء المالى والاقتصادى – الغربى – هشاً بهذا الشكل . . إن المشكلة هى أن أحداً يفهم السبب فى ذلك . . لا أحد مثلا قد توقع من قبل أن يكون كل من البناء المالى والاقتصادى – الغربى – هشاً بهذا الشكل . . إن المشكلة هى أن أحداً لا يفهم حقيقة ما يحدث . . إننا نتحدث كثيراً ، وبثقة كبيرة ، عن المسائل الاقتصادية فى هذه الأيام . ولكن هناك أسئلة كبيرة محيرة . . لا يبدو أن أحداً هنا يعرف إجاباتها . . . ! »

مرة أخرى : ماذا يجرى فى عالمنا ؟

لقد كانت تلك إجابات حضارية ، أو سياسية ، أو ثقافية ، عن السؤال الكبير . ولكنها فى النهاية تمثل بشكل أو بآخر إجابات جزئية .

إن هناك أعذاراً كثيرة تبرر ذلك . فرغم أن السؤال الكبير واحد . . إلا أن نوع الإجابة التى يمكن أن نتلقاها يختلف اختلافاً كبيراً حسب موقع ورؤية الطرف الذى نسأله .

فما يجرى فى عالمنا اليوم هو انتقال مفاجئ للثروة ، إذا سألنا طرفاً فى لندن . . بينما هو عودة مشروعة ومتأخرة للثروة . . إذا سألنا طرفاً فى الجزائر أو الرياض أو طهران .

وما يجرى فى عالمنا اليوم هو أن ثمن شراء السيارة فى نيويورك أصبح يحتاج إلى مرتب ثلاثة أشهر بدلا من شهرين . . فما يجرى فى عالمنا اليوم هو أن ثمن شراء رغيف الخبز فى أثيوبيا يحتاج إلى مرتب شهر بدلا من مرتب يوم !

إن الإجابة يمكن أن تكون فى روما هى : لقد أصبحت لدينا ٣٠٠ ألف سيارة فيات مخزونة من عام ١٩٧٤ لا نجد من يشتريها . . فى حين أن الإجابة فى نيودلهى هى : أننا نواجه أزمة فى كل شىء ، بعد أن ارتفع سعر القمح ثلاث مرات . . وسعر السكر ١٦ مرة . . والأسمدة ٢٢ مرة !

إنهم فى العالم الثالث يتحدثون عن أزمة طعام . . وهم فى العالم المتقدم يتحدثون عن أزمة ثروة ، فيقولون مثلا : لقد أصبحت الدول المصدرة للبترول تحصل منا على سبعة ملايين دولار فى الساعة . . بحيث إنهم الآن يستطيعون أن يسددوا ثمن كل وارداتهم . . ويدفعوا ثمن كل الموانئ ومعامل التكرير التى يقيمونها فى بلادهم . . وبعد هذا كله يظل الفائض لديهم هو ستين بليون دولار فى السنة ، و ١١٥ ألف دولار فى الثانية .

إن الموضوع الساخن فى إيطاليا هو البطالة . . وفى بريطانيا هو ارتفاع الأسعار . وفى أمريكا هو « بارونات البترول » – يقصدون مصدرى البترول – الذين أصبحوا يستطيعون الآن أن يشتروا كل سنة مجموع ثروات عائلة روكفلر الأمريكية ستين مرة . . أو يشتروا كل أسهم شركات التأمين فى بورصة لندن كل تسعة أشهر !

إن الإجابات إذن هى إجابات متعددة . . رغم أننا بدأنا بسؤال واحد . . ووصلنا فى النهاية إلى نفس السؤال مازال قائما .

ماذا يجرى فى عالمنا ؟

إن البعض يذكرنا – قبل الإجابة – بما حدث للعالم فى سنوات ١٩٢٩/١٩٣١ . . حينما أصيب العالم كله بكساد عظيم . والبعض الآخر يذكرنا بما جرى فى أوربا بثلاث سنوات أو أربعة . . حينما أدى التضخم إلى أن أصبح الدولار الأمريكى الواحد يساوى ثلاثة ملايين من الماركات الألمانية . . وبعدها بشهرين اثنين فقط أصبح يساوى ١٢٦٠ بليون مارك . . ثم بعدها

بستة أيام فقط – أى فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ – أصبح الدولار الأمريكى يساوى أربعة آلاف ومائتى بليون مارك ألمانى .

والبعض يذكرنا بما جرى للعالم فى ذلك الوقت . . بسبب عدم السيطرة بسرعة على ذلك التضخم والانهيار الفظيع . . فيقولون لنا مثلا إن النقود وقتها لم تكن هى وحدها التى أصبحت بسعر التراب فقط . . ولكن السياسيين أيضاً أصبحوا هم قبلها – بسعر التراب . فنتيجة لعجز السياسيين عن حل المشكلة الاقتصادية . . ونتيجة لأن الموظفين وأصحاب المعاشات هم أول من تطحنهم أى أزمات غلاء ، ونتيجة لأن العمال يفاجئون دائماً بأنهم متعطلون . فإن الباب يصبح مفتوحاً أمام أى مجنون لكى يقدم حلولا مجنونة . هكذا – مثلا – جاء هتلر إلى السلطة فى ألمانيا . . راكباً موجة الغلاء والتضخم والانهيار السياسى . . وبعدها الهزيمة . . وبعدها نفس الدائرة من جديد .

إن عالمنا اليوم لا يشهد شيئاً من ذلك ، ولا حتى شيئاً قريباً من ذلك ، ولكن الاضطراب الاقتصادى العالمى وصل إلى درجة لا تُسمح لأحد بالراحة لمدة دقيقة واحدة .

لقد أصبحنا نعيش فى عالمين . . وليس فى عالم واحد : فهناك أولا عالم الفقراء والمتخلفين والجائعين . . وهم الأغلبية الكبرى . . وهناك ثانياً عالم الأغنياء والمتقدمين والشبعانين . . وهم الأقلية البسيطة .

وحتى هذا التقسيم المبدئى دخلته هو الآخر درجات مختلفة من التغيير ، فأصبحنا نرى دولا هى بحكم ثروتها تنتمى إلى العالم الثانى . . بينما هى بحكم مشكلتها تنتمى إلى العالم الأول .

وأصبحنا نرى دولا تقفز فجأة من الفقر إلى الثروة . . بغير أن تحقق نفس النجاح والسرعة فى الانتقال من التأخر إلى التقدم .

ولقد وصلت حدة هذه الأزمة العالمية إلى الدرجة التى أصبح علينا

فيها أن نفكر جميعاً بأسلوب جديد . لقد أصبح علينا أن نؤمن بشيء بسيط وأساسي : فإما أن نغرق جميعاً . . وإما أن ننجو جميعاً معاً .

إن العالم كله الآن ، بالمتأخرين منه والمتقدمين فيه ، أصبح يعيش حياته فى قارب واحد . . بحيث إن أزمة الجوع فى الجنوب لابد أن تنقل آثارها إلى الشمال . . وأزمة التضخم فى أمريكا لابد أن تحرق أصابع المشترى فى الهند . .

إن التناقض هنا هو أن هناك جهوداً جادة فعلا للمساهمة فى حل مشاكل عالمنا . . ومع ذلك فليس هناك نتيجة واضحة أوملموسة أو مرئية لهذه الجهود .

وحتى الذين يشكون من الانتقال المفاجئ للثروة . . فى أوربا وأمريكا أصبحوا يعترفون اليوم مثلا بأن « . . الدول الأعضاء فى منظمة مصدرى البترول قد ساهمت فى خلال السنوات الأربعة الماضية بمساعدات مختلفة وصلت فى مجموعها إلى تسعة آلاف مليون جنيه استرليني . وخلال العام الماضى وحده – ١٩٧٤ – وصلت المساعدات التى ارتبطت بها تلك الدول إلى ثلاثة آلاف مليون جنيه استرليني[١] . »

هناك إذن مساعدات . . وهى مساعدات ملموسة . . ولكن ومع ذلك ، ليست هناك نتيجة ملموسة . . لماذا ؟ وأين يوجد الخطأ . . وكيف نصل إلى العلاج ؟

إن هذا هوأساسا موضوع هذا الكتاب . . ولكننى أبادر الآن فأقرر مبدئيًّا أن الخطأ الأكبر هو أننا جميعًا – فى هذا العالم – لا نعرف لحناً واحدًا .

إن هناك عزفاً انفراديًّا كثيراً . . وهناك ألحان متعددة تتنافس أو تتناقض أو تتشابك مع بعضها البعض . . فتكون النتيجة الأخيرة فى آذاننا

---

(١) الأوبزرفر – ٥ يناير ١٩٧٥ .

هى قطعة نشاز . وليست قطعة موسيقى !

والمشكلة فى عالمنا اليوم هى أن الأغلبية الصامتة أصبحت ، بالإضافة إلى صمتها ، هى أيضاً أغلبية فقيرة ، وجائعة ، وضعيفة ، وفى النهاية صارخة .

والمشكلة فى عالمنا اليوم هى أن الأقلية المتقدمة لا تنقصها النوايا الطيبة ، ولا – من وقت لآخر – الأعمال الطيبة . .

ولكن ما يفتقده الجميع هو ، كما ذكرت حالا ، الهدف الواحد . . والطريق الواحد . . والمجهود الواجب المركز نحو هذا الهدف .

لقد بدا الأمر أحياناً كما لو أن عالمنا قدر له أن يعيش فى مبارزة مستمرة بين الفقراء والأغنياء ، ومباراة دائمة بين المتأخرين والمتقدمين . . وصراع مستمر بين الدول النامية والدول العصرية .

إن هذه كلها صفات تنافس وليست صفات تعاون . . لكى ننجو جميعاً معاً .

وما أحاول أن أدعو إليه فى هذا الكتاب هو بالضبط : الحرب العالمية الثالثة !

لقد شهد العالم مواجهتين عسكريتين فظيعتين ، هما الحرب العالمية الأولى ، والحرب العالمية الثانية . وفى كل مرة كان السبب هو الرغبة فى تحقيق توسع هنا . . أو تقلص هناك . . نفوذ هنا ، أو تناقض هناك .

وفى كل حرب مات من البشر ملايين بعد ملايين . . وتحملت البشرية من الأعباء المالية بلايين بعد بلايين .

لماذا لا نجرب مرة أن نقوم بنفس المجهود . . ولكن من أجل الرخاء هذه المرة . . بدلا من أجل الحرب ؟

إن التجارة الدولية فى السلام غير الذرى وصلت الآن إلى ثمانية عشر بليوناً من الدولارات سنويًّا . . بعد أن كانت مجرد ٣٠٠ مليون دولار فى سنة ١٩٥٢ .

وخلال السنوات العشر الأخيرة وحدها (١٩٦٤ - ١٩٧٤) حققت تلك التجارة نمواً بلغت نسبته ٥٥٠ ٪ ، وهى نسبة لم يتحقق حتى نصفها فى حل المشاكل الأساسية التى يعانى منها العالم .

إن الأكثر مأساوية من ذلك هو أن تلك الأرقام لا تمثل إلا جزءاً صغيراً جداً من الإنفاق العسكرى الشامل للعالم . فخلال سنة ١٩٧٣ وحدها أنفقت دول العالم ٢٤٠ بليون دولار على تنمية استعداداتها العسكرية وقواتها المسلحة .

وفى سنة ١٩٧٥ شهد العالم نهاية أخيرة لحرب فيتنام . وهى الحرب التى خرجت منها الولايات المتحدة . . بعد حقبة من التورط . . خاسرة مائة وخمسين بليوناً من الدولارات و ٥٦ ألف قتيل .

والمطلوب الآن هو مواجهة جديدة . وليست فى فيتنام هذه المرة ، ولكن فى جبهة هى بعرض العالم كله . . وبامتداد الفقر والتخلف حيثما كانا موجودين .

إن هذه الدراسة التى حركتنى فيها تلك الدوافع . . هى فى النهاية مواجهة على هذه الحقائق كلها . إنها دراسة أحاول فيها أن أطرح حدود المشكلة واحتمالات الحل . . ربما من أجل هذا قسمت هذه الدراسة إلى قسمين :

أولا – حدود المشكلة :

وفى هذا القسم توضيح لحدود المشاكل التى تواجهها البلاد النامية ، سواء المصدرة للبترول ، أو غير المصدرة للبترول . . ثم مشكلات البلاد المتقدمة .

ثانياً – احتمالات الحل :

وفى هذا القسم عرض للحلول السابقة التى حاولتها البشرية فى نفس

الاتجاه . . وخصوصاً مشروع « مارشال » الأمريكى . . وأخيراً المشروع العربى للتنمية ، الذى أطرح فيه تصورى لإمكانيات الحل .

وفى النهاية فإن الهدف الأشمل لهذه الدراسة كلها هو طرح عدد أقل من الإجابات . . وعدد أكبر من الأسئلة .

إن إحدى الإجابات التى تطرحها هذه الدراسة هى : أننا نستطيع أن ننقذ عالمنا كله ، ونشبع جائعينا كلهم ، بعشرة فى المائة من تكاليف أمريكا فى حرب فيتنام ، أو بواحد فى المائة من تكاليف الحرب العالمية الثانية .

وأحد الأسئلة التى أرجو أن نعيشها جميعاً معاً فى هذه الدراسة هو : لماذا لا ننسى إذن . . ولو مؤقتاً . . صراعاتنا السياسية لكى نصبح ، فى مجهود عاجل ومتناسق ومركز ، حلفاء ضد الفقر؟ حلفاء من أجل التقدم ؟ من أجل الرخاء ؟

لماذا لا نعلن الحرب العالمية الثالثة ؟

القسم الأول

حدود المشكلة

الفصل الأول

ربع قرن من الأمل . .
أو ربع قرن . . فى قارب النجاة ؟

مع كتابتى لهذه السطور . . يكون العالم قد دخل لتوه الربع الأخير من القرن العشرين . إننا جميعاً نقف الآن على أبواب ربع القرن الأخير . . بمشاعر مختلفة من الارتباك والتوتر والأمل والثقة . . فى أن يكون ربع القرن الأخير هذا فصلًا أول فى ازدهار عالمى جديد . . بدلا من أن يكون فصلا أخيراً فى ازدهار عالمى شهدته الدنيا خلال الربع الثالث من هذا القرن .

والواقع أن هذا القرن الذى نعيشه – القرن العشرين – قد لخص تماماً كل التطورات التى شهدتها البشرية . . من حيث الاقتصاد والسياسة على الأقل .

فنى مطلع هذا القرن . . والعالم يقف بقدميه عند سنة ١٩٠٠ كانت الزراعة مازالت تمثل أكثر أنواع المهن احتراماً وضرورة . وكانت تلك ظاهرة موجودة فى كل بلاد العالم بحيث إن الصناعة كانت فى تلك الفترة مازالت تمثل الاستثناء وليس القاعدة .

ودخل العالم كله الربع الأول من هذا القرن بمشاعر مؤكدة من المرح والتفاؤل والأمل . ولكن هذا الأمل فى الاستقرار.. وفى استمرار الأمور على ما هى عليه . . سرعان ما تبخر تماماً بفعل الحرب العالمية الأولى التى نشبت فى سنة ١٩١٤ ، لكى تهز العالم كله معها . . وتهز الأمر الواقع كله . . من الأعماق .

وهكذا ، فعندما وقف العالم حائراً على أبواب الربع الثانى من قرننا العشرين هذا . . فإن أقصى الآمال عند آبائنا وقتها . . كانت هى السعى نحو إعادة العالم إلى ما كان عليه قبل نشوب الحرب ، وقبل ارتباك الاقتصاد العالمى والسياسة العالمية .

وبدلا من أن يحدث ذلك ، فإن ما حدث فعلا هو أن الربع الثانى من قرننا العشرين هذا قد تحول لكى يصبح أكثر الفترات وحشية ودموية فى تاريخ الجنس البشرى كله

فى مطلع الربع الثانى من هذا القرن . . اتجه الاقتصاد العالمى بسرعة نحو الأزمة . . بحيث إن الإنتاج الصناعى العالمى قد انكمش فجأة بنسبة ثلاثة أعشار . . بفعل أخطاء اقتصادية ودبلوماسية . . يراها المتخصصون الآن على أساس « . . أنه كان من الممكن تفاديها » ![١] ولقد كانت تلك الأخطاء هى بدورها البذرة التى نمت منها الاضطرابات السياسية ، وهتلر ، وأخيراً الحرب العالمية الثانية .

وهكذا . . فعندما وقف العالم بقدميه على أبواب الربع الثالث من قرننا العشرين هذا . . أى فى سنة ١٩٥٠ ، فلقد كان من الطبيعى إذن أن يدخله بمشاعر مؤكدة من التشاؤم .

وحتى ذلك الوقت كانت النظرة العالمية السائدة – فى أمريكا مثلا . . التى يصل نصيبها من الإنتاج العالمى إلى ما يتجاوز النصف – هى أنه فى حالة وجود كساد اقتصادى . . فإن العلاج المثالى هو تقييد الطلب . . وموازنة الإيرادات مع المصروفات فى الميزانية .

وحتى ذلك الوقت أيضاً ، كانت احتمالات الإخفاق تلقى برأسها من وقت لآخر . . بحيث إن شبح الكساد والأزمة لم يخرج تماماً من ذهن العالم . . كفكرة وخطر .

وبدلا من ذلك . . فإن الربع الثالث من قرننا العشرين هذا . . كان هو – بالمعايير الاقتصادية – أكثر الفترات نجاحاً على امتداد التاريخ البشرى كله .

---

(١) مجلة الأيكونومست البريطانية – عدد ٤ يناير ١٩٧٥ .

فخلال تلك الفترة (١٩٥٠ – ١٩٧٤) زاد إجمالى الإنتاج العالمى بنسبة تجاوزت ثلاثة أمثال ما كان عليه . وبحيث إن العالم استطاع فى تلك الفترة أن يضيف إلى طاقته إنتاجاً سنوياً يبلغ ضعف القوة الإنتاجية التى حققها العالم طوال التاريخ كله . . والتى كانت موجودة فعلاً فى سنة ١٩٥٠ . ولقد تم هذا الإنجاز المدهش خلال فترة تعتبر قصيرة فعلا فى مفهوم التاريخ . . فهى لم تكن أكثر من خمس وعشرين سنة قصيرة .

وفضلا عن تلك القفزة الإجمالية ؛ فقد كانت هناك قفزة أخرى حققها العالم خلال تلك الفترة القصيرة . . وهى بدورها كانت نتيجة جانبية للازدهار الاقتصادى . فلأول مرة يمتد النمو والتقدم إلى مناطق كثيرة جديدة . . كانت حتى ذلك الوقت « عذراء » اقتصادياً بالنسبة لمفاهيم القرن العشرين .

ففى سنة ١٩٥٠ ، كان الرجل الهندى يتوفى – فى المتوسط – فى الحلقة الثالثة من عمره . . بسبب الفقر والمرض والتدهور الاقتصادى . أما الآن فقد امتد هذا المتوسط لكى يدخل إلى الحلقة الخامسة من العمر المتوسط للفرد الهندى .

وفى بعض البلاد الآسيوية الأخرى انخفضت معدلات الوفاة بين الأطفال بنسبة الثلثين خلال فترة الربع الثالث من هذا القرن (١٩٥٠ – ١٩٧٤) .

وبالإضافة إلى ذلك شهد الجزء الأكبر من بلاد العالم قفزات متفاوتة نحو التعليم ومحو الأمية . وفى الجزء الأكبر أيضاً سمح التقدم الاقتصادى بامتداد مزايا الازدهار والظروف الطيبة إلى قطاعات جديدة فى المجتمع لأول مرة ، كالمرأة العاملة مثلا .

وحتى الآن ، ونحن قد دخلنا فعلا فى الربع الأخير من قرننا العشرين . . لا يوجد فى الأفق شبح حرب عالمية ثالثة . . تمتص نتائج التقدم الاقتصادى

الذى تحقق فى الماضى . . أو تقضى على احتمالات التقدم الاقتصادى الذى يمكن أن يتحقق فى المستقبل .

وعلى العكس من ذلك – فإن الربع الأخير من قرننا العشرين قد ورث عن سنوات الستينات والسبعينات احتمالات مشجعة جداً للتقدم . . أثارتها التطورات الجديدة فى العلم والتكنولوجيا . . بحيث إن التقدم المتوقع لن يكون فقط زيادة كميات الإنتاج . . ولكن أيضاً فى تحسين أنواعه . . واستنباط أنواع جديدة .

تلك هى الصورة المشرقة .

ولكن ، إلى جانب ذلك ، أعطانا الربع الثالث من القرن العشرين احتمالات أخرى ، لا يجب أن تكون بالضرورة مثيرة لخيبة الأمل . . أو لليأس ، ولكن يجب أن تكون الآن تحدياً لقدرتنا على التفكير ، وعلى التوصل لحلول عالمية . . نواجه بها المشاكل العالمية .

فمن الناحية المبدئية هناك عودة التضخم إلى الظهور كشبح عالمى ، وطبقاً لدراسة أخيرة عن أهم مؤشرات تكاليف المعيشة فى بعض بلدان العالم[1] . نستطيع أن نجد أنه فى إحدى وعشرين دولة شملتها الدراسة . . تبين أن المتوسط العام لمعدل التضخم فى تلك الدول قد بلغ ١٧ ٪ خلال سنة ١٩٧٤ . . برغم تباين هذا المعدل من دولة لأخرى .

والتضخم ، فى صورته البسيطة ، معناه أن السلعة التى كان يدفع فيها المستهلك ما يعادل مائة قرش مصرى . . قد أصبح خلال سنة واحدة مضطراً لأن يدفع فيها ١١٧ قرشا !

لقد بلغ معدل التضخم عشرة فى المائة فى هونج كونج وفيينا . . وبلغ خمسة وعشرين فى المائة فى كل من مكسيكو ونيودلهى والقاهرة وباريس . .

(١) البنك الأهلى المصرى – تقرير التطورات الاقتصادية الدولية . . عدد يناير ١٩٧٥ .

وبلغ خمسين فى المائة فى « بوينس أيريس » .

ولقد اختلفت السياسات المتبعة فى كل دولة لمعالجة هذا التضخم حسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل منها . فبعضها لجأ إلى منح معونات غذائية كالهند مثلا . . وبعضها الآخر لجأ إلى تخفيض معدلات الضرائب على القيمة المضافة كالسويد مثلا .

وفى جميع الأحوال . . فإن معدلات التضخم ، وهى تشير فقط إلى المتوسط العام للزيادة فى الأسعار . وإلى المستوى العام للمعيشة فى دولة معينة . . فإنها لا تعكس على وجه التحديد الحالة التى يعانيها الفرد الواحد . فالمستوى العام للأسعار فى المكسيك مثلا ارتفع خلال سنة ١٩٧٤ بمعدل قدره خمسة وعشرون فى المائة كرقم متوسط ، فى حين بلغ معدل الزيادة الفعلى فى ثمن أهم سلعتين غذائيتين – وهما الفول والذرة – بنسبة خمسين فى المائة خلال نفس السنة .

وفى هذه الحدود فقط ، نستطيع أن نرى أن سكان ألمانيا الغربية مثلا يمتازون عن غيرهم نظراً لانخفاض معدل التضخم فيها عن غيرها من الدول . . ونستطيع أن نرى أيضاً أن معدل التضخم كان محدوداً فى كل من هولندا وسويسرا وهونج كونج . . حيث تراوح معدل التضخم بين ٩,٨ ٪ و ١٠,٧ ٪ .

ولقد تناولت الدراسة الاقتصادية بعض المجالات الأساسية فى تكاليف المعيشة . . وهى المجالات التى نستطيع أن نستخرج منها هنا مجرد أمثلة لاستكمال بعض نواحى الصورة العامة .

فالأرقام الاقتصادية تشير مثلا إلى أن ارتفاع الأسعار جعل الشخص العادى يستطيع أن يشترى نفس نوع وكمية الطعام فى مدينة « روما » بنصف الثمن الذى يشتريه به فى مدينة « ستوكهولم » . .وأنه يستطيع أن يدفع فى لندن أسعاراً أقلّ مما يدفعه فى المدينتين الأوليين .

وبينما الأرقام تشير إلى أن أقل متوسط للإيجار كان فى « موسكو » فإن أعلى متوسط للإيجار خلال سنة ١٩٧٤ شهدته مدينة « طوكيو » . وبالتالى فقد اعتبرت « طوكيو » و« هونج كونج » من أغلى مدن العالم .

ومن المهم هنا أن نتذكر السرعة التى تقفز بها معدلات التضخم إلى أعلى خلال السنتين الأخيرتين . . وأنه من المفارقات الواقعية أن أقل الناس استعداداً لمواجهة نتائج التضخم . . هم أنفسهم أكثر الناس إصابة بأضراره . إنهم الموظفون وأرباب المعاشات والطبقات المتوسطة بصفة عامة من أصحاب المرتبات والدخول الثابتة .

ربما كان هذا هو أحد الأسباب التى أعادت إلى الذاكرة مشاهد الكساد العظيم والأزمة الاقتصادية والتضخم والانهيار الذى شهده العالم فى نهاية الحلقة الثالثة من هذا القرن . ووقتها عبأت المرارة قلوب أبناء الطبقة المتوسطة فى ألمانيا – كبداية – بحيث إنهم أصبحوا : « جيلا من الأبناء والبنات هم الضحايا المعدمين للتضخم . . فقراء ، يواجهون حاضراً مريراً ومستقبلا غير مؤكد »(١) .

إن الفقر ، والتطرف ، وفقدان المركز أو الوظيفة أو السلطة ، كلها تركت آثاراً دائمة على أفراد الطبقة المتوسطة بأطفالهم . إن قيمهم الروحية والمادية والسياسية قد انهارت من أساسها . . ومستوى ونوع حياتهم اهتز من أعماقه . لقد كان الحزب النازى فى انتظارهم ، مقدماً لهم ملجأ آمناً ووعداً بالاستقرار . إنهم – أفراد الطبقة المتوسطة فى ألمانيا – شعروا بأنهم يواجهون مشاكل جديدة واختبارات جديدة . وفى النهاية . . اختاروا النازية وهتلر !

---

(1) The great inflation — By William Guttmann and Patricia Meehan. London — 1975.

ولم تكن ألمانيا فى هذا كله سوى أرض تجريبية لأزمة شملت العالم كله . فلقد أدى الكساد العظيم فى سنة ١٩٢٩ إلى تدهور قيم كل العملات فى العالم تقريباً . وأفلس فى الولايات المتحدة وحدها حوالى خمسة آلاف بنك من البنوك الأمريكية .

ولكن الأزمة التى بدأت وقتها لأسباب اقتصادية لم تتوقف أبداً عند حدودها الاقتصادية . فكما نعرف جميعاً كانت النتائج هى بالضرورة نتائج سياسية من التذمر والاضطراب والاهتزاز و — أخيراً — الحرب .

ربما من أجل هذا ، اضطر مستر روبرت ماكنمارا . . فى خطابه أمام الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى الذى عقد بواشنطن فى أكتوبر ١٩٧٤ إلى أن يرفع صوته محذرا :

« إن أول ضحايا هذا التضخم العالمى فى الأسعار — الذى نشهده الآن — سوف تكون هى الدول النامية والفقيرة . وإذا لم نتعاون جميعاً فى الحلّ . . فإن سكان هذه الدول — وعددهم يزيد على الألف مليون نسمة — سوف يتعرضون لخطر الموت جوعاً خلال السنوات العشر القادمة . . لأن سقوط عملة واحدة رئيسية . . أو انهيار اقتصاد دولة واحدة كبرى . . سوف يجر الجميع إلى القاع .

والمشكلة الأولى فى الموضوع كله هى أن سبب وعلاج الارتفاع السريع للأسعار الذى ساد العالم فى السنتين الأخيرتين . . قد ترك الاقتصاديين أكثر انقساماً مما كانوا عليه قبل الأزمة . إن المأزق الكبير هنا هو أن طرق العلاج التقليدية هى نفسها قد تغيرت .

فبعد الحرب العالمية الثانية بدت الإدارة الاقتصادية بسيطة بما فيه الكفاية . فحينما كانت الأسعار تبدأ فى الارتفاع . . وحينما كان ميزان المدفوعات يدخل منطقة الخطر . وقتها كان الحل الاقتصادى الأوتوماتيكى هو تخفيض الإنفاق الحكومى . . وتخفيض الطلب على السلع . . وفرض مزيد

من القيود على قروض البنوك . وبالتدريج كان هذا الحل يؤدى إلى تجميد الأسعار وزيادة الصادرات وتثبيت الوضع الاقتصادى .

أما حينما كانت ترتفع البطالة . . فلقد كان نفس العلاج يطبق بطريقة عكسية . . إن مزيدًا من الإنفاق . . ومزيداً من القروض . . ومزيداً من الطلب . . كان يؤدى إلى تخفيض البطالة . . وفى النهاية . . إلى عودة الاقتصاديين إلى راحة البال .

أما اليوم . . فإن السياسيين ليس أمامهم – بالمنطق الاقتصادى التقليدى – سوى حلين يختارون بينهما : إما البدء بمهاجمة التضخم . . فتزيد البطالة .. أو البدء بمهاجمة البطالة ، فيزيد التضخم .

واليوم . . ونحن فى مطلع الربع الأخير من القرن العشرين . . فإن كل شيء يحدث فى نفس الوقت مع كل شيء ! فبدرجات مختلفة ، هناك فى كل مجتمع بطالة تتزايد . . ومورد يتناقص . . وواردات تقفز إلى أعلى . . وأسعار تتضاعف بسرعة الصاروخ !

وبتعبير مستر روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولى أنه « . . بالرغم من أننا جميعاً قد تأثرنا بدرجات مختلفة بنتائج هذه الأحداث المعقدة . . فإن معظم الآثار المضادة قد سقطت على تلك البلاد التى تتمتع بأقل قدرة على مواجهتها الدول النامية . . الأكثر فقراً » !

إن البلاد التى تعانى من دخل أكثر انخفاضاً من غيرها . . والتى لا تتمتع نسبيًّا بمزايا واضحة فى مواردها الطبيعية . . والتى تعانى من عدم وجود احتياطيات ملموسة من النقد الأجنبى . . والتى تعانى غالباً من عدم الاستقرار السياسى . . هى التى تجد نفسها الآن وقد أصبحت وسط نسيج عنكبوت تشابكت فيه ضدها مؤثرات اقتصادية خارجية يتجاوز حدود قدراتها وسيطرتها . إنها لم تساهم بأى قدر فى وجود هذه الظروف الجديدة . . ولم تكن فى أى وقت واحداً من

أسبابها . . وعلى ذلك فإنها أصبحت فى النهاية الضحية الأولى والرئيسية . . متحملة فى ذلك أقسى العقوبات . . ومواجهة أسوأ الاحتمالات .

هذه البلاد وحدها يسكنها أكثر من بليون فرد . . أى ربع سكان العالم تقريباً !

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك « . . مئات الملايين من الأفراد يعيشون بالكاد على هامش الحياة . . وفى ظل ظروف يضاعف المرض والجهل وسوء التغذية من وطأتها . . وهى ظروف تؤدى إلى حرمانهم من القدرات الإنسانية الأساسية . . ومع ذلك فإنهم من الكثرة بحيث إنهم يشكلون ٤٠ ٪ – أو ٨٠٠ مليون – من سكان الدول النامية »(١).

لقد ارتفعت الأسعار العالمية بنسبة ٦ ٪ فقط خلال الحقبة السابقة على سنة ١٩٦٨ – أما أنها كانت ترتفع بمعدل أقل من واحد فى المائة سنوياً وفى السنوات الخمس التالية – أى حتى سنة ١٩٧٣ – قفز هذا الواحد فى المائة وأقل . . إلى عشرة فى المائة وأكثر . . سنوياً !

ولا يمكن أننا نتصور مدى التآكل الذى يفعله هذا المعدل فى موارد الدول النامية . . إلا إذا أخذنا مجرد أمثلة تصويرية لبعض تلك الدول . . خصوصاً التى يبلغ متوسط الدخل فيها أقل من مائتى دولار لكل نسمة . . وهى الدول التى يصل سكانها فى هذا العالم إلى بليون نسمة .

فى الهند مثلا . . سوف تمتص الزيادة فى أسعار البترول فى سنة ١٩٧٤ أكثر من ثمانمائة مليون دولار من مواردها . . وهو رقم يمثل الثلثين من كل احتياطيها فى النقد الأجنبى ، و ٢٥ ٪ من كل صادراتها . وبالإضافة إلى ذلك فإن زيادة الأسعار العالمية للأسمدة النتروجية – والهند هى أكبر مستورد عالمى لهذا العنصر الضرورى فى زيادة الإنتاج الزراعى . سوف تضيف

---

(١) خطاب مستر روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولى .

خمسمائة مليون دولار أخرى . . . وزيادة أسعار الحبوب اللازم استيرادها سوف تمتص هى أيضاً مائة مليون دولار ، فنكون فى النهاية أمام ١٤٠٠ مليون دولار عبئاً إضافيًّا بالنقد الأجنبي تتحمله الهند فى سنة واحدة !

وفى سيريلانكا . . نجد أنه بالرغم من التخفيضات الكبيرة فى مقررات الغذاء فإن سنة ١٩٧٤ شهدت وحدها زيادة فى واردات الحبوب تجاوزت مائة مليون دولار . . وزيادة فى أسعار الأسمدة تجاوزت أربعين مليون دولار . . وزيادة فى أسعار البترول بلغت مائة مليون دولار . ولكى تزداد الأمور سوءاً فإن هذا يحدث فى الوقت الذى تجمدت فيه الأسعار العالمية للشاى . . وهو المحصول الرئيسى الذى تصدره سيريلانكا !

صورة أخرى من بنجالاديش . فبالإضافة إلى الآثار المدمرة التى خلقها الفيضان والحرب . فإن بنجالاديش أصبح عليها أن تخصص الجزء الأكبر من وارداتها لاستيراد الاحتياجات الغذائية والتعميرية . إنها لم تستطع بعد النهوض ببرنامج للتنمية يحتاج إليه سكانها الـ ٧٥ مليونا أشد الاحتياج . . بسبب الضغوط الإضافية التى خلقتها الأسعار العالمية على ميزانيتها من النقد الأجنبي . فى سنة ١٩٧٤ وحدها تحملت بنجالاديش مائة مليون دولار إضافية بسبب زيادة أسعار الغذاء والأسمدة . . وسيبقى مليون دولار أخرى بسبب زيادة أسعار البترول .

وفى الحالات القليلة التى وجدت فيها ظروف مقابلة تمتص جزءاً من الضغط العالمى للأسعار . . نستطيع أن نجد ظروفاً أخرى محلية تلغى تأثيرها . فنى بلاد الساحل الأفريقى مثلا . . مالى والنيجر وفولتا العليا وموريتانيا والسنغال وتشاد . . نستطيع أن نجد أن الضغط الذى شهدته وكان مدمراً بدرجة لم تعرفها من قبل . . قد جعل تلك البلاد عاجزة عن الاستفادة

من الارتفاع العالمى فى أسعار محاصيلها التصديرية الفول السودانى – والقطن – والإنتاج الحيوانى .

وبصفة عامة . . فإننا نستطيع أن نخرج من هذا كله بنتيجة رئيسية واحدة . . فلو استمرت الاتجاهات الحالية . . فمعنى ذلك مبدئيًّا هو أن الاحتياجات التقديرية من واردات الحبوب للدول النامية يمكن أن تضاعف من الآن حتى سنة ١٩٨٥ .

فخلال تلك الفترة سوف تحتاج تلك الدول إلى استيراد ما يتراوح بين سبعين وثمانين مليون طن من الحبوب ، إن النقد الأجنبي اللازم لاستيراد هذه الكمية يمكن أن يصل إلى عشرين بليون دولار .

فمن أين يمكنها تدبير هذا المبلغ الإضافى ؟

هناك – مبدئيًّا – الحل القائم حاليًّا . . وهو إلغاء مشروعات التنمية . . وسحب المبالغ المخصصة لها . . من أجل تسديد الأعباء المتزايدة لاستيراد الغذاء . وفضلا عن أن هذا الحل يجعل المستقبل مظلماً تماماً أمام الدول النامية . . فإنه أيضاً لا يمكن الاستمرار فيه أكثر من سنوات قليلة محدودة .

وهناك ثانياً حل آخر : العمل بسرعة على زيادة الإنتاج الغذائى . ونفس هذا الحل ليس بالسهولة التى نبدأ بها هذه الكلمات . فأول مطلب لزيادة الإنتاج الغذائى هو زيادة إنتاج الأسمدة . وأول شرط لزيادة إنتاج الأسمدة هو زيادة الاستثمارات .

إن الاستثمارات العالمية فى صناعة الأسمدة كانت غير كافية لمواجهة الزيادة الحادة فى الطلب عليها . لقد ارتفع نصيب الدول النامية من الاستهلاك العالمى للأسمدة من ١٠ ٪ فى سنة ١٩٦١ إلى حوالى ١٧ ٪ الآن . . ومن المقدر أن يرتفع مرة أخرى إلى ٢٥ ٪ فى سنة ١٩٨٠ .

وفى تلك السنة – ١٩٨٠ – من المقدر أن يزيد طلب الدول النامية

على الأسمدة الفوسفاتية والتروجينية على ٢٢ مليون طن مترى سنوياً : إن الإنتاج الحالى فى الدول النامية مع إضافة التوسعات المقررة إليه لما يتجاوز نصف هذه الكمية وبالتالى يصبح على الدول النامية أن تسد العجز باستيراد الكمية الباقية من الخارج وهو ما سوف يكون شبه مستحيل بسبب العجز فى مواردها فى النقد الأجنبي وبالإضافة إلى ذلك فإن إنتاج الكمية الناقصة محليًا هو أيضاً وبالمقاييس الحالية غير ممكن لأن إنتاج ١١ مليون طن من الأسمدة يحتاج إلى استثمارات تتراوح بين ستة آلاف وعشرة آلاف مليون دولار .

هل تستطيع الدول النامية أن تقترض هذا المبلغ من السوق الدولية ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال سوف تؤجل إلى نقطة تالية من هذا الكتاب حتى نستطيع الآن أن ننتقل إلى الحل الثالث المتاح أمام الدول النامية .

إن الحل الأول – الاستيراد – سوف يصبح شبه مستحيل والحل الثانى زيادة الإنتاج ، هو بالظروف الحالية غير ممكن . . يبقى الحل الثالث وهو الاعتماد على النوايا الطيبة من الدول المتقدمة فى مواجهة الدول النامية .

إن السؤال هنا هو بكلمات أخرى : إلى أى حد تستطيع الدول النامية أن تعتمد فى حل مشكلتها على الهبات والمساعدات والمعونات الغذائية التى تقدمها لها الدول المتقدمة .

والأساس فى هذا السؤال لا يمكن أن يكون اقتصاديًّا فلم توجد مشكلة كبرى بهذا المدى وعلى هذا النطاق أمكن حلها بالهبات والمعونات الخارجية .

ولكن السؤال – حينما يثار – فإن أساسه فى هذه الحالة يكون مجرد أساس إنسانى .

ومع تقديرى للنوايا الطيبة والدوافع الإنسانية لدى الدول المتقدمة إلا أننى أبادر فأقول إنه لا يمكن الاعتماد عليه ولو لدقيقة واحدة .

والذين يتابعون الأحداث يستطيعون أن يتذكروا على الفور النظرية الجديدة التى بدأت تنتشر حالياً فى العالم المتقدم تحت شعار « دعهم يجوعون » .

فلقد بدأت فى الفترة الأخيرة حركة داخل الكونجرس الأمريكى من أجل إعادة النظر فى توجيه مساعدات الغذاء للبلاد التى تخفق فى كبح جماح نموها السكانى بالدرجة المطلوبة « كالهند مثلا » .

إن أساس النظرية الجديدة تزعمه الدكتور جاريت هارون أستاذ علم الأحياء بجامعة كاليفورنيا الأمريكية وقد رفعها تحت شعار « أخلاقيات قارب النجاة » .

إن صاحب تلك النظرية يفسرها بقوله إن بلاد العالم الغنية تعيش الآن داخل قارب نجاة مزدحم أما باقى الدنيا فإنها تغرق فى بحر من الجوع ، ولو سمح أصحاب قارب النجاة للآخرين بالتشبث بالقارب والصعود إليه فإن القارب سوف يغرق فى النهاية بكل من فيه .

إن الدكتور هارون ، مع عدد من أعضاء الكونجرس عن ولاية كاليفورنيا الأمريكية وهى نفسها ولاية ذات زراعة وصناعة زراعية ضخمة ينادون بالعمل فوراً على قطع المعونة عن البلاد التى تتلكأ فى تحديد النسل .

ولقد أصبحت هذه النظرية الجديدة موضع تأييد عدد متزايد من المتخصصين والسياسيين وداخل الولايات المتحدة . . وفى مقدمتهم مستر « ايرل باتز » وزير الزراعة الأمريكى الذى رفض فى أثناء انعقاد المؤتمر العالمى للغذاء فى روما (نوفمبر ١٩٧٤) أن يلتزم نيابة عن بلده بتخصيص احتياطيات غذائية للدول النامية .

ويقول أصحاب هذه النظرية أو « الواقعيون الجدد » كما تسميهم بعض الصحف إن « نصف سكان العالم هم الآن جائعون إن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تأكل ٣٥ ٪ من الغذاء المتاح فى العالم فى حين سكانها

يتجاوزون ستة فى المائة من سكان العالم . وما لم تقرر الولايات المتحدة أن تجعل المعونة مشروطة بالعمل على منع النمو السكانى فإن الذين تنقذ حياتهم الآن سوف يكون ثمنهم هو خسارة عدد أكبر من الأحياء فى الأجيال التالية[١] .

وجزء كبير من نفس هذا الرأى ينادى به الدكتور « وليام بادوك » الخبير فى الزراعة الاستوائية وصاحب قدر كبير من التجربة فى دول العالم الثالث .

إنه يضيف إلى المنطق السابق حججاً أخرى خلاصتها هى : أن هذه النظرية يجب تطبيقها بمنطق الفرز والانتقاء والاستبعاد الذى يسود داخل المستشفيات العسكرية فى زمن الحرب فالدول – فى رأيه – يجب تصنيفها بالطريقة التى يتم بها تصنيف الجرحى البشريين ، فى ثلاث مجموعات : هؤلاء الذين سوف يموتون . . بصرف النظر عن أى علاج يقدم لهم . . ثم هؤلاء الذين إذا عولجوا بطريقة مناسبة سوف يعيشون ثم أخيراً أولئك الجرحى الذين يستطيعون العناية بأنفسهم .

ومنذ أزمة الطاقة – هكذا يقول الدكتور بادوك – « إذا توقفنا جميعاً – كأمريكيين – عن أكل اللحوم . . فإننا نستطيع أن نساعد ثمانمائة مليون شخص (جائع) . . ولكن حينما نرى سكان العالم يتضخمون بنسبة تسعين مليوناً كل سنة . . فلابد أن نتساءل ماذا سيحدث بعد تسع سنوات ؟ » .

ومرة أخرى بدأ عدد المؤمنين بالنظرية الجديدة يتزايدون ، بعد أن انضم إليهم الدكتور بواهر بلخ . . الأستاذ بجامعة ستانفورد . ومؤلف كتاب « قنبلة السكان » والذى تطرف فى دعوته إلى درجة أنه ينصح الجميع من الآن بتخزين الطعام والمياه والملابس لأن « . . الجائعين فى هذه الأيام يملكون أسلحة ذرية » ! .

---

(١) جريدة الأوبزرفر البريطانية – ٢٠ أبريل ١٩٧٥ .

وأصحاب هذه النظريات الجديدة ليسوا محصورين فقط داخل دائرة العلم والسياسة . فالواقع أنهم يستمدون سندهم الأخلاقى من الدكتور جوزيف فليتشر ، عالم اللاهوت الذى عمل قسيساً فى لندن أن يكتب واحداً من أكثر الكتب انتشاراً بعنوان « أخلاقيات الموقف » والذى يقرر فيه أن أى تصرف – مهما كان إجرامياً – يمكن أن يكون صحيحاً معتمداً فى ذلك على الموقف نفسه !

ومع أنه يكره الفكرة . . إلا أنه « . . لا يستطيع مقاومة منطق نظرية قارب النجاة ، وإذا كان هذا يعنى أن مزيداً من الناس سوف يموتون فى النهاية . . فيجب عليك أن تتخذ قراراً لمصلحة أكبر عدد ممكن » .

وبالطبع أستطيع أن أتحفظ هنا بالإضافة إلى أنه ليس كل الأمريكيين مؤمنين بهذه النظرية هناك مثلا السناتور « هيربرت همفرى » الذى يسمى التفكير الذى تقدم هذه النظرية على أساسه . تفكيراً « بذيئاً » وهناك أيضاً مستر « روبرت ماكنمارا » رئيس البنك الدولى الذى يقول « . . إن هذا التفكير خاطئ فنياً . . يمثل ما هو كريه ومنبوذ أخلاقياً »

على ذلك فإن الدرس الذى يجب أن نعيه نحن هنا فى البلاد النامية هو أن الاتجاه قد بدأ فعلا اتجاه من كل شخص وكل مجتمع لكى « ينجو بجلده » تاركاً الآخرين لمصيرهم وحدهم !

إن « الآخرين » هنا هم نحن ، وهم البلاد النامية ، وهم بليون شخص وهم ربع سكان هذا العالم . . على الأقل !

والآخرون هنا لم يكونوا أسباباً فى أى شىء . . بالرغم من أنهم فى النهاية ضحايا فى كل شىء !

والآخرون هنا هم الذين استبعدت الحياة بالنسبة لهم الحل الأول – تأجيل المشكلة – واستبعدت الضرورة بالنسبة لهم الحل الثالث – الاعتماد

على النوايا الطيبة ويستبعد الواقع بالنسبة لهم الحل الثانى وهوالحل الكامل . .

ولأن هزيمة الواقع هى الحل المثالى والكامل والجذرى وفضلا عن ذلك فهى الحل الدائم فإن هذا يبقى هو الموضوع الرئيسى الذى يحدد لنا أولا تفاصيل المشكلة قبل أن يعطينا اتجاه الحل .

الفصل الثاني

من أين تبدأ
مشاكل الدول النامية ؟

المشكلة . . هى عدم الإحساس بالمشكلة .

كان ذلك هو حال العالم قبل سنتين ، ولكنه لم يعد كذلك الآن !

فعندما وقع علىّ اختيار منظمة الأمم المتحدة للإشراف على مؤتمر دولى للغذاء ، تقرر عقده فى روما وكان ذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد المؤتمر بعشرة أشهر تقريباً بدأت على الفور فى التحضير للمؤتمر .

وكان جزءاً أساسيًّا من المجهود التحضيرى هو أن أسافر إلى عدد من الدول النامية ، والتداول مع قادتها المسئولين عن التنمية فيها .

وكانت المشكلة الأولى التى أحسست بها ، مع المجموعة الشرقية على التحضير للمؤتمر هو أن عدداً من الدول النامية نفسها صاحبة المشكلة ليس منتبهاً بعد إلى النقطة الخطرة التى وصل إليها الاقتصاد العالمى .

إن البعض كان منتبهاً لذلك والبعض الآخر كان منتبهاً إلى المشكلة داخل حدوده ، فى النهاية كان هناك من يفتقد الإلمام بمشكلته المحلية فى علاقتها بالمشكلة العالمية ، أو يفتقد أصلاً الإلمام بالمشكلة نفسها .

ولم يكن هذا غريباً . . .

فبعض الدول النامية فقدت ثقتها أصلاً فى جدوى أى مجهود دولى لصالحها وبعض الدول أصبحت تؤمن بأنه حتى لو حدثت مبادرة أولية فإنها لن تتمخض فى النهاية سوى عن مزيد من الخطب ومزيد من التوصيات ومزيد من التقارير وفى النهاية يعود الجميع إلى ما كانوا فيه بغير أى تقدم إلى الأمام .

ولقد سجل أحد الخبراء فى الأمم المتحدة هذه الملاحظة حينما قال : إننى أشعر أننا تكلمنا كثيراً عن الوضع الاقتصادى العالمى ، ومشاكل الفقر والجوع والبطالة والأمية ، بحيث إننا لو بسطنا جميع الأوراق التى سجلت

عليها القرارات والتوصيات جنباً إلى جنب على شوارع مدينة نيويورك فإنها سوف تغطى كل شوارع المدينة أو مدينتين أخريين على الأقل .

ربما من أجل هذا ، كانت مشكلتنا الأولى هى أولا : إعادة الثقة الضائعة فى جدوى أى مجهود دولى يناقش مشاكل الدول النامية والاقتصاد العالمى .

وكانت مشكلتنا الثانية بعد ذلك هى التعريف بحجم المشكلة نفسها ، ليس فقط فى حدودها المحلية ، ولكن فى علاقتها مع المشاكل الأخرى خارج حدود هذه الدولة أو تلك ، وفى النهاية فى الحجم العالمى للمشكلة وفى احتمالات تطورها فى المستقبل .

والواقع أن عالمنا اليوم أصبح يعيش فى خضم من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، تؤثر فى مختلف دوله تأثيراً تتباين أبعاده تبعاً لما هو متاح لكل منها من موارد طبيعية وبشرية ومادية ولدرجة استغلالها ، ولما حققته من درجات التنمية والتقدم ، وتبعاً لنوع العلاقات الاقتصادية التى تربطها بالعالم الخارجى ، الأمر الذى يمكن معه القول بعدم وجود دولة فى عالمنا المعاصر لا تواجه مشكلات وأزمات ينوء سكانها بأعبائها ، وإن تفاوتت هذه الأعباء .

ومع تعدد المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها العالم وتباينها إلا أن هناك مشكلات تأتى فى المقدمة ، وتسمح لنا بالحديث عن « أزمة اقتصادية عالمية » يعانى منها المجتمع الدولى ككل ، تتمثل أساساً فى مشكلة الفقر والغذاء والجوع والبطالة ، وما يترتب عليها من تدهور مستويات المعيشة ، كما تتمثل أيضاً فى أزمة النقد العالمى وما يرتبط بها من اختلال موازين المدفوعات ، ومن التضخم وارتفاع الأثمان ، وهى مشكلات تعود فى مجموعها إلى عدم عدالة توزيع التنمية الاقتصادية بين مناطق العالم ودوله ، وما يرتبط بذلك من عدم عدالة توزيع الإنتاج العالمى ، وعدم عدالة توزيع الفوائض الاقتصادية .

وإذا كانت المشكلات الاقتصادية الملحة التى يعانى منها العالم فى هذا العصر تعود ، فى تصورنا ، إلى الهوة العميقة والمتزايدة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية فإن ذلك يؤكد العلاقة الوثيقة بين المشكلات التى تعانى منها مختلف مناطق العالم ، كما يؤكد مسئولية المجموعة الدولية الصناعية فى معالجة هذه المشكلات ذات الصفة العالمية .

وننبه هنا إلى أن جزأً كبيراً من المجهود الدولى فى هذا الصدد يضيع أساساً فى محاولات تبادل العلوم بين الدول المختلفة أو بين مجموعة من الدول ومجموعة أخرى .

وفضلا عن أن مثل هذا المجهود فى النهاية مجهود عقيم فإن التشخيص الموضوعى للأزمة الاقتصادية الحالية ينفى تماماً أن هناك دولة أو مجموعة دول تتحمل وحدها اللوم فيما حدث وما يمكن أن يحدث فى المستقبل للاقتصاد العالمى .

إن أبرز مثال لذلك هو محاولة البعض إلقاء مسئولية الأزمة العالمية الحالية على بلاد العالم الثالث التى تحاول وضع حد لاستغلال الدول المتقدمة لثرواتها الطبيعية وخاصة على البلاد المصدرة للبترول التى تحاول من جانبها تصحيح أسعار البترول .

إن أحداث التاريخ نفسها تثبت أن قيمة العملات والهزات الاقتصادية كانت ترتبك وتحدث فى الماضى بدرجات متفاوتة وملحوظة ، وحتى قبل أن يسمع أحد عن ثراء الدول المصدرة للبترول فكلنا سمع أو قرأ عن الكساد العظيم فى سنة ١٩٢٩ عندما تدهورت قيم كل العملات فى العالم تقريباً وحينما دخل الاقتصاد العالمى كله فى أزمة كانت من أخطر أزماته .

فى ذلك الوقت لم يكن هناك حديث عن دول بترول ثرية ولا عن ودائع عربية تنقل من أمريكا إلى بريطانيا أو فرنسا ، ولكن كان النظام الاقتصادى

السائد وقتها هو السبب فى تلك التقلبات وفى ذلك التدهور فى أسعار العملات .

و« . . . ليس من الإنصاف أن يتسبب تذبذب قيمة العملات الآن إلى تدفق الأموال العربية وانتقالها من جهة إلى أخرى وإنما السبب الرئيسى فى نظرى هو أنه بعد الحرب العالمية الثانية وفى الخمسينات والستينات وضع العالم الغربى بصفة خاصة ثقته الكبيرة فى الدولار الأمريكى لقد وثقوا فيه وأودعوا به معظم احتياطياتهم وكانت اليابان والدول النامية تفعل الشيء نفسه وكان الدولار الأمريكى محافظاً على قيمته برغم التدهور السريع فى الميزان الحسابى الأمريكى لأن الدول الأخرى كانت تقبل الدولارات التى تتدفق عليها نتيجة لهذا العجز بل إن الولايات المتحدة كانت تتبع فى بعض الأوقات سياسة أن تزيد من هذا العجز بزيادة استثماراتها فى أوربا وتشترى فيها أسهماً وسندات وأوراقاً مالية وصناعات ومشروعات كاملة بالدولارات الأمريكية نظراً لاستعداد الدول الأوربية لقبول هذه الدولارات أى أنه كان فى إمكانها أن تمول تقدمها الاقتصادى فى أوربا وتمول تغلغلها الاقتصادى فى أوربا نتيجة لسبب بسيط وهو أن أوربا الغربية كانت على استعداد لقبول الدولارات بغير حدود ودون تردد ولما بدأت أوربا تضيق بما يحدث وتتساءل وتعارض التغلغل الأمريكى فى اقتصادياتها أخذت ترفض الاحتفاظ بالدولار وبدأت فرنسا بصفة خاصة تبيع الدولار المحتفظ به فى ودائعها وتشترى الذهب بدلاً منه ، عندئذ بدأت الولايات المتحدة تشعر بأنها عاجزة عن مواجهة هذا التطور فأوقفت حرية استبدال الذهب بالدولار وكان نتيجة لهذا الإيقاف أن أصبح الدولار فى الخارج كبيراً جداً فقد بدأ سعره ينخفض انخفاضاً كبيراً ونحن نشاهد الآن نتيجة هذا الانخفاض »[١] .

---

(١) الدكتور عبد المنعم القيسونى – رئيس مجلس إدارة المصرف العربى الدولى فى مارس سنة ١٩٧٤ .

وطبقاً لتقارير البنك الدولى نفسها فإن الارتفاع فى الأسعار الدولية فى السنوات الخمس السابقة على سنة ١٩٧٣ – وهى السنة السابقة على ارتفاع أسعار البترول – بلغ عشرة فى المائة سنوياً مقابل معدل كان أقل من واحد فى المائة سنوياً فى الحقبة السابقة على سنة ١٩٦٨ .

وبتعبير مستر روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولى التضخم السريع فى العالم « وقد بدأ قبل أن ترفع الدول النامية أسعار بترولها وموادها الأولية لسنوات طويلة[١] » .

ومن ناحية أخرى فإننا ننبه هنا أيضاً إلى خطورة محاولة البلاد المتقدمة حل مشكلات التقدم بتعميق مشكلات التخلف ذلك أن مثل هذه المحاولة فضلاً عن أنها لم تعد مقبولة وكأنها ستقاوم بشدة فإنها تتصف بعدم التعمق . ذلك أن إعاقة نمو المناطق المتخلفة أصبح يعنى بعد المرحلة الحالية من التضخم التى حققتها البلاد الصناعية الحد من الإنتاج العالمى للغذاء والحد من الطلب العالمى الكلى مما يهدد استمرار تقدم هذه البلاد الصناعية نفسها .

وما نريد أن يكون واضحاً منذ البداية هو أن تنمية المناطق المتخلفة بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للعالم الثالث هى ضمان أساسى لاستمرار تقدم المناطق المتقدمة وهو ما يؤكد وحدة التقدم العالمى وأهمية تعاون المجتمع الدولى على تحقيقه .

إن هذا يؤثر أيضاً فى ضرورة وجود روح من المشاركة فى مواجهة التخلف وليس روح التنصل مما يجرى فى « ذلك الجزء الآخر من العالم » .

إن ما نقصده هنا هو لا شىء أقل من المشاركة طويلة المدى بين رأس المال والمعرفة من جانب الدول المتقدمة وبين طاقة العمل ومشكلة التخلف من جانب

---

(١) تقرير مستر روبرت ماكنمارا فى الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى – ١٩٧٤ .

الدول النامية ، إن هذا هو الذى يجعلنا ندخل إلى عصر آخر من النمو الاقتصادى .

فمع حدوث أكبر عملية تحول للثروة فى التاريخ هناك الأمل فى أن الفوائد يمكن أن تمتد أيضاً إلى تلك البلاد « البروليتارية » فى العالم التى تعداها رخاء ما بعد الحرب .

إن هذا الانتقال فى الثروة ، كما يشرح كلود شيسون المسئول عن التكامل مع الدول النامية داخل جهاز السوق الأوربية المشتركة قد يؤدى إلى « . . . المساعدة فى فتح أسواق جديدة تماماً فى البلاد المنتجة للبترول نفسها ، وفى البلاد التى ليست لها صلات مباشرة مع منتجى البترول . . والتى توجد فيها أسواق هائلة تنقصها الأموال وتنقصها وسائل الاستهلاك المتزايدة »[1] .

ومما يثير القلق أن الغالبية العظمى من سكان العالم تعانى من التخلف والفقر والجوع والبطالة على اختلاف بينهم فى درجة هذه المعاناة . فهناك مناطق تواجه هذه المشكلات بقسوة بينما تواجهها مناطق أخرى بقسوة أقل .

ومن المؤسف أن مشكلات الفقر والجوع والبطالة تؤرق العالم فى عصر حلق فيه الإنسان فى الفضاء ، ووصل إلى القمر فى رحلات أنفقت فيها الدول المتقدمة بلايين الدولارات ، وفى عصر تتسابق فيه كل الدول فى تخصيص نسبة مرتفعة ومتزايدة من دخلها القومى للإنفاق العسكرى . وبرغم هذا كله فليس هناك ما يشير إلى أن ضرورات الحياة تلقى بالنسبة لملايين عديدة من البشر الاهتمام نفسه ، أو يخصص لها ما تتطلبه من نفقات .

هذه المشكلة الملحة أتحدث عنها هنا ، وقد عشت وسطها قرابة عام ، فى زيارات لكثير من مناطق العالم ، رأيت فيها مجتمعات تضم ملايين البشر تعيش حياتها فى أسفل الدرك من الفقر والجوع ، وتواجه البؤس والشقاء ،

(١) مجلة تايم الأمريكية – عدد ١٧ مارس سنة ١٩٧٥ .

دون أن يلوح لها بصيص من أمل فى مستقبل أفضل . وإذا كانت هذه هى صورة الأغلبية العظمى من الإنسانية ، فإن فى الجانب الآخر مجتمعات تعيش فى ثراء وارف وتتمتع بما هو كمالى فضلاً عما هو ضرورى ، وقد أتيحت لها كل أسباب الرفاهية بدرجة تفوق ما هو منطقى وما هو معقول . والخطير فى الأمر أن هذه المجتمعات المتقدمة قد حققت تقدمها ورفاهيتها على حساب المجتمعات المتخلفة ، بل إن هذه المجتمعات المتقدمة ما زالت تفكر بالطريقة نفسها مسقطة من حسابها أن ما تحقق بالأمس لا يمكن أن يستمر غداً ، وأن ما كان فى صالحها بالأمس ليس هو بالضرورة ما يحقق صالحها غداً — ومن هنا نؤكد أنه إذا كان العالم الثالث فى حاجة إلى أسلوب جديد وإلى انطلاقة جديدة تحقق تنميته وتقدمه فإن البلاد المتقدمة فى حاجة إلى طريقة تفكير جديدة تدرك بها مسئولياتها إزاء تقدم العالم ككل .

إننا نرى فى هذا الوقت ، وعلى المسرح العالمى ، ألواناً من العذاب والشقاء قد اتسع مداها فشملت مساحات كبيرة من عالمنا تضم ملايين البشر ، وتمثل عشرات الدول التى يطلق عليها مجازاً تعبير « الدول النامية » رغبة من الرأى العام العالمى فى عدم الإساءة إلى كرامتها بين الدول إذا ما أطلق عليها التعبير الصحيح وهو تعبير « الدول المتخلفة » .

ويزيد من مشكلة الأزمة الاقتصادية العالمية أن موارد العالم ، وهى موزعة توزيعاً غير عادل بين مختلف مناطقه ، ليست مستغلة — سواء حيث تكثر أو حيث تقل — الاستغلال الأمثل ، ومثل ذلك أن بعض الدول لديها رؤوس أموال تفوق طاقتها على الإنفاق بل على الاستيعاب والاستثمار فى حين تشكو البلاد الأخرى قلة رؤوس الأموال بالقياس إلى فرص الاستثمار ، وإن بعض الدول لديها إمكانيات طبيعية تفوق طاقتها البشرية ، وهو ما يحول دون استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل .

ومما يدعو إلى التفاؤل أن كثيراً من قادة العالم ومفكريه أصبح يدرك صورة هذه الأوضاع وأبعادها ، وما يترتب عليها من مشكلات وأزمات ، بل انعكاساتها سواء على سعادة الناس أو شقائهم ، ومدى أثر ذلك على السلام العالمى وعلى رخاء الدول ، حيث لم يصبح أى منها بمنأى عن هذه المشكلات والأزمات ، حتى إن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى أكثر الدول ثراء تواجه اليوم وإلى درجة كبيرة آثار هذه المشكلات والأزمات ، الأمر الذى دفعها إلى اتخاذ كثير من الإجراءات ومزيد من الضغط على المجتمع الأمريكى .

ومن خلال هذه الصورة العامة ، يكون من واجبى أن أتناول بشىء من التفصيل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق الرئيسية من العالم ، مدخلا فى الاعتبار التجربة التى مارستها ، وخاصة خلال ١٩٧٤ ، وكذلك المناقشات التى أجريتها مع كثير من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين على مختلف مستوياتهم واتجاهاتهم ، وسأعمل هنا على أن أنقل الصورة على حقيقتها ، وبمختلف جوانبها ، وبغير انحياز لأى من المذاهب الاقتصادية أو الاجتماعية التى تنتهجها أى من الدول ذلك أن الحقائق المجردة والمتحررة من تأثير المذاهب المختلفة تساعد فى الوصول ، بطريقة علمية ، إلى حلول مناسبة لهذه المشكلات والأزمات .

ومن الضرورى ، ونحن نناقش الأزمة الاقتصادية العالمية بمختلف أبعادها ، وهى تلك التى تعود أساساً ، وعلى ما قدمنا إلى عدم عدالة توزيع التنمية وإلى عمق الهوة بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة أن نقسم دراستنا للمشكلات الاقتصادية على أساس تقسيم العالم إلى بلاد نامية وبلاد متقدمة .

وحتى تكون الحقائق وحدها أسلوبنا وطريقنا إلى بحث المشكلات بعيداً عن المجاملات التى يمكن أن تبعدنا عن الجوهر فإننا نبدأ من حيث اصطلح

على تسمية الدول المتخلفة تأدباً ورقة « بالبلاد النامية » . فمن الناحية اللغوية يمكن أن يشمل هذا الاصطلاح الولايات المتحدة وكندا وكثيراً من الدول الأوربية ، بل يمكن القول بأنه أكثر انطباقاً على هذه الدول المتقدمة منه على دول العالم الثالث . ومع ذلك فنحن لا نهدف إلى تغيير هذا الاصطلاح الذى أصبح شائعاً ، على أن يكون واضحاً أنه لا يخلع على هذه البلاد المعنى اللغوى الذى ينصرف إليه . فتعبير « البلاد النامية » لا يعدو أن يكون تعبيراً اصطلاحيًّا .

وإذا ما انتقلنا إلى الموضوع ونظرنا إلى خريطة العالم ، نجد أن كثيراً من الدول تقع فى نطاق هذه « الدول النامية » ، وأنها تضم أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم ، وإذا ما عرضنا لموقف هذه الدول من التقدم ومدى ما يتمتع به أهلها من مستلزمات الحياة وضرورياتها ومقدار ما بلغته من مستوى حضارى ، فإننا لا نجاوز الحقيقة ، عندما نقول إن تعبير التخلف لفظ متأدب إذ أن موقف كثير من هذه الدول يصل إلى حد الشقاء ، كما أن المشكلات والأزمات التى تواجهها مجتمعات الدول النامية تختلف كثيراً سواء من حيث الحجم أو النوع أو البنيان عما تواجه مجتمعات الدول المتقدمة ، ذلك أن الدول النامية هى الدول التى لا تمتلك جهازاً إنتاجيًّا متقدماً والتى تتخصص بصفة أساسية فى إنتاج المواد الأولية الزراعية أو الاستخراجية ، والتى تعتمد فى إنتاجها على فن إنتاجى بدائى ومتخلف وتشكو لذلك من وجود ثروة غير مستغلة ، هذا بينما نجد أن البلاد المتقدمة تمتلك جهازاً إنتاجيًّا متقدماً وتستخدم التكنولوجيا الحديثة مما يسمح لها بإقامة الصناعة المتقدمة وباستغلال ما لديها من موارد الثروة .

ولا يفوتنا قبل أن ننتقل من هذه النقطة أن ننوه إلى نقطة أساسية ، وهى أنه ليس بالضرورة أن تكون الدول النامية دولا فقيرة بل على العكس من ذلك

فإن بعضها من الدول الغنية أو واسعة الثراء لكنها لا تتمتع بقدر كاف من التقدم أو الحضارة وهو ما يترجم أساساً بعدم قيام الجهاز الإنتاجي المتقدم والمتكامل وبانخفاض المستوى الفنى (التكنولوجى) للإنتاج ومرد هذا التخلف لأسباب مختلفة أهمها :

أولا : بقاؤها تحت نير الاستعمار والاحتلال لفترات طويلة ، كانت خلالها عرضة للاستغلال والسيطرة واحتكار الموارد ، ونهب الثروات لمصلحة الدول الاستعمارية التى بنت كثيراً من ثرواتها وحضارتها على حساب هذه المستعمرات .

ثانياً : حداثة عهد بعض هذه الدول بالغنى والثراء ، نتيجة تأخر اكتشاف مواردها وبالتالى بقاء ثرواتها معطلة أجيالا طويلة كما أن بعض هذه الدول عندما اكتشفت مواردها لم تستطع استثمارها لحساب شعوبها إلا فى وقت متأخر من هذا القرن .

ثالثاً : أن ثمة دولاً كثيرة ذات موارد اقتصادية كبيرة ولكنها لم ترتق سلم الحضارة والتقدم إلا بدرجات متواضعة وقد تكون خطواتها متعثرة وذلك بسبب عدم تمتعها – بالاستقرار الاجتماعى أو السياسى الذى يساعد على النمو أو التقدم .

رابعاً : غياب بعض العوامل الأساسية اللازمة للاستثمار الاقتصادى المتكامل فقد توجد دول لديها ثروات طبيعية كبيرة ، ومساحات زراعية شاسعة ، ولكنها تفتقر إلى اليد العاملة وإلى التنظيم الإدارى السليم وإلى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى المتكامل ، والهياكل السياسية المتقدمة ، كما أنها قد تفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة لاستثمار هذه الثروات .

خامساً : سوء توزيع الثروة القومية داخل بعض الدول النامية حيث نجدها

تتركز فى أيدى قلة من السكان تستثمرها لمصلحتها ، دون اعتبار لمصلحة الغالبية العظمى أو لمصلحة المجتمع ، الأمر الذى حد من الفرص الملائمة للاستثمار والتقدم والإنتاج .

صورة المشكلات التى تواجهها الدول النامية :

تواجه الدول النامية مشكلات ومصاعب مختلفة ، ولكنها متقاربة السمات والأبعاد نظراً لتشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة مما يجعل منها مشكلات عامة للدول النامية فى مجموعها . ومع ذلك يمكن أن نفرق ، فى هذا الصدد ، بين الدول النامية غير المصدرة للبترول والتى تعانى من قلة رؤوس الأموال وعجز موازين المدفوعات والدول النامية المصدرة للبترول والتى تتمتع بفائض مالى كبير .

مشكلات الدول النامية غير المصدرة للبترول

أوضحت دراسات هيئة الأمم أن هناك عشرات الملايين من الهتكارات صالحة للزراعة ما زالت غير مستغلة فى البلاد النامية ، وعلى الأخص فى كثير من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا . وأن هناك عقبات تحول دون استثمار هذه الأراضى وأن استغلال هذه الأراضى يتطلب إنشاء الطرق والمرافق اللازمة ، وكذا توفير الإمكانيات التكنولوجية المتقدمة التى تهيئ لهذه الدول القدرة على استصلاح هذه الأراضى وإعدادها للزراعة ومعالجة الاختناقات أو المصاعب التى تحول دون ذلك مثل إزالة الأشجار أو مقاومة الآفات وتسوية الأراضى وذلك كله يتطلب الملايين من رؤوس الأموال التى تفتقر إليها هذه الدول .

وعلى سبيل المثال فإن البرنامج الخاص بالقضاء على ذبابة « تسى تسى »

التى تحول دون استثمار مساحات شاسعة فى أفريقيا تقدر تكاليفه بحوالى ٢,٥ مليار دولار وعلى مدى ٢٠ عاماً ، وهذا البرنامج وحده يضيف إلى مصادر الإنتاج الغذائى مساحة من الأراضى يقدر مجموعها بحوالى ٧٠٠ مليون هكتار . وهناك أيضاً الكثير من الأراضى التى لا تتوفر لها مياه كافية لريها ، وقد قدرت الاستثمارات اللازمة لتوفير مشروعات الرى والتخزين وإعداد هذه الأراضى بحوالى ٨ مليارات من الدولارات يلزم توفير ثلثها من المصادر الخارجية ، من أجل تحويل هذه الأراضى إلى أراض منتجة خلال أحد عشر عاماً تبدأ من عام ١٩٧٤ .

وهناك أيضاً إمكانات واسعة لتحسين الإنتاج الحيوانى والدواجن سواء من ناحية الكم أو النوع ، وذلك عن طريق توفير الأعلاف الأساسية الطبيعية أو الصناعية ، وبصفة خاصة فى المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية ، إذ يبدو واضحاً من الدراسات التى قامت بها المنظمات العالمية أن مستويات تغذية الحيوان ووسائل الوقاية الصحية والعلاج ما زالت متخلفة بدرجة ملحوظة ، وأنها فى حاجة إلى بذل جهود مكثفة وإنفاق كبير لإحداث النمو الحيوى المطلوب فى هذا الفرع من الإنتاج والذى تتزايد حاجة العالم إليه بصفة عامة .

كما أن هناك مجالاً واسعاً لاستغلال الثروة السمكية التى ما زالت مهملة ، مع ملاحظة أن صيد الأسماك فى المناطق الشاسعة غير المستغلة يحتاج إلى أبحاث علمية وفنية كبيرة ، كما يحتاج إلى كثير من التنظيم الفنى والإنفاق المـالى .

هذا فضلاً عن أن البلاد النامية لا تمتلك صناعة متقدمة وهو ما يجعل من اقتصادها اقتصاداً غير متكامل وتابعاً للاقتصاديات المتقدمة ، وهو ما لا يسمح لها باستغلال كثير من موارد الثروة الطبيعية والبشرية والمالية .

ولا شك فى أن استغلال هذه الموارد الكبيرة غير المستغلة فى مجال الإنتاج الزراعي والحيوانى والسمكى فى حاجة إلى جهود مضنية وإلى استثمارات كبيرة ، وإلى تطبيق التكنولوجيا الحديثة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك ضرورة عامة فى البلاد النامية لتوفير الاستثمارات اللازمة لإقامة الهياكل الرئيسية للإنتاج ، وخاصة تلك التى تشكل « البنية السفلى » .

والدول النامية فى حاجة ماسة إلى استثمار أكبر فى مجال البحوث العلمية بصـفة عامة وصولاً إلى أقصى حد من الاستثمار الاقتصادى الأمثل لمواردها المعطلة الذى حقق التقدم فى كثير من دول العالم ، ذلك أن هذا الاستثمار الأمثل الكثير من هذه الدول ما زال يستثمر مواردها بأساليب تقليدية أو بدائية غير رشيدة .

وهنا نشير إلى أهمية نقل الفن الإنتاجى المتقدم (التكنولوجيا الحديثة) عن البلاد المتقدمة مع تطويعها للظروف الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد النامية .

وعلى الرغم من التوسع الكبير والتقدم الذى شمل استخدام الأسمدة الكيماوية أو المبيدات الحشرية ومقاومة الآفات وكذلك التقاوى المحسنة فى الدول النامية سواء أكان ذلك من ناحية زيادة معدل إنتاجها أم استهلاكها إلا أن متوسط هذا الاستخدام ما زال دون المستوى الضرورى اللازم لإطلاق الطاقات الكامنة لأراضى هذه الدول ، إذ يؤكد كثير من الأخصائيين أن استخدام هذه العوامل بكفاية وإتقان يمكن أن يحدث « ثورة زراعية » فى كثير من الدول عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية لوحدة الأرض والحيوان .

ولما كانت الموارد البشرية من أكثر الموارد تعرضاً للتبديد ، وخاصة داخل القطاع الزراعى ، حيث لا تتاح لها الفرصة المناسبة للاستثمار ، إذ هناك مئات

الملايين من الفلاحين فى حالة بطالة مقنعة أو بطالة موسمية وهناك مئات الملايين لا يملكون إلا حيازات مفتتة أو لا يملكون منها شيئاً هؤلاء يتطلعون إلى حياة أفضل إلا أنهم عاجزون عن تحقيقها لحاجتهم إلى الدعم المالى والفني وإلى التنظيم والتوجيه والإرشاد وهذا كله لم يتح لهم أو أتيح لهم بقدر يسير لا يتحقق معه سوى حد الكفاف . وأمام هذا الوضع يكون من الضرورى العمل على استخدام الموارد البشرية ، الاستخدام الأمثل الذى يسمح بدفع الإنتاج الزراعى ويرفع مستوى معيشة الفلاحين .

ولا شك فى أن هذه الأمور هى إحدى الواجبات الأساسية لحكومات الدول النامية قبل أن تكون واجباً على المجتمع الدولى الذى يقتصر دوره فى هذا المجال على المعاونة .

موقف الإنتاج الغذائى :

وعلى الرغم من أن متوسط الزيادة فى الإنتاج الغذائى العالمى قد سار منذ الحرب العالمية الثانية بمعدل أكبر من معدل النمو السكانى إلا أن معدل هذه الزيادة كان أقل فى الستينات منه فى الخمسينات ، حيث لوحظ فى الستينات انخفاض معدل الزيادة فى إنتاج الغذاء فى الأقاليم الرئيسية ، باستثناء أفريقيا وأمريكا الشمالية ، وهذا ما يفسر مظاهر الرخاء والانتعاش التى عرفها العالم فى أواخر الخمسينات بالقياس إلى الستينات .

ومع أن الإنتاج الكلى للغذاء ، قد زاد فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية ، وزاد تبعاً له متوسط نصيب الفرد من هذا الإنتاج ، إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً فى متوسط نصيب الفرد من الإنتاج فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية وأن هذا التفاوت وللأسف الشديد آخذ فى الاتساع بالرغم من الحاجة الملحة للدول النامية إلى مداومة اللحاق بمستويات الإنتاج فى الدول المتقدمة .

ويتضح من بيانات مؤتمر الغذاء العالمى فى نوفمبر ١٩٧٤ أن متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء فى الدول النامية كان خلال الفترة ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ أقل بكثير من ربع هذا المتوسط فى الدول المتقدمة .

ولما كان من المفروض أن تزيد الطاقة الغذائية عن الاحتياجات الإنسانية منها بنسبة لا تقل عن ١٠٪ لتسمح بتوفير مستوى مناسب من الغذاء وبإمكانية التوزيع بين الناس ، وبرغم أن ذلك كان ملحوظاً فى الدول المتقدمة بوجه عام إلا أن هذه الصورة لم تكن متاحة إجمالاً فى الدول النامية ، فالتقرير الذى عرض على مؤتمر الغذاء العالمى عام ١٩٧٤ فقرة /١٤٨ عن « تقييم موقف الغذاء فى العالم » يوضح أن الطاقة الغذائية وإمدادات البروتين تزيد فى المناطق المتقدمة عن احتياجاتها بدرجة كبيرة ، قدرت بحوالى ٢٣٪ فى الطاقة الغذائية ، وبحوالى ١٢٪ فى البروتين وذلك خلال الفترة من ٦٩ إلى ١٩٧١ ، كما وصل متوسط السعرات الحرارية ٣١٠٠ كالورى فى اليوم فى تلك المناطق فى حين أن هذا المتوسط لم يتجاوز ٢٢٠٠ كالورى فى اليوم بالدول النامية وكذلك إمداد البروتين حيث وصل إلى أكثر من ٦٦ جراماً للفرد فى اليوم بالدول المتقدمة مقابل ٥٨ جراماً فى مناطق الدول النامية .

على أنه يجدر بنا أن نشير إلى أن هذا المتوسط غير الكافى من السعرات الحرارية والإمداد اللازم من البروتين ، ليس مطلقاً فى الدول النامية فهناك دول تتمتع بمتوسطات مرتفعة منها وقد تتخطى متوسط هذه الاحتياجات ، وهذه هى الحال فى الدول النامية التى تتمتع بثروات بترولية ضخمة ففى إحدى مناطق الدول النامية ، وصلت إمدادات هذه السعرات إلى ١١٠٪ من الاحتياجات ، بينما فى مناطق كثيرة عجز هذا المتوسط عن أن يبلغ ١٠٠٪ من الاحتياجات الضرورية .

وإذا كانت إمدادات الطاقة الغذائية للفرد بالدول النامية قد تحسنت

خلال الستينات إلا أن العجز الكلى الذى أصاب اقتصاديات دول الشرق الأقصى وأفريقيا وآسيا ، خلال الفترة من ١٩٦٩ – ١٩٧١ ، والذى يتراوح ما بين ٦٪ إلى ٨٪ كان سبباً فى عدم تمكن هذه الدول من توفير الاحتياجات الغذائية لمعظم السكان ، الأمر الذى يوضح مدى العلاقة الوثيقة بين المستوى الاقتصادى للدولة والمستوى الغذائى بها . فقد أوضحت إحصاءات مؤتمر الغذاء العالمى أنه خلال الفترة نفسها (١٩٦٩ – ١٩٧١) كانت هناك ٦ دول نامية فقط تمتلك إمدادات من الطاقة الغذائية تزيد على ١٨٪ من الاحتياجات القومية فى حين توجد ٥٧ دولة تقل إمدادات الطاقة الغذائية بها عن الاحتياجات القومية .

ويوضح الجدول التالى معدل النمو السكانى ومعدل نمو الإنتاج الغذائى ومعدل نمو الطلب على الغذاء ، كما يوضح الأوضاع الغذائية فى كثير من الدول المتقدمة والدول النامية خلال (١٩٦٩ – ١٩٧١) .

جدول يبين السكان واحتياجات وطلبات الغذاء فى الدول المتقدمة والنامية (١٩٦٩ - ١٩٧١)

الدولة	النسب المئوية للنمو فى العام			طاقة تموين الغذاء		الإمداد
	السكان ٪	إنتاج الغذاء ٪	طلب الغذاء ٪	السعر للفرد فى اليوم	النسبة المئوية للاحتياجات	البروتينى جرام/فرد فى اليوم
الدول المتقدمة						
أستراليا	٢,١	٣,٧	٢,٤	٣٢٨٠	١٢٣	١٠٨
النمسا	٠,٤	٢,٥	١,١	٣٣١٠	١٢٦	٩٠
بلغاريا	٠,٨	٤,٣	٢,٨	٣٢٩٠	١٣٢	١٠٠
كندا	٢,٢	٢,٢	٢,٥	٣١٨٠	١٢٩	١٠١
تشيكوسلوفاكيا	٠,٩	١,٨	١,٩	٣١٨٠	١٢٩	٩٤
الدانمارك	٠,٧	١,٦	١,٣	٣٢٤٠	١٢٠	٩٣
فنلندا	٠,٨	٢,٤	١,١	٣٠٥٠	١١٣	٩٣
فرنسا	١,٠	٣,٠	٢,٠	٣٢١٠	١٢٧	١٠٥
اليونان	٠,٨	٤,٠	٢,٣	٣١٩٠	١٢٨	١١٣
إيطاليا	٠,٧	٢,٩	٢,٣	٣١٨٠	١٢٦	١٠٠
اليابان	١,١	٤,٣	٣,٧	٢٥١٠	١٠٧	٧٩
هولندا	١,٣	٣,٠	١,٧	٣٣٢٠	١٢٣	٨٧
النرويج	٠,٩	١,٣	١,٣	٢٩٦٠	١١٠	٩٠
إسبانيا	٠,٩	٣,٤	٣,٠	٢٦٠٠	١٠٦	٨١
السويد	٠,٧	٠,٩	١,٠	٢٨١٠	١٠٤	٨٦
سويسرا	١,٥	١,٧	١,٩	٣١٩٠	١١٩	٩١

الدولة	النسب المئوية للنمو فى العام			طاقة تموين الغذاء		الإمداد
	السكان ٪	إنتاج الغذاء ٪	طلب الغذاء ٪	السعر للفرد فى اليوم	النسبة المئوية للاحتياجات	البروتينى جرام/فرد فى اليوم
الولايات المتحدة	١,٥	٢,٠	١,٦	٣٣٣٠	١٢٦	١٠٦
الاتحاد السوفيتى	١,٥	٣,٩	٣,٠	٣٢٨٠	١٣١	١٠١
المملكة المتحدة	٠,٥	٢,٨	٠,٧	٣١٩٠	١٢٦	٩٢
يوغسلافيا	١,٢	٤,٥	٢,٤	٣١٩٠	١٢٥	٩٤
الدول النامية :						
أفغانستان	١,٩	١,٧	٢,٢	١٩٧٠	٨١	٥٨
الجزائر	٢,٤	٠,٨	٣,٤	١٧٣٠	٧٢	٤٦
الأرجنتين	١,٧	١,٨	٢,٠	٣٠٦٠	١١٥	١٠٠
بنجلاديش	٣,٥	١,٦		١٨٤٠	٨٠	٤٠
بوليفيا	٢,٣	٥,٠	٢,٧	١٩٠٠	٧٩	٤٦
البرازيل	٣,٠	٤,٤	٤,٠	٢٦٢٠	١١٠	٦٥
بورما	٢,٢	٢,٤	٣,٣	٢٢١٠	١٠٢	٥٠
تشاد	٢,١	٠,٩	١.٢	٢١١٠	٨٩	٧٥
شيلى	٢,٥	٢,٢	٣,٠	٢٦٧٠	١٠٩	٧٧
كوبا	٢,٢	١,١	٢,٠	٢٧٠٠	١١٧	٦٣
أكوادور	٣,٣	٥,٤	٤,٠	٢٠١٠	٨٨	٤٧
مصر	٢,٦	٣,٤	٣,٨	٢٥٠٠	١٠٠	٦٩
الحبشة	١,٨	٢,٣	٣,٠	٢١٦٠	٩٣	٧٢
غانا	٢,٩	٣,٩	٣,٢	٢٣٢٠	١٠١	٤٩
الهند	٢,١	٢,٤	٣,٠	٢٠٧٠	٩٤	٥٢

الدولة	النسب المئوية للنمو فى العام السكان ٪	 إنتاج الغذاء ٪	 طلب الغذاء ٪	طاقة تموين الغذاء السعر للفرد فى اليوم	 النسبة المئوية للاحتياجات	الإمداد البروتينى جرام/فرد فى اليوم
أندونيسيا	٢,٥	٢,٠	٢,٦	١٩٧٠	٨٣	٣٨
إيران	٢,٨	٣,٣	٥,٤	٢٣٠٠	٩٦	٦٠
العراق	٣,٣	٢,٨	٥,٢	٢١٦٠	٩٠	٦٠
الأردن	٣,٢	١,٨	٦,٦	٢٤٣٠	٩٩	٦٥
كينيا	٣,٠	٢,٦	٤,٧	٢٣٦٠	١٠٢	٦٧
المكسيك	٣,٤	٥,٣	٤,٣	٢٥٨٠	١١١	٦٢
مراكش	٣,٠	٢,٨	٣,٣	٢٢٢٠	٩٢	٦٣
نيجيريا	٢,٤	٢,٠	٣,١	٢٢٧٠	٩٦	٦٣
باكستان	٣,٠	٣,٠	٤,٢	٢١٦٠	٩٣	٥٦
بيرو	٢,٩	٢,٩	٣,٩	٢٣٢٠	٩٩	٦٠
الفلبين	٣,٢	٣,٢	٤,٢	١٩٤٠	٨٦	٧٤
السعودية	٢,٤	٢,٩	٥,٠	٢٢٧٠	٩٤	٦٢
الصومال	٢,٢	١,١	١,٥	١٨٣٠	٧٩	٥٦
السودان	٢,٩	٤,٣	٣,٩	٢١٦٠	٩٢	٦٣
سوريا	٣,٠	١,٨	٤,٦	٢٦٥٠	١٠٧	٧٥
تنزانيا	٢,٤	٣,١	٣,٠	٢٢٦٠	٩٨	٦٣
تايلاند	٣,١	٥,٣	٤,٦	٢٥٦٠	١١٥	٥٦
تونس	٢,٩	٠,٨	٤,٣	٢٢٥٠	٩٤	٦٧
تركيا	٢,٧	٣,٠	٣,٨	٣٢٥٠	١٢٩	٩١
أورجواى	١,٣	٠,٨	١.٢	٢٨٨٠	١٠٨	١٠٠
فنزويلا	٣,٥	٦,١	٤,٠	٢٤٣٠	٩٨	٦٣

يتضح من الجدول السابق مدى خطورة الحالة الغذائية فى بعض الدول النامية الأمر الذى يفرض واجباً على المجتمع الدولى للتدخل السريع لعلاج هذا الموقف الذى يشكل خطورة على حياة شعوب هذه الدول ومستواهم المعيشى ، خاصة أن هناك اعتبارات يجب أخذها فى الاعتبار منها :

أولا : أن استخدام الحبوب كغذاء للماشية وفى الأغراض الأخرى سوف يتزايد بمعدلات سريعة ، تفوق معدل استهلاكها للغذاء الآدمى ، وتقدر نسبة هذا الاستخدام الغذائى للماشية من الحبوب ١٤٪ فى الدول النامية من مجموع الطلب الكلى عليها حتى سنة ١٩٨٥ ، فى حين تصل هذه النسبة إلى ٣٤٪ فى الدول المتقدمة ، وسوف يظل نمو هذا الاستخدام فى الدول المتقدمة بدرجة أكبر منها فى الدول النامية .

ثانياً : أن متوسط طلب الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات فى الدول النامية سوف يتزايد بنسبة ٠,٦٪ فى العام وكذلك سوف يزداد هذا المتوسط بمعدل أكبر فى الدول المتقدمة .

ثالثاً : أن مستويات الاستهلاك الغذائى تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين الدول النامية ، بل فى داخل كل منها ، وأن البيانات توضح أن عدد الدول التى يقل بها معدل الطلب على الغذاء مقدراً بالسعرات الحرارية عن الاحتياجات الغذائية حتى قبل عام ١٩٧٥ هو ٣٤ دولة ، تضم حوالى ٨٠٠ مليون نسمة .

رابعاً : أنه بالرغم من اتجاه الخطط فى الدول النامية نحو توفير موارد غذائية محسنة فإن الحبوب والسكر ، ستظل حتى سنة ١٩٩٠ توفر ٧٣٪ من السعرات الحرارية الكلية للأفراد فى الدول النامية مقابل ٧٧٪ من هذه السعرات فى عام ١٩٧٠ ونجد على العكس فى الدول

المتقدمة أن ٤٧٪ من السعرات الحرارية اللازمة كان مصدرها الحبوب والسكر حتى سنة ١٩٦٠ بعد أن كانت هذه النسبة ٥٣٪ قبل ذلك ، وكذلك توضح البيانات أن نسبة البروتينات الحيوانية إلى مجموع البروتينات الكلية كانت ١٩٪ سنة ١٩٧٠ فى الدول النامية ، وأنها سترتفع إلى ٢٥٪ حتى سنة ١٩٩٠ ، وذلك مقابل نسبة تتراوح ما بين ٥٣٪ إلى ٦٠٪ فى الدول المتقدمة .

وهذا يعنى أن التحسن فى النواحى الغذائية بالدول النامية سوف يظل ضئيلا ومتواضعا . الأمر الذى يعكس صورة بالغة الخطورة تتحتم مواجهتها نظراً لأهمية الغذاء فى توفير الطاقة اللازمة للعمل ، والإنتاج ، فضلا عن كونه ضرورة من ضرورات الحياة .

مستقبل الطلب على الغذاء :

تشير المتغيرات إلى أن الطلب على الغذاء فى الدول المتقدمة فى الفترة من سنة ١٩٧٠ حتى سنة ١٩٨٥ يتزايد بمعدل سنوى قدره ١,٥٪ وهو ما يعنى أن حجم هذا الطلب سيرتفع بحوالى ٢٦٪ فى ١٩٨٥ عنه فى سنة ١٩٧٠ فى هذه الدول ، فى حين أن الزيادة المتوقعة على طلب الغذاء فى مجموعة الدول النامية يقدر بمعدل سنوى قدره ٣,٦٪ ، الأمر الذى يؤدى فى مجموعه إلى زيادة حجم الطلب خلال هذه الفترة بمقدار ٧٠٪ على الحجم الكلى للغذاء ، (هذا مع ملاحظة أن معدل النمو بالنسبة لحجم الطلب فى الدول الموجهة توجيهاً اقتصاديًّا مركزيًّا ستكون أكثر انخفاضاً ، نتيجة انخفاض معدل النمو السكانى بها) ، وهذا مما يفسر عمق مشكلة الغذاء سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة على السواء ، بالنظر إلى أن معدل النمو السنوى للسكان يبلغ فى المتوسط ٢,٧٪ فى الدول النامية مقابل ٠,٩٪ فى الدول المتقدمة .

وحتى يمكن إشباع حاجة الطلب العالمى للغذاء فى ضوء معدلات النمو السكانى والاتجاهات الخاصة بنمو الدخل ، والرغبة فى رفع المستويات المعيشية فى مختلف دول العالم فإن الزراعة العالمية مطالبة بأن تحقق زيادات أساسية وحتمية من الغذاء لمواجهة احتياجات الشعوب ، وطبقاً للتقديرات التقريبية التى قدمت لمؤتمر الغذاء العالمى ، نجد أن الإنتاج الزراعى عليه أن يوفر خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٥ إنتاجاً إضافيًّا متزايداً بمتوسط سنوى من المنتجات التالية :

٢٣٠ مليون طن من الحبوب
٤٠ مليون طن من السكر
١١٠ ملايين طن من الخضر
٩٠ مليون طن من الفاكهة
٦٠ مليون طن من اللحم
١٤٠ مليون طن من اللبن

ولا يدخل فى هذه التقديرات الاحتياجات الغذائية اللازمة للإنتاج الحيوانى سواء من ناحية توفير الأعلاف أو المراعى اللازمة ، وأنه بإضافة الاحتياجات الغذائية للحيوان من الحبوب خلال هذه الفترة ، إلى احتياجات الإنسان الإضافية نجد أن العالم مطالب بأن يوفر إنتاجاً إضافيًّا من الحبوب خلال هذه الفترة بمتوسط قدره ٥٢٠ مليون طن سنويًّا ، وتقدر الزيادة المطلوبة لإنتاج الاحتياجات الغذائية الحيوانية بأنواعها بنسبة قدرها ٤٣٪ عما كان عليه إنتاجها فى عام ١٩٧٠ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن نسبة الزيادة على طلب الحبوب ستتزايد حتى تبلغ ٦٣٪ فى الدول النامية ، ٣٠٪ فى الدول المتقدمة ، الأمر الذى يستلزم توفير أكثر من ١٤٠٠ مليون طن من الحبوب عام ١٩٨٥ ، ومن المحتمل أن

تجاوز الاحتياجات الغذائية المطلوبة هذا الرقم ، لارتباط ذلك بعامل الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الداخل ، كما سبق أن أشرنا .

ولا يفوتنا – بعد أن أوضحنا حجم الطلب المتزايد للمواد الغذائية خلال الفترة من سنة ١٩٧٠ حتى سنة ١٩٨٥ – أن نشير إلى الأزمة التى مر بها الإنتاج الغذائى خلال السنتين الأخيرتين والتى تولدت نتيجة لتجمع العديد من المشكلات التى واجهها الإنتاج على امتداد السنوات السابقة ، وقصور العوامل الأساسية للتنمية ، وعدم كفايتها بالدرجة التى تدفع بمعدلات هذه التنمية إلى الحدود القصوى المستهدفة ، وإن كانت هذه الأزمة قد نشأت فجأة وبشكل حاد عام ١٩٧٢ لعدة عوامل ، حيث انخفض الإنتاج الغذائى فى العالم وللمرة الأولى وبشكل لم يشهده عالمنا منذ أكثر من ٢٠ عاماً ، إذ هبط هذا الإنتاج وخاصة فى مجموعة الغلال (القمح – الأرز – الحبوب) بكميات كبيرة تقدر بحوالى ٣٣ مليون طن بعد أن كان الإنتاج العالمى من الغلال – ١٢٠٠ مليون طن حاليًا – يتزايد بمقدار ١٢٥ مليون طن سنويًا ، لمواجهة مقتضيات تزايد الطلب العالمى ، كما سبق أن أوضحنا .

وهذا الانخفاض المفاجئ فى الإنتاج قد أحدث ردود فعل كثيرة وخاصة بالنسبة لمخزون الاحتياطى العالمى ، وبالتالى على الاستهلاك فى كثير من الدول مما نجم عنه كثير من المجاعات الحادة بين ملايين من البشر .

هذه الآثار وحدها ، وبغض النظر عن الآثار الأخرى التى أحدثتها هذه الأزمة ، وإن كانت لها آثارها الخطيرة فى إحداث أزمات مالية فى كثير من الدول ، إلا أنه يهمنا فى هذا الشأن ، ما يجب تحقيقه من نمو فى مجال الإنتاج الزراعى ، بما فى ذلك إنتاج المواد الغذائية ، وحتمية زيادته بشتى الطرق والأساليب ، وفقاً لأسس اقتصادية شاملة ، من أجل مواجهة احتياجات البشر ، ومن أجل تلافى حدوث أزمات تهدد الكثير من مناطق العالم ،

وذلك حتى لا تتفاقم المشاكل وتزداد حدة وتعقيداً وهو ما يفرض ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة ، نظراً لما قد يترتب على التأخير الكثير من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية . فالجوع لا يعرف حدوداً للثورة أوالغضب ، وذلك قد يترك آثاراً لا يعرف مداها . إن العالم اليوم لا نقول مدعو ، بل مطالب بأن ينظر فى هذه الأزمات التى تعانيها شعوب دول العالم ، وأن يضع الحلول المناسبة للمشكلات التى تواجهها كثير من الأقاليم وبوجه خاص التى واجهتها أو تواجهها الدول النامية وسيجد العالم فى حل مشاكل هذه الدول آثاراً بعيدة للرخاء والسلام العالمى .

أهمية التنمية الزراعية :

وفى ضوء ما أسلفنا فى شأن الاحتياجات الغذائية العالمية ، فإن الأمر يتطلب تأمين موارد أساسية وحيوية لضمان عملية الاستمرار فى الإنتاج فى شتى المجالات بغية سد الاحتياجات الغذائية المتزايدة ، ولتوفير ضرورات الحياة ومستلزماتها ، كل هذا من أجل رخاء الناس وإسعادهم ، وهو ما يتطلب تحقيق معدلات إنتاجية مستمرة ومتزايدة ترتبط بخطط طويلة المدى .

ويهمنا فى هذا المجال أن نعرض واحداً من أهم قطاعات التنمية فى كثير من الدول النامية ، ألا وهو قطاع « الإنتاج الزراعى » وهو – كما نعلم – يعتمد على مقومات أساسية هى : الأرض ، والمياه ، والعمل ، ورأس المال ، والأساليب التكنولوجية القادرة على إحداث التنمية المطلوبة بأفضل المستويات الاقتصادية ، وهذه المقومات يجب أن تلازمها حوافز مشجعة تدفع بهذا الإنتاج نحو التقدم المتزايد سواء أكانت هذه الحوافز فى صورة توفير الإمكانيات أم فى صورة دعم من الحكومات للمشتغلين بالزراعة أم فى

صورة تنظيم وتحسين لأحوال الاستغلال الزراعى بما يكفل تهيئة عوامل الاستقرار وتوفير ما يلزم من خدمات .

الاستثمارات :

ولقد كان ملحوظاً أن الكثير من حكومات الدول النامية ، لم تكن فى الماضى تعطى الزراعة أهميتها ووزنها الحقيقى فى التنمية ، فكان الجزء الأكبر من استثمارات التنمية تستأثر به قطاعات أخرى وبالذات قطاع الصناعة . ولكن عندما بدا واضحاً أن هذا الاتجاه لم يحقق الأهداف المرجوة ، اتجهت هذه الحكومات إلى التركيز على الزراعة ، وقد بدا ذلك واضحاً فى دول الشرق الأقصى . ولسنا فى حاجة إلى التأكيد على أهمية « الثروة الخضراء » لمواجهة التزايد فى سكان العالم والتزايد فى الدخول الموزعة فى مرحلة التنمية ثم لمواجهة احتياجات الصناعة للمواد الأولية ولحصيلة تصدير فائض الناتج الزراعى .

ويتضح من الدراسات التى أجرتها هيئة الأمم المتحدة حديثاً عن مشروعات التنمية فى ٢٦ دولة من الدول النامية ، أن الاستثمارات التى خصصت لقطاع الزراعة تتراوح بين ٥٪ ، ٣٩٪ من المجموع الكلى لهذه المشروعات ، الأمر الذى يعكس صورة غير مواتية للتنمية فى هذا القطاع مما يفرض حتمية دعم هذا الإنتاج برأس المال اللازم والكافى لاستثماره فى الزراعة .

استصلاح الأراضى :

ومن الناحية الأخرى نجد أن إضافة أراض جديدة إلى الرقعة المنزرعة برغم ضرورتها لم ينل الاهتمام الواجب ، فعمليات استصلاح الأراضى لم تسر بالقدر المطلوب والمستهدف فى كثير من المناطق ، مما أسهم بدوره فى عدم

زيادة الإنتاج الزراعى بالقدر المطلوب لمواجهة التزايد السكانى سنة بعد أخرى ، ويتضح أثر هذا العامل جلياً فى الدول التى لم تتزايد بها غلة الأراضى الزراعية بطريقة رأسية ، إذ ساءت حالتها بشكل واضح .

الرى :

وتظهر البيانات التى تضمنها تقرير تقييم موقف الغذاء فى العالم بالفقرة رقم ١٠٢ ، أن خمس دول نامية كبيرة ، تعتمد فى توسعها الزراعى على الرى ، وأن معدل التوسع فى المساحات المروية بها كان أقل مما تهدف إليه خططها القومية ، وهذه الدول هى الهند – ماليزيا – سيريلانكا – تايلاند – سوريا ، فى حين أن هناك ثلاث دول أخرى زاد توسعها عما هو مستهدف وهذه الدول هى : الجزائر – مصر – السودان ، وأن برنامج I.W.P. الخاص بزيادة مساحة الأراضى المروية بالدول النامية بنسبة مئوية تقدر بحوالى ١,٧٪ فى المتوسط سنوياً حتى ١٩٨٥ ، كان سبباً رئيسياً وأساسياً فى زيادة استغلال الأراضى المروية بنسبة ٢,٩٪ فى السنة وإن كانت برامج التوسع الأفقى لها أهميتها الكبيرة فى الدول النامية فى زيادة الإنتاجية وفى رفع الدخل القومى ، وفى توازن الميزان التجارى ، ورفع مستوى معيشة السكان بها إلا أن هذه الآثار لا تنعكس على هذه الدول فحسب : بل تحدث أيضاً وبدون أدنى شك أثرها على العالم أجمع ، حيث يتوفر عن هذه البرامج مزيد من الغذاء ومن ضروريات الحياة للمجتمع الدولى ككل .

التقاوى المنتقاة :

ولقد كون لتنوع الغلات الزراعية وزيادة الإنتاجية فى المحاصيل الرئيسية مثل الأرز ، والقمح ، أثر مباشر فى التوسع السريع فى إنتاج الغذاء

فى أواخر الستينات بدول الشرق الأقصى التى كانت تعانى عجزاً شديداً فى الغذاء خلال سنوات طويلة ، حتى إن بعض هذه الدول بلغ حدًّا من الاكتفاء الذاتى فى كثير من السلع الغذائية حيث يتضمن برنامج .I.W.P أهدافاً طموحة لزيادة الإنتاج فى هذه المنطقة تقدر بنسبة ١٢٪ عن طريق استخدام الهجن فى المحاصيل الرئيسية . .H.Y.V.S من الحبوب وذلك خلال الفترة من ١٩٦٨ – ١٩٨٥ ، حيث تستهدف هذه الخطة تغطية حوالى ٧٥ مليون هكتار ، وهذه المساحة تعادل نصف المساحة التى تزرع بالحبوب فى هذه المنطقة .

التسميد :

كذلك لوحظ ارتفاع معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية خلال الفترة من ٦١ – ٦٢ حتى ٧٢ – ١٩٧٣ بالدول النامية بمتوسط قدره ١٣,٩٪ سنويًّا ، وهى تقل قليلا عن النسبة التى استهدفها برنامج I.W.P وهى ١٤,٦٪ سنويًّا حتى عام ١٩٧٥ ، هذا بينما يلاحظ وجود نقص فى استهلاك الأسمدة بإقليم الشرق الأوسط خلال هذه الفترة ، وهذا النقص يرجع لضآلة حجم الإنتاج من هذه الأسمدة ، والارتفاع الفاحش فى أسعارها بالسوق العالمية .

ويوضح الجدول التالى موقف إنتاج واستهلاك الأسمدة فى مناطق العالم الرئيسية :

مناطق العالم الرئيسية	الإنتاج بالمليون طـــن		الاستهلاك بالمليون طـــن		النسبة المئوية لمعدل الزيادة فى الاستهلاك
	٦٨/٦٧	٧٣/٧٢	٦٨/٦٧	٧٣/٧٢	١٩٦٨/٦٧ ١٩٧٣/٧٢
فى الدول المتقدمة :					
أمريكا الشمالية	١٧,٧	٢١.٩	١٤,٥	١٧,٢	٣,٥
غرب أوربا	١٧,٩	٢٠,٨	١٥,١	١٨,٨	٤,٦
أستراليا	١,٣	١,٤	١,٥	١,٦	٢,٢
شرق إوربا وروسيا	١٤,١	٢٣,٣	١٢,٦	٢٠,١	٩,٨
دول أخرى	٣,٥	١٤,٤	٢,٧	٢,٩	
مجموع الدول المتقدمة	٥٤,٥	٧١,٨	٤٦,٤	٦٠,٦	٥,٥
فى الدول النامية :					
أفريقيا	٠,٣	٠,٩	٠,٤	٠,٩	١٧,٦
الشرق الأقصى	١.١	٢,٦	٢,٣	٥,٣	١٨.٢
أمريكا اللاتينيه	٠.٨	١,٤	٢,٠	٣.٨	١٣,٧
الشرق الأوسط	٠,٤	١,١	٠.٨	١.٥	١٣,٤
دول آسيا ذات التخطيط الاقتصادى المركزى	١,٩	٤,٠	٢.٧	٥,٣	١٤,٥
دول أخرى	٠,١	٠,١	٠,٣	٠٠	٠٠
مجموع الدول النامية	٤,٦	١٠,١	٨,٥	١٦,٨	١٤,٦
إجمالى دول العالم	٥٩,١	٨١,٩	٥٤,٩	٧٧.٤	٧,١

ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإنتاج العالمى من الأسمدة بنسبة قدرها ٣٥٪ خلال الفترة من ٦٧/٦٨ إلى ٧٢/١٩٧٣ كما ارتفع معدل الاستهلاك الزراعى العالمى منها بنسبة ٤١٪ ، وأن نمو الاستهلاك سار بمعدل أكبر فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة ، وكان هذا أمراً طبيعياً وضرورياً ، حيث يتضاءل استهلاكها فى هذه الدول عنه فى الدول المتقدمة ، وإن كانت هذه المعدلات لا تزال منخفضة جداً ودون المعدلات الطبيعية ، الأمر الذى يعكس آثاراً غير مواتية للتنمية الزراعية فى هذه الدول ، كما يتضح أيضاً أن الدول المتقدمة ما زالت هى المصدر الرئيسى لإنتاج الأسمدة ، وأن الدول النامية تعتمد على الدول المتقدمة فى توفير أكثر من ثلث احتياجاتها .

المبيدات :

وباعتبار أن المبيدات لها أهميتها الخاصة بالنسبة للإنتاج الزراعى من أجل صيانته ووقايته من الآفات ، التى يمكن أن تفتك بنسبة كبيرة من الإنتاج مما قد تنجم عنه خسائر فادحة بالمحاصيل التى تفتقر إليها الدول النامية على وجه الخصوص ، حيث تكون معدلات الخسارة أكبر فى هذه الدول ، وقد كان هدف خطة وبرنامج I.W.P. فى هذا الشأن تحقيق متوسط زيادة سنوى فى معدل استخدام هذه المبيدات فى الدول النامية قدره ١١,٢٪ حتى عام ١٩٨٥ ، غير أنه يلاحظ أن معدل استخدام مبيدات الحشائش سار بمعدل أكبر بكثير من معدل استخدام مبيدات الآفات ، وهذا يرجع إلى أسباب كثيرة أهمها القيود التى تفرض على مادة (د.د.ت) وغيرها من منتجات الكلور العضوية . . من جانب الدول المنتجة لها .

الفصل الثالث

الضرورة والطريق . . فى التنمية

أبعاد
مشكلات التنمية وحتمية مواجهتها

حتمية التنمية :

إن التنمية — وبما تحمله من معانى النمو والتقدم والرفاهية — لأمر يسعد له الناس جميعاً ، إذ يشعرون فى ظلها بالرخاء والاستقرار مما يشيع الرضا فى حياتهم والتفاؤل فى نظرتهم إلى المستقبل ، فضلاً عما يحدثه هذا التقدم من شحذ لهممهم نحو مزيد من التقدم والرخاء ، ولا شك فى أن التنمية الزراعية وهى تعتبر من أهم مجالات التنمية الاقتصادية تستلزم مزيداً من الاهتمام بها ، خاصة وأن الزراعة لم تبلغ بعد سواء فى المناطق المتقدمة أو فى المناطق الأقل تقدماً مركزها الذى كانت عليه فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، المكانة التى تسمح بها الإمكانيات الطبيعية ، إذ تشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن متوسط الزيادة فى الإنتاج العالمى من المواد الغذائية خلال الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٧ يقدر بنسبة ٢,٧ ٪ سنويا ، فى حين كان من من الممكن زيادة الإنتاج فى الدول المتقدمة بدرجة تفوق ما تحقق فعلا خلال الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٦٧ لو أن الولايات المتحدة لم تنتهج الأسلوب الذى سلكته بترك أكثر من ٥٠ مليون هكتار من الأراضى الزراعية بدون استغلال ، بغرض خفض الحجم الكلى للإنتاج بها ، حتى ينخفض فائض المواد الغذايية المتاح بالأسواق العالمية ، وذلك عن طريق فرض قيود صارمة خلال هذه الفترة ، ويحتاج هذا الوضع إلى نظرة أكثر موضوعية فى ضوء تنسيق المواقف بين تلك الدول التى تفتقر إلى مزيد من الموارد والإنتاج ، وتلك التى تشكو من فيض الإنتاج بها .

وتوضح الدراسات أيضا أن الزيادة فى الإنتاج الزراعى فى الدول النامية خلال الستينات كان مرده إلى سببين ، هما :

أولا : إدخال الوسائل الزراعية الحديثة ، واستخدام التكنولوجيا المتطورة فى مجـال الإنتاج . ولقد كان لهذا العامل أهمية كبيرة فى مجال زيادة الإنتاج .

ثانيا : إضافة أراضٍ جديدة إلى حيز الاستغلال الزراعى ، عن طريق عمليات استصلاح الأراضى ، ولم يمارس هذا العامل تأثيراً كبيراً فى زيادة الإنتاج خلال هذه الفترة .

وقد لوحظ خلال هذه الفترة أن بعض الدول النامية حققت نجاحا كبيرا فى مجال الإنتاج الزراعى ، فقد بلغت معدلات نمو هذا الإنتاج فى كثير منها ما بين ٤٪ ، ٥٪ ومن هذه الدول : تركيا وتايلاند وفنزويلا ، وتايوان ، ولا شك أن هذه النسبة تمثل معدلا كبيراً للتنمية الزراعية ، يفوق ما تحقق فعلا فى الولايات المتحدة فى نفس الفترة ، أو خلال فترات مماثلة .

ورغم ما تحقق من معدلات فى التنمية الزراعية فى الدول النامية خلال الستينات وبرغم قيام الولايات المتحدة بتطبيق مبدأ تحديد المساحات التى تزرع من الإنتاج الزراعى كما سبق أن أوضحنا ، فإن هناك تفاوتاً بين معدل نصيب الفرد من الإنتاج الغذائى فى الدول النامية ونصيبه فى الدول المتقدمة كان من الممكن أن يتسع مداه لولا هذه الاعتبارات السابقة الذكر ، هذا وتوضح بيانات منظمة الأغذية والزراعة الآتى :

* إن الإنتاج الغذائى العالمى زاد معدله بنحو ٣٠٪ خلال الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٧ ، وإن معدل الزيادة الإجمالية كان منخفضاً فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة .
* إن متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائى فى الدول النامية هبط بصفة

إجمالية وبشكل حاد فى أواخر الستينات وأن هذا الهبوط سيستمر لبعض الوقت ، حتى يعود هذا المتوسط إلى ما كان عليه من قبل .

* إن ثلثى سكان العالم يعيشون فى مناطق تشكو من سوء التغذية وهذه المناطق تشمل كل آسيا تقريبا فيما عدا اليابان ، وكل أفريقيا عدا طرفها الجنوبى ، ومناطق شاسعة من أمريكا الجنوبية ، وكل أمريكا الوسطى . وإن كان هذا الوضع يبدو أكثر حدة وسوءاً فى دول الشرق الأقصى .

مما سبق يتضح أن حل مشكلة الإنتاج الغذائى فى العالم بصفة عامة ، يكمن أساساً فى التنمية الاقتصادية لتحقيق الآتى :

١ – أقصى حد من معدلات النمو فى الدول النامية .

٢ – المحافظة على معدلات النمو المرتفعة التى حققتها بعض الدول المتقدمة .

وذلك بقصد الوصول إلى زيادة فى معدل الاستهلاك الغذائى فى العالم ، غير أن هناك سلسلة من الإجراءات والتغييرات الأساسية يجب وضعها فى الاعتبـــار لتحقيق هذه الزيادة ودفعها تصاعدياً سنة بعد أخرى ، ومن أهم هذه الإجراءات :

* زيادة المعدلات الكلية للإنتاج الزراعى ، عن طريق زيادة إنتاجية الموارد الزراعية وتوفير مستلزمات هذا الإنتاج من الأسمدة والتقاوى والمبيدات والآلات الزراعية وغيرها .

* زيادة إنتاج السلع الزراعية وغير الزراعية المعدة للتصدير إلى الأسواق العالمية بقصد الحصول على النقد الأجنبى اللازم لتمكين الدول من زيادة استيراد الكميات المناسبة من الأغذية ، ومن مستلزمات الإنتاج الزراعى والتنمية .

* زيادة الدخول الحقيقية للأفراد ، بما يؤدى إلى زيادة قدرتهم الشرائية

كمستهلكين للإنتاج الزراعى المتزايد ، وبأسعار مناسبة .

ومن هنا تظهر أهمية التركيز على زيادة معدلات الإنتاج وفى شتى المجالات وبكل الوسائل وعلى أساس من الشمول والتكامل لمشروعات التنمية فى الدولة ، ولا يمكن أن يتم تحقيق ذلك بمعزل عن تحسين المناخ الاقتصادى العام ، وفى ظل ظروف مواتية مناسبة تماماً لهذا التحسين .

حجم المشكلة :

وكما سبق أن أوضحنا فإن مشكلة الإنتاج الغذائى ظهرت بشكل واضح فى آخر الستينات ، وحتى يمكن إيضاح أبعاد هذه المشكلة ، ومدى تأثير العوامل الأساسية على مستقبلها فمن الضرورى أن نعرف مبدئياً أن حوالى بليونين من سكان العالم يعيشون فى مناطق ذات موارد غذائية محدودة وغير كافية ، الأمر الذى أدى إلى انعدام التوازن الغذائى بين سكان هذه المناطق فمنهم من يجد كفايته من الغذاء ، ومنهم من لا يستطيع ذلك ، بل ويعانى الحرمان والجوع ، وبكل أسف فإن هؤلاء يمثلون القاعدة العريضة من السكان ، ويمكن القول وعلى أساس من الدراسات الخاصة بالإنتاج والنمو السكانى ، والموارد المتاحة للاستثمار وكيفية استغلالها ، بأن هذه المشكلة آخذة فى التفاقم والتركيز .

ومن ناحية أخرى فإن الطلب الكلى على الغذاء فى العالم ، وبخاصة فى كثير من المناطق النامية يزداد بسرعة أكبر مما هو متاح عرضه ، وبالتالى بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاج الغذائى من موارد إنتاجية ، ولا ترجع الزيادة فى الطلب على الغذاء إلى عامل النمو السكانى وحده ، بل ترجع أيضاً إلى اعتبارات اقتصادية أخرى أهمها زيادة الدخول فى كثير من المناطق وبالذات فى الدول التى أتيحت لها موارد إنتاجية كبيرة وخاصة الدول المنتجة

للبترول وما يترتب عليه من زيادة قدرة الفرد الشرائية ومن زيادة طلبه من الغذاء .

إن تزايد الطلب الإجمالى على الغذاء بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاج الغذائى يؤدى فى النهاية ، إلى اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ، ومما يترجم بنقص المعروض من المواد الغذائية وبارتفاع أسعارها .

ويؤدى نقص الأغذية وارتفاع أسعارها فى البلاد النامية إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية ، ذلك أن الناس حينما لا يجدون الطعام ، أو حينما تعجز دخولهم عن توفير احتياجاتهم منه ، يتلمسون ، وقد سيطر عليهم السخط ، اتخاذ أية إجراءات لتغيير أوضاعهم ، وبغض النظر عن نتائجها ، وقد تكون هذه الإجراءات عنيفة تأخذ اتجاهات شتى لا تقتصر على طلب الغذاء وحده ، بل ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، ويمكن القول بأنه نتيجة لنقص الغذاء وارتفاع ثمنه ، فإن الكثير من مناطق العالم ، تصبح مهيأة للانفجارات الثورية الأمر الذى يقتضى تدخلا سريعاً من الحكومات المختلفة لاتخاذ إجراءات فعالة ومؤثرة تقطع الطريق على هذه النتائج ، وهذا لا يمكن أن يتم بمعزل عن مساندة من المجتمع الدولى ، ودعمه للحكومات المختلفة بشتى الوسائل التى تؤدى إلى التنمية المؤثرة الفعالة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإجراءات والتغيرات المطلوبة لإحداث التنمية الزراعية لا تقتصر على القطاع الزراعى وحده ، بل إن أبعادها أرحب وأشمل من ذلك بكثير ، وهذا أيضاً ما يؤكده « دافيدبل » نائب رئيس مؤسسة فورد ، فى المحاضرة التى ألقاها بجامعة « الينوى » فى أكتوبر ١٩٦٧ ، عن « الاحتياجات العالمية من الغذاء » إذ يقول إن الإنتاج الزراعى لكى ينمو ويتقدم بالدول النامية ، فإنه لا بد من حدوث تغيرات أبعد ما تكون عن حيز القطاع الزراعى . ومثال ذلك ظروف نمو الأسواق الداخلية لمواجهة

الزيادة فى دخول أهل المدن والمشتغلين بالصناعة ، وضرورة تحسين أوضاع النقل والتخزين ، مع ضرورة العمل على زيادة الإنتاج الصناعى من الأسمدة والمبيـدات والآلات الزراعية أو على زيادة حجم الواردات منها عن عدم كفاية الإنتاج المحلى ، هذا فضلا عن ضرورة اتخاذ إجراءات شاملة لتحسين مؤسسات الخدمة الزراعية ، بما فى ذلك مؤسسات التمويل والإقراض ، والمؤسسات التعليمية بأجهزة الإرشاد والتوجيه والإعلام مع التركيز على مؤسسات البحوث العلمية والفنية .

وفى كلمة بأن التنمية الزراعية تتطلب التقدم العام فى الاقتصاد القومى ولا يمكن أن تتم بمعزل عنه فالتنمية المستقرة المستمرة للإنتاج الزراعى كوسيلة لتوفير الغذاء والكساء ، تحتاج إلى حالة ملائمة من تنمية للاقتصاد القومى ، يشكل فيها القطاع الزراعى وبصفة خاصة فى الدول النامية جانباً رئيسياً وحيويا ، ذلك أن حل مشكلات الإنتاج الزراعى ترتبط بحل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومثل ذلك أن الغذاء وهو أحد المنتجات الزراعية الرئيسية ، يرتبط باحتياجات المستهلكين وبمدى قدرتهم المالية المتزايدة ، وهذه هى إحدى المعادلات الصعبة فكيف إذن يمكن زيادة دخول الناس فى الدول النامية فى ظل هذه الاعتبارات .

هذا السؤال المهم ، وهذه المشكلة فى حد ذاتها تمثل تحديًا للإنسان فى هذا العصر ، لا بد له من مواجهتها والتصدى لها ، من أجل تكريم الإنسانية وتعزيز مكانتها ومن أجل راحة الناس ورخائهم ، ونعتقد أنه فى الإمكان تحقيق الزيادة فى دخول الناس فى الدول النامية عن طريق إجراءات أساسية يمكن إيجازها فى الآتى :

أولا : لما كانت معدلات النمو السكانى فى هذه الدول بالغة الارتفاع ، كما أنـه من المتوقع أن تزداد حدة خلال السنوات المقبلة نتيجة لتحسين

المستوى الصحى بها فإن من واجب كل دولة أن تعمل على إبطاء معدل التزايد فى النمو السكانى قدر استطاعتها وقد يكون من الأوفق ألا يتجاوز المعدل السنوى للزيادة السكانية ٢ ٪ كما يعطى للتنمية فرصتها فى تهيئة مقومات وضمانات زيادة الدخول .

ثانيا : تقديم العون الاقتصادى والفنى لهذه الدول ، بما يتيح لها استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ، والتى سبقتها إليها الدول المتقدمة ، وكانت سبباً فى تقدمها وربما كان ذلك مرده إلى استغلال واستثمار موارد الدول النامية لأجيال طويلة ، ذلك أن معدلات النمو فى مجالات التقدم العلمى والفنى ، وتراكم رؤوس الأموال من المدخرات المحلية ، تسير ، فى هذه الدول ، وفى المراحل الأولى للتنمية ، ببطء شديد ثم لا يلبث أن تسرع فى المراحل التالية نتيجة للتقدم الحضارى ولتوفر وسائل التعليم ، والبحوث والثقافة ، وأساليب الإدارة والتنظيم ، وكذا نمو حجم المدخرات الرأسمالية .

ومما لا شك فيه أن الدول المتقدمة يمكن أن تكون مصدراً لكل هذا ، عن طريق نقل التكنولوجيا والعلوم الأساسية فى مجال التنمية ، على أن تراعى الدول النامية نقل ما يناسبها من وسائل التكنولوجيا الحديثة مع تطويعها لظروفها المحلية وفى نفس الوقت يتعين على الدول المتقدمة أن تقدم للدول النامية القروض اللازمة بشروط سخية ميسرة إلى جانب ما يجب عليها تقديمه من معونات اقتصادية .

ثالثاً : التركيز على التنمية الزراعية ، حيثما تكون الزراعة مصدراً أساسياً فى التنمية ولا شك فى أنها كذلك فى كثير من الدول النامية ، ومن هنا يجب الإسراع بدفع المعدلات الحالية للتنمية الزراعية ، عن طريق التحول من الزراعة التقليدية أو البدائية إلى الزراعة

العلمية ، وتكثيف الاستثمار وتنويعه بين المجالات الزراعية المتاحة ، وكذلك إيجاد حوافز ملائمة تدفع الفلاحين أو المزارعين إلى تحقيق أقصى حد من الإنتاجية . مع قيام الحكومات بوضع سياسات أو اتخاذ إجراءات سليمة وشاملة لإيجاد التنسيق الكامل الشامل بين عوامل الإنتاج ولتقديم الخدمات اللازمة للتوسع الزراعى .

رابعا : إن المحافظة على معدل مناسب لزيادة الإنتاج الزراعى يصل إلى ٤٪ أو أكثر – حيث يكون ذلك ميسوراً – يحتاج إلى موارد من منتجات غير زراعية ، وهذا كله يرتبط بمدى النمو الاقتصادى المتوازن داخل الدولة ، التى تسعى لزيادة إنتاجها الزراعى ، ولهذا فإن نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى ، وكذا نمو المرافق والخدمات الأساسية التى تدعم التنمية يجب أن تسير فى خط متواز مع التنمية الزراعية ، وبمعدل سنوى لا يقل بل يجب أن يزيد عن معدل نمو الإنتاج الزراعى . ومعنى ذلك أن الاقتصاد القومى يجب أن ينمو بمعدل يسمح بتحقيق فائض من الإنتاج القومى ، يمكن استثماره لمصلحة القطاع الزراعى ولمصلحة الاقتصاد القومى ككل . فالزراعة الحديثة لا يمكن أن تنمو إلا فى نطاق اقتصاد قومى ينمو بصورة متكافئة ومتوازية .

على أنه مما يعنينا فى هذا المقام ، ألا نعتمد على المعونات الغذائية كحل ، لمواجهة مشكلة الجوع ، أو على المعونات الاقتصادية كحل لمواجهة مشكلات التنمية ، بل لا بد من التركيز على إنشاء مجموعة من المؤسسات تستطيع توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وعلى إنشاء مراكز للبحث العلمى تستطيع تطوير وإيجاد سلالات حديثة للنباتات أو الحيوانات التى تعطى غلة وفيرة . وذلك بجانب

مؤسسات الخدمات اللازمة لتوفير احتياجات الزراع من التمويل والقروض والتسويق للمنتجات وتوزيعها بكفاءة عالية .

التنمية الاقتصادية الشاملة :

إن التنمية الاقتصادية الشاملة كما نتصورها كشرط أساسى من شروط النمو والتقدم فى الدول النامية ، إنما نعنى بها مضمونها الواسع بكل أبعاده بما تنصرف إليه من تغيير البنيان الاقتصادى وإقامة الجهاز الإنتاجى المتقدم الذى يكفى لتشغيل الموارد المعطلة فى جميع المجالات . وتتضح أهمية هذا المضمون من أننا نلاحظ أن كثيراً من البرامج لا يحقق ، فى الوقت الحاضر ، الشمول والتكامل فى ميادين التنمية بل يتجه إلى نواح دون الأخرى ، الأمر الذى يجعل التقدم بعيد المنال وهو ما يرجع إلى قصور خطط التنمية أو عدم مراعاة الدقة فى تصميم البرامج أو فى الربط بينها ، أو إلى عدم توافر أحد مقومات التنمية الأساسية وقبل ذلك وفى عدم توافر رؤوس الأموال ، أو تخلف الأساليب التكنولوجية الحديثة أو وجود عجز فى الموارد البشرية أو عدم مهارتها بنقص كفاءتها الإنتاجية أو إلى ضآلة الموارد الطبيعية اللازمة .

فالتنمية الاقتصادية الشاملة يلزم أن تتوافر لها المقومات الأساسية اللازمة للربط بين عوامل النمو الاقتصادى وعوامل النمو الاجتماعى ربطا محكما ، وتحقق فى الوقت نفسه للاقتصاد القومى واجباته الأساسية التى تهدف فى النهاية إلى رفع مستوى المعيشة وإلى اللحاق بالبلاد المتقدمة وذلك من خلال إنجازات يجب أن تقوم بها التنمية الاقتصادية .

إذ عليها مثلا أن ترفع دخول الأفراد ، بما يزيد من قدرتهم الشرائية وبالتالى من طاقتهم الاستهلاكية ، مما يحقق ظروفا مواتية فزيادة إنتاج سلع الاستهلاك .

وعليها أيضاً أن تؤدى إلى تكوين مزيد من المدخرات القومية اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة للمشروعات الإنتاجية أو لمشروعات الخدمات العامة فى كافة المجالات ، وهو ما يعنى « أن التنمية يجب أن تمول التنمية » .

وعلى التنمية الاقتصادية كذلك عبء توفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية ولاستيراد الخبرة والمعرفة الفنية .

وكذلك لا بد للتنمية من توفير ما يلزم من فرص العمالة ، بحيث يتيسر لكل عامل عمل يتناسب وقدرته وطاقته ، فى ظل نظام عادل للأجور .

وفى حدود هذا الإطار تضع كل دولة استراتيجيتها الخاصة بنشاطها الاقتصادى ، والاجتماعى ، والتى تستطيع عن طريقها تحقيق أهداف التنمية الشاملة ، وذلك من خلال خطة زمنية محددة تحوى برامج ومشروعات محددة ، يتم تصميمها فى نطاق الإطار العام للدولة ، ومن أهم البرامج والسياسات التى تحدد أهداف التنمية وأبعادها :

* إنشاء مؤسسات الإنتاج والتجارة والتوزيع .
* إنشاء هيئات ومنظمات الخدمات .
* سياسة الأجور .
* سياسة الضرائب .
* سياسة التعليم .
* سياسة توفير وتدريب العمال .
* سياسة تسعير المنتجات .

وفى أغلب الأحوال ، نجد أن هذه الاستراتيجيات طموحة أكثر من اللازم أو فوق طاقة كثير من الدول ، كما نرى فى بعض الدول أن المصالح الاجتماعية والإقليمية هى التى تتحكم بدرجة كبيرة فى تحديد هذه الاستراتيجيات كما يلاحظ فى بعض الدول أن الاستراتيجيات القائمة هى

التى تعرقل أو توقف عجلة التنمية ، بدلاً من أن تدفعها أو تساعد على تنفيذها .

وعلى الرغم من أن كثيرا من الدول النامية تحتاج إلى العون عند وضع الاستراتيجية القومية للتنمية ، والتى تحقق ما تصبو إليه من أهداف ، إلا أنه لا يجب أن يفوتنا أن تحقيق هذه الاستراتيجية يتوقف على القرارات السياسية المهمة التى تتخذها الدولة بنفسها ، ولهذا فإن أيا من الدول النامية لا يصح أن تدعو دولة متقدمة للإسهام فى وضع استراتيجيتها إلا إذا كانت على ثقة من تلك الدولة ، والواقع أن الدول النامية نادراً ما ترغب فى أن تعهد إلى دولة متقدمة واحدة بالقيام بهذا العمل الهام ، ذلك أن المخاطرة فى هذه الحالة تكون كبيرة ، لاحتمالات الوقوع تحت السيطرة الاقتصادية أو السياسية لتلك الدولة ، ومن ثم يصبح التعامل الثنائى بين دولة نامية وأخرى متقدمة غير مقبول لهذه الأسباب .

ومتى كان الأمر كذلك ، فما هو البديل ؟ وهل تقوم بهذه المهمة وكالة ما ، لقد اقترح أن تقوم مؤسسة خاصة كبرى ، مثل مؤسسة فورد مثلا ، بهذا النوع من معونات التنمية كما فعلت – لدرجة ما – فى الهند وباكستان ، لكن موارد مثل هذه المؤسسة لن تكون قادرة على تقديم كل المعونة اللازمة لمثل هذه المحاولة فى دولة ضخمة مثل الهند مثلا وبالتالى تعجز عن أن تقدم مثل هذه المعونة على مستوى العالم ، وقد تثور مشكلة أخرى وهى مدى قبول الدولة لمؤسسة خاصة أو معينة للقيام بهذا العمل لأن هذه المؤسسات غالبا ما ترتبط ببلدها الأصلى فى تنفيذ سياستها ، ومن ثم ترفض بعض الدول النامية معونة مثل هذه المؤسسات .

ومن هنا يكون الحل العملى ، والأكثر قبولا ، فى تقديم هذا النوع من المعونة الخارجية للدول المتقدمة من خلال قنوات الأمم المتحدة وعن طريق إحدى وكالاتها أوعدد منها ، أوعن طريق وكالة جديدة ، تنشأ لهذا الغرض .

المهم فى ذلك أن الدول النامية بصفة عامة تثق فى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . ويبقى أن تفتح الأمم المتحدة الطريق وتعبده أمام الدول المتقدمة أو الدول الغنية لتكون معوناتها فى خدمة الدول النامية فى هذا المجال الحيوى ؛ الذى يعود على البشرية جمعاء وفى كل مكان بالخير والرفاهية ، ويؤدى أيضا إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة نحو السلام العالمى .

زيادة الاستثمارات فى التنمية الزراعية :

ومما لا شك فيه أن تحقيق أهداف التنمية الزراعية بالمعنى المتطور الذى تهدف إليه يحتاج إلى ما يدعمه من رأس المال الكافى ، ذلك أنه لا يمكن الاعتماد على رأس المال المستخدم فى تلك الزراعة التقليدية ، بوضعها الحالى ، ففضلا عن أن عناصر تمويل هذه الزراعة التقليدية محدودة وغير كافية ، فإن الأدوات التى تعتمد عليها بدائية وتحتاج إلى تغيير شامل ، كما وأن الأساليب الفنية المستخدمة متخلفة ولا يمكن الاعتماد عليها فى إحداث التطور المنشود ، وإذا ما أضفنا إلى ذلك صعوبة حصول المزارعين على حاجتهم من التمويل وارتفاع سعر الفائدة على القروض لأدركنا الأسباب التى تتلاشى معها الدوافع لاستخدام مزيد من الأموال فى هذا النوع من التنمية .

ولا شك أيضا أن انخفاض إنتاجية العمال الزراعيين ، وضعف الموارد المالية ، وصغر حجم الملكيات الزراعية ، تضفى على هذه الملكيات ما يمكن وصفه بأنها « وحدات للكفاف » بمعنى أن إنتاجها يخصص ، فى الجزء الأكبر منه ، لاستهلاك العاملين فيها ولاستهلاك مواشيهم ، إذ أنه لا يدخل من هذا الإنتاج إلى القنوات التجارية أو الأسواق سوى نسبة تتراوح بين ١٠٪ – ٢٥٪ بل ولا يمكن اعتبار هذه النسبة أيضاً دخلاً صافياً لهذه الأسر العاملة ، إذ غالباً ما تكون على حساب قوتها واستهلاكها .

ومع التسليم بأن « الأرض » عامل أساسى فى إنتاج الغذاء والكساء – سواء فى الحاضر أو المستقبل – أو فى ظل أى مستوى تكنولوجى إلا أن أهميتها النسبية فى نظم الإنتاج الزراعى الحديثة آخذة فى التناقص ، وذلك نظراً لأن الزراع أصبحوا يعتمدون فى رفع الإنتاجية ، على التوسع فى الاستثمار وخاصة عن طريق تكثيف الموارد فى الإنتاج وتطبيق التكنولوجية الحديثة على استخدام الأساليب الحديثة والطرق المحسنة فى نطاق الزراعة العلمية ، وواضح أن هذه العوامل المؤثرة هى ما تفتقر إليها الدول النامية وهى أيضا ما يجب أن تكون موضع الاعتبار عند السعى إلى زيادة الإنتاج ، وعند الأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية .

ومع هذا الوضع ، ونظراً لأن رأس المال أصبحت له أهمية متزايدة ، فى الاستثمار الزراعى ، فإنه يجب على الدول النامية وخاصة الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة – أن تأخذ فى اعتبارها هذا العامل إذا ما أرادت تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وأن تراعيه وبالدقة الواجبة عند وضع خطط التنمية .

وبقى بعد التوصل إلى هذه النتيجة ، أن نناقش المصادر المختلفة للتمويل ويمكن حصر هذه المصادر فى الجهات التالية :

١ – الدول الرأسمالية المتقدمة .

٢ – الدول الاشتراكية المتقدمة .

٣ – المستثمرون من أفراد الدول الغنية (والمنتجة للبترول) .

٤ – المدخرات المحلية .

وإذا ما نظرنا وفى ضوء الماضى ، إلى مدى إمكان قيام الدول الصناعية المتقدمة والدول الاشتراكية المتقدمة بتلبية احتياجات التنمية فى الدول النامية ، فإننا نتوقع عدم احتمال قيام هذه الدول بزيادة فائض استثماراتها للدول النامية

خلال السنوات المقبلة على الأقل ، هذا بالإضافة إلى أن توجيه هذا الفائض غالباً ما يخضع لاعتبارات سياسية .

بقى بعد هذا أن نناقش المصدرين الآخرين ، وهما توفير المال اللازم للاستثمار من نفس مواطني الدول النامية ، وتوفير المناخ الاقتصادى اللازم لاستثمار رأس المال الأجنبي وكلاهما ليس بالأمر اليسير ، فقد أثبتت التجربة ، فى كثير من الدول النامية ، أن هناك إحجاماً عن زيادة الضرائب على الدخول العالية ، بأن هناك كثيراً من المشاكل فى الدول النامية ، تواجه المستثمرين الأجانب ، وكان من نتيجة ذلك أن استمرت هذه الدول تقاسى بشدة من نقص الأموال اللازمة للاستثمار ، غير أن تصحيح هذه الأوضاع يجب أن ينال من الدول النامية الاهتمام الكافى ، إذا ما كانت تسعى حقيقة إلى التنمية ذلك أن وسائل العلاج تكمن أيضاً فى هذه الدول ، خاصة وأننا نرى انسياب سيول ضخمة من أموال الدول النامية فى اتجاهات لا تعود على التنمية فيها بأية فائدة ، فهناك من هذه الأموال ما يتجه إلى بنوك الدول المتقدمة والتى حققت درجات كافية من التقدم والرخاء لمواطنيها .

ويكون المطلوب فى هذه الحالة النظر فى استخدام هذا الفائض من رؤوس الأموال فى التنمية الاقتصادية بهذه الدول النامية ، فعلى الحكومات التقدمية أن تمسك بهذه الأموال لتوفر عن طريقها الموارد المالية اللازمة لدعم مرافقها وخدماتها ، ولاستيراد ما يلزم من السلع الإنتاجية ، ولإنشاء مراكز البحوث .

كذلك فإن هناك واجبات ضرورية يجب على الدول النامية ألا تغفلها ، إذا ما أرادت أن ترفع من الدخل الحقيقى لأفرادها ، وفى مقدمتها العمل على توفير جانب من التمويل الذاتى عن طريق فرض ضرائب على الدخول العالية لمواطنيها إسهاماً منهم فى رعاية مصالح الجماهير العريضة من المواطنين .

وأما عن واجبات الدول النامية فى جذب الاستثمارات الأجنبية ، فإنها تستلزم تهيئة المناخ الاقتصادى والاجتماعى المناسب وخاصة عن طريق استجلاب هذه الاستثمارات .

بالتنظيم السليم والاستقرار الشامل والتقدير الواعى لدور هذه الاستثمارات ، وما يمكن أن تحققه من رخاء للدول المستفيدة ويمكن أن تتحقق زيادة انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية عن طريق إجراءات ثلاثة وهى :

أولا : أن تقرر الدولة على المستوى السياسى رغبتها فى فتح أبواب الاستثمار للمستثمرين الأجانب – شركات أو أفراداً – وأن تتخذ من القرارات ما يلزم لاجتذابهم .

ثانياً : أن تعيد الدولة النظر فى القواعد والقوانين البيروقراطية أو المثبطة ، والتى قد تصل إلى حد التعسف فى بعض الدول ، مع التركيز على تلك التى تتصل بالاستثمار أو العمليات التمويلية بهدف التيسير وتشجيع رأس المال الأجنبى على الدخول إلى البلاد .

ثالثاً : توفير الضمانات الفعالة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية وخاصة المصادرة والتأميم ، ومنع تحويل العملة والتضخم .

وإذا كان هذا الطريق رغم وضوحه قد لا يتيسر أمام بعض الدول النامية ، وبخاصة تلك التى استقلت حديثاً ، أو قطعت شوطاً بعيداً على طريق الاشتراكية إلا أنه يجب ألا يغيب عنها أن التنمية الاقتصادية السريعة تتطلب بالدرجة الأولى استثمارات ضخمة من أجل توفير المرافق والخدمات الاجتماعية والمصانع والأجهزة والمعدات ، وإذا لم يكن اقتصادها القومى قادراً على توفير التمويل اللازم بالمعدلات الكافية ، أو إذا لم يكن من الميسور الحصول على هذا التمويل من الدول المتقدمة فإن أهداف النمو الاقتصادى تكون عرضة

للانكماش ، ما لم تأخذ البلاد النامية بالإجراءات السابق الإشارة إليها لاجتذاب رأس المال الأجنبي .

والخلاصة أن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً مباشراً ووثيقا بتكوين رأس المال ، وأن تحقيقها بالسرعة المطلوبة يعتمد على حجم الاستثمارات المخصصة للمرافق العامة والخدمات والمنشآت الصناعية ومؤسسات ومراكز البحوث والتعليم وأن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يتم بمعدلات أسرع من معدلات نمو السكان والعناصر الأخرى التى تنال منها ، حتى يمكن أن تحدث أثرها فى رفع مستوى الدخول .

الفصل الرابع

مصدرو البترول . .
لهم أيضاً مشاكل !

مشكلات البلاد النامية المصدرة للبترول

قدمنا أن البلاد النامية تتخصص أساسا فى إنتاج المواد الأولية الزراعية أو الاستخراجية ، وأنها تشكو من عدم وجود الجهاز الإنتاجى المتقدم ومن عدم تطبيق التكنولوجية الحديثة ، وهو ما يعنى وجود موارد طبيعية وبشرية ومالية غير مستغلة ، كما يعنى بصفة خاصة تخلف الصناعة ، ولا شك فى أن البلاد النامية المصدرة للبترول تعانى ، شأن البلاد النامية غير المصدرة للبترول ، من هذه المشكلات العامة وهو ما يفرض عليها أن تعمل هى الأخرى على تغيير بنيانها الاقتصادى بإقامة الجهاز الإنتاجى المتقدم ، وبتطبيق التكنولوجيا الحديثة ، وبإنشاء الصناعة المتقدمة ، ومع اشتراك البلاد النامية المصدرة للبترول مع البلاد النامية الأخرى فى هذا كله لأنها تتميز عنها بتراكم فوائض البترول التى ازدادت بصفة خاصة بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . فظهور البترول بكميات كبيرة ، فى بعض البلاد النامية ، أدى إلى إيجاد بنيان اقتصادى متميز ، هو بنيان البلاد النامية المصدرة للبترول ، ويتميز هذا البنيان بصفة أساسية بتراكم رؤوس الأموال بالقياس إلى فرص الاستثمار المتاحة ، كما يتميز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، وهذا هو الوجه المقابل للمشكلة الأساسية التى تشكو منها البلاد النامية غير المصدرة للبترول ، وهى تلك المشكلة التى تتمثل فى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وفى قلة الاستثمارات ، وفى عجز موازين المدفوعات . ونتبه هنا إلى أن تراكم الفوائض البترولية وفوائض موازين المدفوعات فى البلاد المصدرة للبترول من شأنه أن يسهل تمويل التنمية الاقتصادية فى هذه البلاد ولكنه من جهة أخرى يخلق مشكلات خاصة بهذه الفوائض .. أين تستخدم ،

وكيف ، وبأى أسلوب ، وفى أى وقت .

فى ضوء هذا التحليل نخلص إلى أن البلاد النامية المصدرة للبترول تواجه « بصفة أساسية » ثلاث مشكلات اقتصادية رئيسية هى :

أولاً : مشكلة تحقيق التنمية الاقتصادية فى مختلف المجالات ، وعلى النحو السابق عرضه .

ثانياً : مشكلة أسعار البترول والعمل على منع انخفاضها بل والعمل على رفعها على النحو الذى ترتفع به أسعار المواد الأخرى وخاصة المصنعة .

ثالثاً : مشكلة استثمار الفوائض البترولية والمحافظة عليها .

ومع سبق مناقشة مشكلة تحقيق التنمية الاقتصادية نقصر دراستنا هنا على المشكلتين الأخريين الخاصتين بأسعار البترول وباستثمار فوائضه مع التنبيه إلى العلاقة الوثيقة بين هاتين المشكلتين ومشكلة الطاقة العالمية .

تطور مشكلة البترول :

انتهت الثروة البترولية فى البلاد النامية ، ومنها البلاد العربية ، إلى أن تكون فريسة لاستغلال الاحتكارات البترولية العالمية ، إذ تمكنت ثمانى شركات احتكارية كبرى من السيطرة على الجزء الأكبر من إنتاج البترول فى البلاد الرئيسية المصدرة ، وبالتالى من التحكم فى الإنتاج وفى الأسعار . ورغبة فى إحكام السيطرة – والاستغلال عمدت الشركات الكبرى إلى إيجاد « نظام السعر المعلن » لتحسب على أساسه حصة البلاد المضيفة ، دون أن تلزم نفسها بإطلاع حكومات هذه البلاد على حقيقة حساباتها .

ومعنى ذلك أن أسعار البترول الخام أصبحت أسعارا إدارية أكثر منها أسعاراً تنافسية تحكمها قوى السوق . ومن البديهى أن هذه الشركات الاحتكارية كانت تجد سندها القوى دائماً فى حكوماتها وهو ما يتضح مثلا

مما أعلنه وزير الخزانة الأمريكية فى مرحلة متأخرة فى منتصف سنة ١٩٧٢ من أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون أكثر صلابة فى معاملة البلاد المصدرة للبترول وأن تفهم هذه الحكومات أنها لا تتفاوض مع شركات بل مع الولايات المتحدة نفسها .

وكان طبيعياً مع قوة مركز الشركات الاحتكارية ومع مساندة حكوماتها لها أن توجه أسعار البترول الوجهة التى تريدها والتى تخدم مصالحها ومصالح بلادها دون اهتمام بمصالح البلاد المضيفة . ومثل ذلك أن هذه الشركات الاحتكارية قد قامت فى الخمسينات بتخفيض أسعار البترول المعلنة مرتين ، ثم إنها قد لجأت بعد ذلك إلى تجميد هذه الأسعار ولمدة عشر سنوات ، هذا بينما استمرت أسعار المواد الأخرى الأولية والمصنعة فى الارتفاع الكبير . وهكذا كانت البلاد النامية المصدرة للبترول مغلوبة على أمرها وكان عليها أن تقبل ما تتفضل به عليها شركات البترول .

ولقد أدت كل هذه العوامل الاقتصادية والسياسية – بالإضافة إلى الفائض الذى خلقته الشركات الاحتكارية فى الطاقة الإنتاجية – إلى تدهور أسعار البترول وبالتالى إلى الإضرار بمصالح البلاد المصدرة ، مما دفع هذه البلاد إلى إنشاء منظمة البلاد المصدرة للبترول « الأوبك » سنة ١٩٦٠ ، للدفاع عن مصالحها ، وذلك بالعمل على تثبيت أسعار البترول ، ثم بالعمل على رفعها وتطوير هيكلها . وبذلك برز ولأول مرة موقف البلاد المصدرة للبترول كطرف قوى فى سوق البترول . ولم يكن التحسن المحدود فى أسعار البترول الذى ترتب على هذه الخطوة مما ترضى عنه البلاد للبلاد الصناعية المستهلكة ، فبدأ الحديث يكثر فى أوائل سنة ١٩٧٣ عن ضرورة إقامة تكتل يضم البلاد الصناعية المستهلكة للبترول لمواجهة منظمة « الأوبك » غير أن حرب السادس من أكتوبر تدخلت فغيرت وبعمق سير الأمور ، فى ١٦ أكتوبر سنة

١٩٧٣ انتزعت البلاد الأعضاء فى « الأوبك » المبادرة فى تحديد أسعار البترول فقررت ولأول مرة أن تنفرد بتحديد هذه الأسعار ؛ ومن المهم أن نوضح أن حرب أكتوبر كانت مناسبة مواتية أتاحت للدول المصدرة للبترول أن ترفع أسعار بترولها ، دون أن تكون سبباً لهذا الرفع ، الذى كان فى الحقيقة متابعة طبيعية لموجة ارتفاع أسعار المنتجات الأولية والصناعية . وبالإضافة إلى ذلك لجأت الدول العربية المصدرة للبترول خلال الحرب إلى تخفيض إنتاج البترول بنسبة ٢٥ ٪ ، بل وإلى قطعه عن الدول التى تساعد إسرائيل مما أدى إلى حدوث هوة كبيرة بين عرض وطلب البترول ، وهو ما سمح للبلاد المصدرة بأن ترفع أسعار بترولها استجابة لتطورات السوق .

وحتى يمكن أن نوضح التطور العميق الذى حدث فى أسعار البترول ، يكفى أن نذكر أن متوسط سعر البرميل من البترول الخام كان حوالى ١,٥ دولار ، وأن هذا المتوسط لم يتجاوز ثلاثة دولارات حتى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، زيد فى هذا التاريخ إلى ٦ دولارات ، ثم زيد مرة أخرى فى ديسمبر ١٩٧٣ إلى أكثر من ١١ دولاراً .

ولمزيد من بيان التطور فى أسعار البترول نعرض لتطور الأسعار المعلنة لبعض أنواع بترول الخليج ولدخل البرميل منها .

الجدول رقم (١)
تطور الأسعار المعلنة لبعض أنواع بترول الخليج خلال المدة
١٩٧٠ – ١٩٧٣

(الأرقام بالدولار للبرميل الواحد)

مصدر	كثافة	السعر في ١٩٧٠	السعر في ٧١/٢/١٤	السعر في ٧١/٢/١٥	السعر في ٧١/٦/١	السعر في ٧٢/١/٢٠	السعر في ٧٣/١/١
الكويت	٣١	١,٥٩	١,٦٨	٢,٠٨٥	٢,١٨٧	٢,٣٧٣	٢,٤٨٢
البصرة	٣٥	١,٧٢	١,٧٢	٢,١٢٥	٢,٢٥٩	٢,٤٥١	٢,٥٦٢
مريان	٣٩	١,٨٨	١.٨٨	٢,٢٣٥	٢,٣٤١	٢,٥٤٠	٢,٦٥٨
السعودية	٣٤	١,٨٠	١,٨٠	٢,١٨٠	٢,٢٨٥	٢.٤٧٩	٢,٥٩١

الجدول رقم (٢)
تطور دخل البرميل لبعض بلاد الخليج خلال المدة
١٩٧٠ – ١٩٧٣

(الأرقام بالدولار للبرميل الواحد)

القطر	الدخل في أكتوبر ٧٠	الدخل في ٧١/٢/١٥	الدخل في ٧١/٦/١	الدخل في ٧٢/١/٢٠	الدخل في ٧٣/١/١
إيران	,٨٠٩	١,٢٦٠	١,٢٨٠	١,٣٨٩	١,٤٥٤
الكويت	٠,٨٠٨	١,٢٣٤	١,٢٩٦	١,٤٠٦	١,٤٧٦
قطر	٠,٩١٩	١,٣٠٤	١,٣٢٠	١,٤٣٢	١,٥١٢
أبوظبي	٠,٨٧٠	١,٢٨٠	١,٣٣٦	١,٤٥٠	١,٥٣٤

ونتيجة لارتفاع أسعار البترول ، وارتفاع دخل البلاد المصدرة منه . بلغ دخل دول الأوبك من البترول ١٩٧٤ ، وهى السنة الذهبية للدول المصدرة للبترول ، ١١٢ مليار دولار . مقابل ٢٢,٧ مليار سنة ١٩٧٣ . ولما كانت هذه الدول لا تستطيع إنفاق كل هذه المبالغ . فقد تكون لديها فائض ، فى سنة ١٩٧٤ بلغ ٦٠ مليار دولار أى بواقع ١٦٤ مليون دولار يومياً ، وبواقع ٦,٨ ملايين دولار كل ساعة . ومن طريق ما تذكره مجلة «الأيكونمست» أن دول الأوبك يمكنها أن تشترى كل شركات المساهمة فى العالم خلال ١٥,٦ سنة بالسعر الحالى بقيمة أسهمها ، وشراء كل أسهم الشركات التى تتداول فى بورصة نيويورك خلال ٩,٢ سنة ، وشراء الذهب الموجود فى البنوك المركزية فى العالم (على أساس سعر الأوقية ١٧٠ دولاراً) خلال ٣,٢ سنة ، وشراء كل الاستثمارات الأمريكية الموجودة فى الخارج خلال ١,٨ سنة ، وشراء ثروة روكفلر فى ٦ أيام ، و١٤٪ من أسهم شركة مرسيدس فى يومين .

ويفيد أيضاً فى بيان أهمية هذا الفائض المالى الذى حققته دول الأوبك ومدى ما ضمنه من قوة سياسية لهذه الدول ، ومدى تأثيره فى النظام المالى العالمى أن ننبه إلى أن صافى صادرات رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة إلى الخارج فيما بين ١٩٥٧ / ١٩٧١ قد بلغت ٣٨ مليار دولار بمتوسط سنوى ٢,٥ مليار دولار . ولقد كانت الدول العربية المصدرة للبترول فى مقدمة الدول المصدرة التى أفادت من هذا التطور الهام فى سوق الطاقة ، وذلك نظراً لضخامة إنتاجها السنوى من البترول ولضخامة احتياطياتها المؤكدة منه إذ أنها تمتلك وحدها حوالى ٦٠٪ من المخزون البترولى العالمى - باستثناء بترول الكتلة الشيوعية .

ولقد حصلت المملكة العربية السعودية فى سنة ١٩٧٤ على ٢٨,٩ مليار دولار كعائد من صادراتها البترولية ، أنفقت منها مبلغاً لا بأس به على

مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومبلغ مليارى دولار على تسليح الجيش . كما قدمت ٥٠٠ مليون دولار لدول المواجهة من المنحة التى تعهدت بها فى مؤتمر الرباط والبالغة ٢.٣٥ مليار دولار ، وكذلك قدمت قروضا للدول النامية غير العربية بلغت قيمتها ١.٢ مليار دولار . ولقد تراكم لدى المملكة العربية السعودية - فى تقرير نشرته مجلة « تايم » بتاريخ ٦ يناير ١٩٧٥ - فائض مالى يزيد على ٢٣ مليار دولار فى نهاية ١٩٧٤ ، مما جعل منها قوة ضخمة فى سوق المال العالمية .

أما إيران فتأتى ، فى مجال عوائد البترول ، فى المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية ، إذ بلغت عوائدها البترولية ٢٠.٩ مليار دولار سنة ١٩٧٤ . ولقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ١٩٧٤ فى الكويت ١٣ ألف دولار ، وفى قطر ١٤ ألف دولار ، وفى أبو ظبى ٢٤ ألف دولار .

وسنعرض هنا إنتاج البترول وعوائده فى أهم البلاد المصدرة للبترول

	الاحتياطى المخزون	الإنتاج اليومى ١٩٧٤	الدخل ١٩٧٢	الدخل ١٩٧٤
	مليار برميل	مليون برميل	مليار دولار	مليار دولار
السعودية	١٣٢	٨,٥	٢,٨	٢٨.٩
إيــران	٦٠	٦,١	٢.٤	٢٠,٩
فنزويــلا	١٤	٢,٩	٢,٠	١٠,٠
نيجيريا	١٦	٢,٣	١,٢	٩,٢
ليبيــا	٢٥,٥	٢,٠	١,٦	٨,٩
الكويت	٦٤	٢,٥	١,٥	٨,٥
العراق	٣١,٥	٢,٠	٠,٦	٧,٦
الإمارات العربية	٢٤	١,٨	٠,٦	٧,٠
الجزائر	٧,٦	١,١	٠,٦	٤,٩
أندونيسيا	١٠,٥	١,٥	٠,٦	٤,٠
قطــر	٦,٥	٠,٥	٠,٢	١,٩

ومن المتوقع أن تبلغ عوائد صادرات البترول ، خلال الخمس السنوات القادمة ٦٠٠ مليار دولار ، وأن يبلغ الفائض المالى لدول الأوبك ما بين ٢٥٠ ملياراً و ٣٢٥ ملياراً سنة ١٩٨٠ .

أزمة الطاقة العالمية والدول المستوردة للبترول :

وهكذا بدأ العالم ينتقل من الطاقة الرخيصة إلى الطاقة الغالية ، وبدأت أزمــة الطاقة العالمية تشتد ، ولقد أثرت هذه الأزمة أبلغ التـأثير على الدول المتقدمة وجميعها من الدول المستوردة للبترول التى تعتمد عليه اعتماداً كبيراً فى صناعتها وفى حياتها اليومية ، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ،

وإن كان هذا التأثير أكثر عمقاً فى غيرها من هذه الدول . فقد ازدادت قيمة واردات الدول الرئيسية المستوردة للبترول فيما بين ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ على النحو التالى :

الدولة	١٩٧٣	١٩٧٤	الدولة	١٩٧٢	١٩٧٤
الولايات المتحدة	٣,٩	٢٤	إيطاليا	١,٨	٧,٥
اليابان	٣,٩	١٨	البرازيل	,٥	٣,٠
ألمانيا الغربية	٢,٩	١١,٣	أسبانيا	,٧	٢,٦
فرنسا	٢,٥	٩,٥	بلجيكا	,٧	٢,٠
إنجلترا	٢,٤	٨,٥	السويد	٠,٧	٢,٠

وقد أدت زيادة قيمة واردات الدول الرئيسية المستوردة للبترول إلى زيادة مديونيتها ، وزيادة العجز فى موازين مدفوعاتها ، مما أدى إلى زيادة التضخم بمعدلات ٢٤ ٪ فى اليابان (حيث بلغت مديونيتها ١٨ مليار دولار) ، ١٦ ٪ فى فرنسا وبلجيكا ، ١٨ ٪ فى المملكة المتحدة ، ٢٥ ٪ فى إيطاليا (حيث بلغت مديونيتها ١٣ مليار دولار) وفى نهاية ١٩٧٤ صرح هارولد ويلسون بأن زيادة أسعار البترول – التى بلغت خمسة أضعاف ما كانت عليه منذ الثلاثينات – قد زادت من خطورة أزمة بريطانيا الاقتصادية وأنها تعرض البنيان الاجتماعى والسياسى للدولة لاختبار قد تكون نتائجه خطيرة . ويمكن القول بأنه لم يعد بين الدول الصناعية المتقدمة من يحقق فائضاً تجارياً سوى ألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا ، هذا فضلا عن أن الحياة قد أصبحت بالنسبة للشعوب الأوربية بصفة عامة أكثر قسوة وأكثر برودة ، وخاصة مع ارتفاع أسعار البترول للتدفئة عما كانت عليه ١٩٧٣ بما يتراوح بين ٦٠ ٪ و ١٠٠ ٪ .

وبالإضافة إلى ذلك فقد زادت معاناة الدول النامية المستهلكة للبترول نتيجة لارتفاع أسعاره بحيث بلغت التكاليف الإضافية لهذه الدول فى عام ١٩٧٤ حوالى ١٠ مليارات ، مما استنفد معظم دخلها من المعونة التى تقدمها الدول الصناعية والبالغة ١١,٤ مليار دولار . وكان من نتائج ذلك أن تعرض للاضطراب كثير من خطط التنمية فى هذه البلاد النامية . بل إن بعض هذه الدول لم يعد قادراً على شراء القدر الكافى من الجازولين اللازم لإدارة المحركات أو الأسمدة التى تخصب مزارعها ، مما أدى إلى سوء أوضاعها الاقتصادية وإلى ارتفاع التضخم بمعدلات وصلت فى بعض هذه البلاد إلى ٤٥٪ .

ولقد عانت الهند أكثر مما عانت أى دولة أخرى ، حيث ارتفعت نفقات وارداتها البترولية إلى ١,٦ مليار دولار ؛ أى ما يفوق خمسة أمثال ما كانت عليه منذ سنوات ، وهو ما لم يبق لها فائضا من الأموال يكفى لاستيراد الغذاء والسماد والآلات والأدوية لملايين البشر الذين يشكون الفقر ، وتشبه باكستان الهند فى مشكلتها هذه ، فقد زادت وارداتها من البترول والأسمدة إلى ٣٥٥ مليون دولار ، فى حين كان الوضع يقتضى من زراع الأرز فى « سيريلانكا » أن يدفعوا زيادة قدرها ٣٧٪ فى أسعار الأسمدة ، مما اضطرهم إلى تخفيض مشترياتهم منها إلى درجة هبط معها محصول القطن عما كان مستهدفا بحوالى ٤٠٪ .

وقد كانت هذه الدول ذات الموارد الضئيلة التى لا تكفى لتمويل وارداتها اللازمة هى أكثر البلاد فقراً . حيث هبطت إلى فئة جديدة ، هى ما تعرف الآن « بالعالم الرابع » ، بينما أصبح العالم الثالث يقتصر على عدد من الدول أقل ، وفى مقدمتها الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك .

وتقديراً لظروف الدول النامية ولصعوبة المشكلات التى تعانى منها بسبب مشكلة الطاقة عمدت الدول المصدرة للبترول إلى إعطائها خصومات فى

الأسعار بالإضافة إلى مساعدتها عن طريق تمويل مشاريع التنمية بها بشروط سهلة ، كما أنه قد تقرر ، من حيث المبدأ ، إنشاء « صندوق للتنمية » . فى إطار منظمة الأوبك ، على أن تساهم فيه الدول الأعضاء فى هذه المنظمة . وهنا يجب أن نشير بوضوح إلى المسئولية الأدبية الملقاة على عاتق . الدول المصدرة للبترول إزاء مشكلات التنمية فى البلاد النامية ، على النحو الذى سنوضحه فيما بعد .

موقف الدول المصدرة للبترول من أزمة الطاقة ومن أزمة النقد العالمى :

لا جدال فى أن ارتفاع أسعار البترول على النحو السابق الذكر قد أدى وعلى ما قدمنا إلى نقل العالم من عالم « الطاقة الرخيصة » إلى عالم « الطاقة الغالية » وهو ما ستتبع صعوبات اقتصادية سواء بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة أو بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول ، ولقد تمثلت هذه الصعوبات بصفة أساسية فى عجز موازين المدفوعات وفى تباطئ معدلات الإنتاج ومعدلات التنمية وفى زيادة نسبة التضخم . ومع هذا الوضع قام اتجاه إلى إلقاء سبب الأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة أزمة النقد العالمى على الدول المصدرة للبترول . ولقد غذت الدول الصناعية المتقدمة هذا الاتجاه بغرض الوصول إلى هدفين خطيرين :

أولهما : محاولة تخفيض أسعار البترول مع عدم قبول تخفيض المنتجات الأولية الأخرى أو المنتجات الصناعية .

ثانيهما : محاولة إخضاع الفوائض المالية للبلاد المصدرة لنوع من الرقابة الدولية يحرمها حرية استثمارها أو التصرف فيها ، وقد برز هذا الاتجاه الخطير فى مناقشات لجنة العشرين المكلفة بإصلاح النظام النقدى الدولى .

وهنا يجب أن نسجل بعض الحقائق الهامة :

١ - إن حرب أكتوبر لم تكن سببا لارتفاع أسعار البترول وإنما كانت فرصة لهذه الأسعار أن تبلغ وضعها الطبيعي الذى حالت دون تحقيقه خلال سنوات طويلة الشركات الاحتكارية . فقد تمكنت هذه الشركات ، وخاصة بسبب ما خلقت من فائض فى الطاقة الإنتاجية للبترول ، من منع أسعار البترول من الارتفاع ومن متابعة الموجة التضخمية العالمية بل لقد تمكنت من تخفيض هذه الأسعار وهو ما يشكل اتجاهاً مخالفاً للاتجاه العام فى الأسعار . فإذا ما جاءت حرب أكتوبر وأعطت للدول المصدرة للبترول فرصة لم تقدر عليها قبل ذلك لرفع أسعار بترولها فلا يصح الظن أبداً أن هذه الأسعار غير عادلة أو غير حقيقية بل إن أسعار ما قبل أكتوبر هى التى كانت غير عادلة أو غير حقيقية ولا يصح أن ننسى أن البلاد المتقدمة قد استغلت ولمدة طويلة البلاد المصدرة للمواد الأولية وعلى رأسها البلاد المصدرة للبترول ، وما كان من الممكن أن يستمر هذا الاستغلال أكثر مما استمر .

٢ - ثم لا يصح أبداً من الناحية الاقتصادية ومن ناحية العدالة مناقشة ما يجب أن تكون عليه أسعار البترول دون النظر إلى أسعار المنتجات الأخرى بل إن أى نظرة اقتصادية وعادلة تحتم الربط بين مستويات أسعار البترول ومستويات الأسعار الأخرى ، كما تحتم أن ندخل فى حسابنا ، عند تحديد أسعار البترول ، أمراً آخر على جانب كبير من الأهمية وهو تكلفة الطاقة البديلة .

٣ - إن الأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة أزمة النقد العالمى قد بدأت وبشكل عنيف قبل تفجر مشكلة الطاقة ، وأن هذه الأزمة تعود بصفة أساسية إلى السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ، وما أدت إليه من

عجز مستمر فى ميزان المدفوعات الأمريكى ومن عدم إعطائها الاهتمام اللازم لهذه المشكلة فى حينها . هذا فضلا عن أن البلاد الصناعية المتقدمة ذات الوزن فى العلاقات الاقتصادية الدولية وفى النظام النقدى العالمى لم تعط هى الأخرى أهمية كافية لعدم التوازن ، سواء بالفائض أو بالعجز لموازين مدفوعاتها .

ومع هذه الحقائق يمكن أن نسجل هنا ما بدأ كثيرون فى الغرب يعترفون به ، إن أزمة الطاقة ليست هى المسئولة عن الأزمة الاقتصادية العالمية وعن أزمة الاقتصاد النقدى العالمى وإن كانت قد أدت إلى مضاعفة بعض آثارها .

ويؤكد هذا الفهم أن فوائض الدول المصدرة للبترول على كبر حجمها وقد بلغت ٦٠ مليار دولار سنة ١٩٧٤ لا تشكل فى حساب الاستثمارات العالمية أو السيولة الدولية نسبة كبيرة يمكن أن تكون سببا لهذه الأزمات . ومع ذلك فنحن لا نريد أن نقلل ما يمكن أن تحدثه هذه الفوائض البترولية فى المستقبل من ضغط على دولة أو على أخرى .

كما يمكن القول بأن السبب الحقيقى لاضطراب السيولة الدولية ولاضطراب النظام النقدى الدولى تبعاً لها يعود إلى انتقال رؤوس الأموال القصيرة الأجل عبر الأسواق والبلاد بغرض المضاربة وذلك بسبب اضطراب مستويات الأسعار والتضخم واضطراب أسعار العملات « أسعار الصرف » نتيجة للاضطرابات التى وقعت فى الاقتصاد الأمريكى .

وقد يكون من المهم فى هذا الصدد أن نذكر ما قاله عبد الرحمن العتيقى وزير النفط الكويتى « لماذا يتحتم أن نكون مسئولين عن مساعدة الولايات المتحدة فى حل مشكلاتها الاقتصادية ، وما هى المساعدة التى قدمتها لنا الولايات المتحدة عندما أجدبت أرضنا وكان بترول العرب يباع بأسعار تشجيعية زهيدة للغاية .

موقف الدول المستوردة للبترول من الأزمة :

من الواضح أن الدول الصناعية المستوردة للبترول لا تريد . لطول ما استغلت البلاد المنتجة للبترول ولطول ما تمتعت بالطاقة الرخيصة ، أن تسلم بارتفاع أسعار البترول ولذلك فإنها تحاول بصفة مستمرة ، وعلى ما قدمنا أن تحقق هدفين هما خفض أسعار البترول وفرض الرقابة الدولية على الفوائض المالية للبلاد المصدرة للبترول . وواضح أن هذه المحاولة تشكل خطورة على مستقبل البلاد المصدرة للبترول ذلك أنها تهدد دخولها وحركة التنمية فيها كما تهدد استثماراتها فى الخارج . ولا شك أن هذه المحاولة قد بدأت تؤدى إلى مواجهة عنيفة بين الدول المصدرة للبترول والدول الصناعية المستوردة له ، مواجهة لن تكون فى صالح أى من الفريقين وسنعرض هنا المحاولات التى تقوم بها الدول الصناعية الكبرى المستوردة للبترول لتحقيق هدفيها السابقى الذكر .

أولا — العمل على تخفيض أسعار البترول :

تعمل الدول الصناعية المتقدمة والمستوردة للبترول . وصولا إلى تخفيض أسعاره ، على خلق فائض مصطنع فى عرض البترول ، وذلك عن طريق الحد من الاستهلاك الداخلى لفترة من الزمن وقد ساعدها على ذلك أن الشتاء الماضى كان معتدلا ، وأن فصل الصيف قد بدأ ، كما ساعدها أيضا الانكماش العام فى اقتصاد هذه الدول وما اتخذته من إجراءات الحد من الاستهلاك وقد ترتب على هذه الإجراءات انخفاض عام فى إنتاج البترول يتراوح بين ١٠ ٪ ، ١٥ ٪ .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف لجأت الدول الصناعية الكبرى المستهلكة

للبترول إلى إقامة تكتل للوقوف فى مواجهة منظمة الدول المصدرة للبترول « الأوبك » وهذا التكتل الجديد هو « وكالة الطاقة الدولية » ، وهو نوع من نوادى المستهلكين المغلقة . وتضم هذه الوكالة دول السوق الأوربية المشتركة باستثناء فرنسا ، كما تضم الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا واليابان وسويسرا وأسبانيا وأستراليا ونيوزيلاندا ، والنرويج كمراقب .

ويتمثل القصد من إقامة هذا النادى فيما يلى :

١ – خلق فائض مصطنع فى إنتاج البترول بغرض تخفيض أسعاره .

٢ – ضرب وحدة « الأوبك » عن طريق إرغام بعض دولها بسبب مشكلاتها المالية على تخفيض الأسعار .

٣ – مواجهة خطر أى حظر بترولى فى المستقبل وذلك بتكوين احتياطى بترولى للطوارئ يكفى لتغطية الاستهلاك فى حالة فرض مثل هذا الحظر لمدة ٦٠ يوما ، بحيث تقوم الدول الأعضاء فى هذا النادى عند تعرض أى دولة عضو للحظر البترولى فى المستقبل بمدها باحتياجاتها من البترول .

٤ – اتفاق الدول الصناعية الكبرى على تكوين صندوق برأس مال قدره ٢٥٠ مليار دولار لمساعدة الدول الأعضاء فى حالة الأزمات المالية وذلك بتقديم القروض للدول الأعضاء التى تعانى من عجز فى ميزان المدفوعات أو التى تتعرض لسحب مفاجئ من قبل الدول البترولية .

وننبه إلى أن هذه الدول الصناعية الكبرى إنما تمول هذا الصندوق فى الجزء الأكبر من أرصدة الدول البترولية المستثمرة لديها .

ولما لم تؤد هذه الاجراءات إلا إلى نجاح نسبى محدود فقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التهديد باستخدام القوة فى حالة وجود اختناق حقيقى للاقتصاديات الغربية من قبل الدول البترولية .

ولا شك أن هذه المواجهة التى تقوم بها الدول الصناعية المستهلكة للبترول مع الدول المصدرة له تتطلب من الدول الأعضاء فى « الأوبك » .

١ - مزيداً من التضامن لرفض « سياسة النوادى المغلقة » ولرفض نتائجها ولاتخاذ إجراءات مشتركة ضد أى خطر يستهدف أى دولة من هذه الدول وهو ما تقرر فى مؤتمر قمة « الأوبك » فى الجزائر فى فبراير ٧٥ .

٢ - ضرورة برمجة إنتاج البترول بالتنسيق فيما بين دول « الأوبك » لمقابلة محاولة الدول الصناعية المستهلكة للضغط على الأسعار .

ثانياً - فرض رقابة دولية على احتياطيات الدول المصدرة للبترول :

ومع أنه قد أصبح واضحاً حتى لدى كثير من كتاب الغرب ومن ساستهم ، وهو ما أكده أيضاً الرئيس بومدين فى ندوة الجزائر من أن الدول المصدرة للبترول ليست هى سبب الأزمة الاقتصادية العالمية ، وليست هى المسئولة عن اضطراب النظام النقدى الدولى إلا أن أنظار الدول الصناعية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت مشدودة أساساً إلى الفوائض المالية التى تملكها الدول المصدرة للبترول وأنها تطالب لذلك بإخضاع هذه الفوائض لرقابة دولية .

ونريد أن نؤكد هنا أن هذه الرقابة الدولية المقترحة لن تفيد فى علاج الأزمة العالمية ، ذلك أن الاحتياطات المالية للدول المصدرة للبترول لا تشكل ، وعلى الرغم من أهميتها ، نسبة عالية من السيولة الدولية . هذا فضلا عن أن مثل هذه الرقابة وهى تقضى على حرية الدول المصدرة للبترول فى استثمار احتياطياتها ، ستضر ضرراً بليغاً بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلاد ، كما أنها تعرض هذه الأرصدة لمخاطر التضخم ، ثم إنها فوق ذلك تضر أيضاً ضرراً بالغاً بالنظام النقدى الدولى وبالتجارة الدولية

حيث ستحد من حرية انتقال رؤوس الأموال .

ولا يصح أن تفوتنا فى هذا المجال حقيقة هامة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة أزمة النقد وهى **أن الاحتياطات المتكونة من عوائد البترول لا تشكل دخولاً متجددة ومستمرة ، بل إنها تشكل دخلا لمادة قابلة للنفاد ستنتهى بعد مدة ، أى أنها تشكل فى الحقيقة تسييلا للثروة القومية لهذه البلاد ، تسييلا لرأس مالها البترولى .**

ومع هذا التحليل يكون من العدل عند معالجة المشكلات العالمية أن ندخل فى الاعتبار هذه الحقيقة الهامة التى تملى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة فيما يتعلق بموارد البلاد المصدرة للبترول وباستثماراتها . ولكن علينا أن نعترف من ناحية أخرى أن على البلاد المصدرة للبترول أن تسهم ، مع البلاد الصناعية المتقدمة ، فى حل مشكلات التنمية للبلاد النامية غير المصدرة للبترول .

الفصل الخامس

.. وأخيراً
مشاكل الدول المتقدمة

إذا كانت الدول النامية تواجه أصلا مشكلة ارتفاع الطائرة من الأرض . . فإن الدول المتقدمة تواجه مشكلة أخرى ، هى تشغيل الطائرة فى السماء . . .

والاختلاف بين مشاكل الدول النامية ومشاكل الدول المتقدمة لا يمثل فقط اختلافاً فى الحجم . . وإنما هويمثل بالضرورة اختلافاً فى النوع .

إن الدول المتقدمة تواجه مشكلات أو أزمات هى بطبيعتها مختلفة اختلافاً كليًّا عن تلك التى تواجهها الدول النامية ، أو هناك بالطبع نوع من العلاقة والتداخل وتبادل التأثير بين النوعين ولكن هذا لا يقلل من انفصالهما .

والعنصر الأساسى الذى يجمع بين الاثنين فضلا عن تبادل التأثير هو ضرورة الحل ، فالدول النامية عليها أن تبادر بمواجهة مشاكلها لكى لا تموت جوعاً ، والدول المتقدمة عليها هى الأخرى أن تبادر بحل مشاكلها حتى لا تموت سياسيًّا إن الجميع يعلمون كم أدى الانهيار السياسى ، وكم يمكن أن يتكرر هذا فى المستقبل .

وقد توصلنا حتى الآن إلى أن مشكلات الدول النامية تتمثل بصفة أساسية فى ضآلة رءوس الأموال المتاحة للاستثمار وفى تخلف المستوى التكنولوجى والعلمى بها ، وفى عجز التنظيم الإدارى أو عدم وجوده أحياناً ، وفى كل الدول النامية قد تجتمع هذه العوامل أو يجتمع عاملان منها أو قد يوجد أحدها .

أما عن مشاكل الدول المتقدمة فإنها فضلا عن أن حجمها مختلف فإن نوعها أيضاً مختلف ، إنها مشاكل حضارية حيث بلغ التقدم التكنولوجى والعلمى فى تلك الدول حدًّا عالياً ، ووصل فيها التنظيم الإدارى إلى درجة رفيعة من التقدم فضلاً عن توافر رءوس الأموال على المستوى القومى وإن كان استثمارها يواجه مشكلات ومصاعب عديدة فسوف نوضحها فيما بعد .

فإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا وهى تقع فى قمة الدول المتقدمة وقد بلغت حداً رفيعاً من التقدم التكنولوجى وحققت تراكماً ضخماً من رأس المال والاستثمارات ومستوى عالياً من الإنفاق القومى . . فإننا نجد أنها مع هذا كله بالإضافة إلى مشكلة التضخم تواجه أيضاً مشكلة البطالة ، لقد أصبحت فرص العمل نادرة بسبب مواجهة عدد كبير من الشركات لأزمات شديدة فى تصريف منتجاتها مما اضطرها إلى تخفيض حجم إنتاجها وتقليل وحدات العمل بها والاستغناء عن كثير من العمال .

ويتشاءم كثير من خبراء الاقتصاد هناك إلى درجة أنهم يتنبأون بأن البطالة سوف تصل نسبتها فى القريب العاجل إلى ٨ ٪ من مجموع القوى العاملة الأمريكية ، وإذا حدث ذلك فإن صورة العمالة تكون قد وصلت إلى درجة سيئة للغاية . . مثل الصورة التى كانت عليها سنة ١٩٣١ وسيكون هناك حوالى سبعة ملايين ونصف مليون عامل بدون عمل .

ومع التشاؤم من الصورة أكثر مما يجب ، فإن هناك فى الواقع من الأسباب ما يدعو إلى مواجهتها .

عرضنا فيما سبق لموقف الدول النامية من التنمية ، وما تواجهه من مشكلات أو مصاعب ، وحتى تستكمل صورة المجتمع العالمى ، يكون من الأوفق أن نستعرض موقف الدول المتقدمة لنستبين مشكلاتها ومصاعبها ، وهى بلا شك تواجه الكثير منها ، حتى أصبحت فى الوقت الحاضر تشعر بأعباء التنمية والاستهلاك بشكل أدى إلى أزمات طاحنة بها ، وإن كان ما تواجهه من مشكلات أو أزمات يختلف اختلافاً كلياً عن تلك التى تواجهها الدول النامية ، إلا أنه لابد لها من مواجهة هذه المشكلات حتى لا تسوء الحالة بها فتتعرض إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية .

وكما سبق أن أوضحنا فإن مشكلات الدول النامية تتمثل ، بصفة

أساسية ، فى ضآلة رءوس الأموال المتاحة للاستثمار ، وفى تخلف المستوى التكنولوجى والعلمى بها ، وفى عجز التنظيم الإدارى وقصور الكفايات الإدارية . وقد تجتمع هذه العوامل فى دولة نامية أو يجتمع عاملان منها أو قد يوجد أحدها ، أما عن مشكلات الدول المتقدمة فهى مشكلات حضارية ؛ حيث بلغ التقدم التكنولوجى والعلمى بهذه الدول حدًّا عالياً ، ووصل فيها التنظيم الإدارى إلى درجة رفيعة من التقدم . فضلا عن توافر رءوس الأموال على المستوى القومى ، وإن كان استثمارها يواجه مشكلات ومصاعب جمة ، سنوضحها فيما بعد .

فهناك مثلا احتمالات كبيرة لانخفاض أرباح الشركات انخفاضاً حادًّا ويقدر واحد من أكبر خبراء الاقتصاد أن أكبر شركات الصناعات الكيماوية فى أمريكا ، ستنخفض أرباحها بمقدار ١٦ ٪ فى سنة ١٩٧٥ ، عما حققته فى سنة ١٩٧٤ من أرباح ، وهنــاك اقتصاديون يقررون أن خسارة مجموعة هذه الشركات ستكون بنسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ .

وهناك أيضاً ما يلاحظه بعضهم من أن أسعار معظم السلع اتجهت نحو الانخفاض ، وبعضها حقق انخفاضاً حادًّا . وهذا أمر طبيعى عندما يتضاءل حجم السوق أمام كثير من السلع – ومثال ذلك السيارات – وقد ارتبط بهذا الانخفاض انخفاض مقابل فى سعر الفائدة . ولا توجد سلعة من السلع اتجه سعرها نحو الارتفاع مثلما حققه الارتفاع فى أسعار مواد الوقود والطاقة .

وهناك أخيراً اتجاه أسعار السلع الاستهلاكية سنة ١٩٧٤ نحو الارتفاع بمعدل متوسط بلغت نسبته ١٢,٢ ٪ . وقد تباينت حدود هذا الارتفاع بين مجموعة السلع ، فمنها من تجاوز هذه النسبة بدرجة عالية ، ومنها ما هو عكس ذلك ، ويوضح الجدول التالى نسبة الارتفاع أو الانخفاض فى أسعار السلع الرئيسية عام ١٩٧٤ ، كما يلى :

(ا) سلع حققت ارتفاعاً فى الأسعار :

السكر	٢٧٤,٥ ٪	زيت الوقود المنزلى	٣٠.٣ ٪
المارجرين	٥٧ ٪	الطماطم	٢٤,٦ ٪
زيت الطعام	٥٠ ٪	سيارات مستعملة	٢٢,٩ ٪
المياه الغازية	٤٢,٤ ٪	جازولين	٢٠,٨ ٪
صابون تواليت	٣٩,٤ ٪	بن العلب	١٨,٦ ٪
بسلة محفوظة	٣٨,٣ ٪	تذاكر السفر	١٧,٤ ٪
صابون الغسيل	٣١,٢ ٪	حجرات المستشفيات	١٦,٥ ٪
		البيرة	١٦,٥ ٪

(ب) سلع حققت انخفاضاً فى الأسعار :

تذاكر الأتوبيس	١, ٪	هامبورجر	١٢ ٪
البيض	٥,٥ ٪	بطاطس	١٢,٨ ٪
الجبن	٧,٤ ٪	بصـــل	١٥,٨ ٪
فرانكفورتر	١١,١ ٪	ديوك رومى	٢١,٢ ٪

وهناك سلع ارتفعت أسعارها ارتفاعاً طفيفاً ، مثل تذاكر الطائرات التى ارتفعت بنسبة ٩,١ ٪ وأحذية الرجال ٧,٨ ٪ ، والنبيذ ٦,٣ ٪ ، لبن ٥,٢ ٪ وأجهزة التليفزيون ٢,٩ ٪ ، بدل الرجال ١,٥ ٪ .

مركز المعاملات فى الولايات المتحدة :

هناك ثمة مؤشرات أساسية توضح سوء الحال فى الوقت الحاضر ،

وبعضها يبين بوضوح خطورة الموقف الاقتصادى والأزمات التى تمر بها أمريكا والتى يمكن أن تتفاقم ما لم تبادر باتخاذ إجراءات حاسمة وإيجابية من أجل علاج هذا الموقف . ولقد أوضحت مجلة U.S. News and World Report فى عددها الصادر بتاريخ ٣ فبراير ١٩٧٥ ، البيانات الأساسية الآتية :

* **البطالة** : ارتفعت نسبة العمال الذين لا يجدون عملا إلى ٧,١ ٪ ، وهو أعلى رقم وصلت إليه منذ ١٣ عاماً . وهذا يعنى وجود ٦,٥ملايين فرد بدون عمل ، وما زال يوجد ٨٥ مليون عامل فى مجال العمل . وهذا الرقم يقل بمقدار ١,٤ مليون فرد عن رقم العمالة فى سبتمبر ١٩٧٤ .
* **دخل الصناعة** : ثمة اتجاه نزولى فى هذا الدخل ، وقد بلغت نسبة الهبوط فى الدخل الصناعى ٢,٨ ٪ فى شهر ديسمبر ١٩٧٤ ، وهى أكبر نسبة تعرض لها منذ ١٥ عاماً ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض الدخل الصناعى سنة ١٩٧٤ بمقدار ٦,٥ ٪ عن العام الماضى .
* **الأجور** : ارتفع متوسط أجر العامل الأسبوعى فى المصانع بنسبة ٧ ٪ حيث بلغ هذا المتوسط ١٨٥ دولاراً ، وذلك بالمقارنة بما كانت عليه الأجور عام ١٩٧٣ ، ولكن القوة الشرائية للعامل انخفضت فى الوقت نفسه بمقدار ٥ ٪ بسبب تفاقم مشكلة التضخم . كما أن متوسط عدد ساعات العمل قد انخفض عما كان عليه فى العام السابق .
* **أسعار السلع الاستهلاكية** : حققت ارتفاعاً بلغ نسبته ٨,٤ ٪ فى ديسمبر ١٩٧٤ عما كانت عليه فى أبريل ١٩٧٤ ، وارتفاعاً قدره ١٢,٢ ٪ عما كانت عليه سنة ١٩٧٣ وهو أكبر معدل للارتفاع منذ عام ١٩٤٨ .

مبيعات السيارات : انخفض رقم بيع السيارات بمقدار ٢٣ ٪ فى عام ١٩٧٤ كما انخفض دخل هذه الصناعة بمقدار ٢٥ ٪ ، وقد ترتب على ذلك طرد ٤٠ ٪ من العمال .

هذا ويتوقع كثير من الخبراء الاقتصاديين أن الموقف فى الولايات المتحدة سيكون أسوأ مما هو عليه فى الوقت الحاضر ، وأن المقترحات التى عرضها الرئيس فورد حول مشكلة الطاقة ، لن تأخذ طريقها نحو التنفيذ . . ولهذا فإن هؤلاء يرون أن الإطار العام للموقف الاقتصادى حافل بالاختناقات والأزمات . ويعزون ذلك ، لأسباب كثيرة ، سوف تؤثر تأثيراً عميقاً فى الكيان الاقتصادى للدولة ، كما أنها ستؤخر أى ارتفاع فى القوة الشرائية الاستهلاكية للمواطنين .

كما أن كثيراً من الاقتصاديين يتوقعون زيادة نسبة التضخم فى نهاية سنة ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، وهذا بدوره يترتب عنه تفاقم الأزمة الاقتصادية ، مع ركود مالى كبير ، غير أن مستر Albert Somers كبير الخبراء الاقتصاديين فى المجلس الاقتصادى ، يرى أن الولايات المتحدة ستشهد انخفاضاً فى معدل التضخم فى سنة ١٩٧٧/٧٦ . ومن الملحوظ أن نظرته إلى هذه المشكلة أكثر تفاؤلا من غيره من الاقتصاديين ، ولهذا فإنه يتوقع انحسار الأزمة فى وقت أقرب مما يتوقعه هؤلاء .

دافعو الضرائب فى أمريكا :

لقد أصبح المواطنون فى أمريكا يئنون من عبء ضرائب الدخل التى بلغت حداً متزايداً ، تسبب عنه المزيد من الضغط والإرهاق على مواردهم ، وأصبحوا فى مركز يشعرون فيه بالقلق نتيجة استمرار تزايدها خلال السنوات الأخيرة حتى بلغت نسبتها ٣٧ ٪ فى المتوسط ، وقد سارت على النحو الآتى :

	١٩٤٤	١٩٥٤	١٩٦٤	١٩٧٤
نسبة الضرائب إلى الدخل القومى	٢٦ ٪	٢٨ ٪	٣١ ٪	٣٧ ٪
نسبة الضرائب الاتحادية من الدخل القومى	٢١،٤ ٪	٢٠،٦ ٪	٢١،٥ ٪	٢٤،٩ ٪
قيمة الضرائب الاتحادية (مليار)	٣٩	٦٢،٥	١١١،٥	٢٨٤،٧
نسبة ضرائب الولايات من الدخل القومى	٤،٩ ٪	٧،٣ ٪	٩،٦ ٪	١٢،١ ٪
قيمة ضرائب الولايات (مليار)	٩	٢٢،٢	٤٩،٧	١٣٨،٥

وهذا يعنى أنه خلال ثلاثين عاما ارتفعت الضرائب فى أمريكا حوالى تسع مرات عما كانت عليه عام ١٩٤٤ ، حيث ارتفعت من ٤٨ ملياراً أى ٢٦ ٪ من مجموع الدخل القومى عام ١٩٤٤ ، إلى ٤٢٣،٢ مليار دولار أى ٣٧ ٪ من الدخل القومى عام ١٩٧٤ .

الركود الاقتصادى فى أمريكا :

لعله من المفيد هنا أن نعرض بشىء من التفصيل المركز الاقتصادى للولايات المتحدة ، ليس بحكم مركزها القيادى فى العالم المتقدم فحسب ، بل باعتبار أنها مازالت تمثل عاملا مؤثراً وحيوياً فى أى برنامج لتمويل التنمية فى العالم ، وأنها أيضًا مصدر عون كبير لهيئة الأمم ومنظماتها ، ومن هنا ، فإنه من الواجب أن نتبين أحوالها ومشكلاتها ، حتى نكون على بينة عند التخطيط لمثل هذه البرامج من أبعاد التعامل معها أوطلب اشتراكها أوالإسهام فيها .

لقد أوضح رئيس الولايات المتحدة جيرالد فورد فى خطاب ألقاه يوم ١٥ يناير الماضى ، برنامج حكومته فى مواجهة الركود الاقتصادى الذى تتعرض له الدولة ، فأعلن أن الحكومة مصممة على مقاومة هذا الركود دون زيادة

موجة التضخم التى تسود البلاد ، مع التركيز على أهمية توفير الطاقة ، من أجل تنشيط الصناعة الأمريكية وتخطى حالة الركود التى تعتريها فى الوقت الحاضر. ويرى أن ذلك يمكن أن يتم عن طريق إجراءات خاصة بتخفيض استهلاك البترول الخام ، والحد من الواردات إلى أقصى حد ممكن ، ولهذا فهو يقترح فرض ضريبة تبلغ ١٥ مليار دولار تخصص لتنشيط الاقتصاد القومى .

ويرى المعلقون ، أنه وإن كان الرئيس فورد قد أخفق فى الخريف الماضى ، فى أولى محاولاته ، وأرغم على التراجع عن الأوضاع والبرامج التى كان يؤيدها وقتئذ فإن برنامجه الجديد الذى أعلن عنه فى يناير يتسم بالدراسة المركزة والنية الطيبة من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية ، وأزمة الطاقة تقع فى صميمها ، ومحاولة تحويلها لمصلحة الدولة . وتوضح بيانات إدارة التجارة الأمريكية أن الناتج القومى قد انخفض بنحو ٧,٥ ٪ فى الربع الأخير من سنة ١٩٧٤ ، وهو أكبر انخفاض منذ الحرب العالمية الثانية .

كذلك تواجه الشركات الصناعية الكبرى أزمة طاحنة من الكساد الاقتصادى ، ويأتى فى مقدمتها صناعة السيارات ، وقد أوضحت الإحصاءات أن مبيعات السيارات فى شهر ديسمبر ١٩٧٤ قد هبط بشدة ، بنسبة تصل إلى ٢٦ ٪ عما كانت عليه فى نهاية سنة ١٩٧٣ ، وفى نهاية شهر يناير ١٩٧٥ ، أعلنت شركة مؤسسة فورد أنها ستغلق ٢٢ مصنعاً وأنها اضطرت إلى طرد ٨٥ ألف عامل بسبب حالة الكساد التى تواجهها مبيعاتها .

وتذكر مجلة تايم فى عددها الصادر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٧٥ ، أن « جرينسيان » رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين الذى درس الحالة الاقتصادية دراسة وافية ، قرر أمام اللجنة الاقتصادية المشتركة فى منتصف شهر يناير ، أن ثمة دلائل واضحة تشير إلى أن عام ١٩٧٥ لن يكون مريحاً أو مطمئناً بالنسبة للذين يتوقعون حل المشكلات الاقتصادية التى تواجهها

أمريكا . وأضاف قائلاً إنه لا يتوقع أى تقدم حتى الربع الثالث من هذا العام ، مالم يكن هناك تحول رئيسى فى السياسة الحالية – وأن الموقف الذى تواجهه أمريكا كان أكبر بكثير مما كان متوقعاً ، فضلا عن أن هذا التغيير المفاجئ كان حادًّا وعميقاً .

وفى اجتماع عقده قادة الحزب الديمقراطى فى منتصف شهر يناير ١٩٧٥ مع ممثلى رجال الأعمال وقادة النقابات ، حضره رئيس مجلس إدارة شركة فورد ورئيس شركة كريزلار ، انتهى المجتمعون إلى ضرورة تنشيط الاقتصاد القومى فوراً ، وبكثافة شديدة حتى لا يتردى إلى أكثر من ذلك ، وحتى لا تواجه البلاد أزمة لا قبل لها بها .

ويرى كثير من الاقتصاديين أن الحالة الاقتصادية تستلزم زيادة إنفاق بأكثر من ٢٥ ملياراً من الدولارات ، حتى يمكن إحداث تنشيط سريع للموازنة الحكومية ، لإنقاذ الأمة من الكساد الاقتصادى ، بل لقد طالبت لجنة التنمية الاقتصادية بالكونجرس لحل المشكلة ، بتخصيص مبالغ تزيد على هذا بكثير من الضرائب من أجل مواجهة هذه الحالة . وقد أوضح « فيليب كلوزنيك » رئيس هذه اللجنة أن الأمر يتطلب أكثر من ٢٥ ملياراً من الدولارات مقابل ١١,٥ ملياراً من الدولارات خصصت من الموارد الضريبية فى عام ١٩٧٤ ، وترجع هذه الزيادة لأسباب كثيرة فى مقدمتها التضخم وما يترتب عليه من ارتفاع الأسعار ، وإن كان « وليم سايمون » وزير الخزانة و« آرثر بيرنز » رئيس مجلس الاحتياطى ، لا يتفقان مع هذا الرأى الذى سيؤدى إلى عجز فى موارد الحكومة الفيدرالية ، وإلى توسع الخزانة الأمريكية فى عقد قروض ضخمة ، وقد لا تستطيع مواجهتها فى المستقبل .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن الولايات المتحدة هى أكبر دولة مستوردة للبترول فى العالم ، وأن متوسط إنتاجها اليومى من البترول كان ٨,٣ ملايين

برميل فى عام ١٩٧٤ ، وتقدر احتياجاتها السنوية منه ٣٥,٣ مليار برميل . بعد أن كانت مصدرة لكميات كبيرة من البترول خلال الخمسينات ، وذلك لارتفاع معدل طلبها عليه بشكل حاد ومتزايد حتى إنها أصبحت مستوردة لأكثر من ثلث إمداداتها منه . ومن الملحوظ أن قيمة وارداتها ارتفعت من ٣,٩ مليارات دولار فى سنة ١٩٧٢ إلى ٢٤ مليار دولار سنة ١٩٧٤ . وهذه الزيادة التى بلغت ٢٠ مليار دولار ، تعنى أن على الولايات المتحدة أن تزيد من مديونيتها فى مواجهة العالم الخارجى ، أو أن تنتج وتصدر بما قيمته ٢٠ ملياراً من السلع والخدمات والغذاء والصلب والطائرات والآلات وكذا من التكنولوجية ، حتى تستطيع أن تدفع ما يقابل هذه الواردات ، وأنه مالم تنخفض أسعار البترول ، فإنها قد تضطر إلى تخفيض الكميات التى تستوردها ، أو تقوم بزيادة إنتاجها منه ، على حساب مخزونها ، وإلا فإنها تكون مرغمة على دفع أكثر من ٢٠ مليار دولار سنويًّا ، الأمر الذى يتحمل أعباءه الشعب والأجيال القادمة .

ولقد أدت زيادة معدل استهلاك البترول مع ارتفاع أسعاره إلى زيادة معدل التضخم بنسبة ٤ ٪ فى عام ١٩٧٤ ، عما كان عليه من قبل مما نجم عنه انخفاض القوة الشرائية الأمريكية .

مشكلة البطالة فى الدول المتقدمة :

ليست الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التى تنوء بعبء مشكلات البطالة والتضخم ، بل لقد تفاقمت تلك المشكلات وبلغت حدًّا كبيراً من التعقيد خلال السنتين الأخيرتين فى دول متقدمة كثيرة ووصلت إلى مستوى لم تشهده منذ عشرات السنين ، وإن كانت هذه المشكلات برغم عمق أبعادها بدول أوربا الغربية أقل حدة مما هى عليه فى أمريكا . ولم تظهر

بعد أى بارقة أمل نحوحل هذه المشكلات أوتخطيها فى القريب العاجل .

وتعمل حكومات تلك الدول جاهدة على معالجة مشكلة البطالة ، والتخفيف من ويلاتها بالنسبة لهؤلاء الذين أصبحوا بلا عمل ، فمثلا حكومة بلجيكا تقوم بإعطاء إعانات للمصانع التى تقوم بتوسيع حجم العمالة بها ، وتخلق فرصاً جديدة للعمل داخل منشآتها ، كما قامت هى وألمانيا الغربية بإقفال الحدود أمام العمالة التى تهاجر إليها من دول جنوب أوربا من أجل إحداث بعض التوازن بين القوى العاملة الموجودة داخل الدولة ، وفرص العمل المتاحة بها .

وتوضح البيانات التى أوردتها « مجلة أخبار الولايات المتحدة » فى عددها الصادر فى ٣ فبراير ١٩٧٥ ، أن نسبة البطالة فى الدول المتقدمة خلال عام ١٩٧٤ ، بلغت حسب البيانات الرسمية الصادرة عن هذه الدول كما يلى :

أمريكا ٧,١ ٪ ، كندا ٦,١ ٪ ، أستراليا ٥,٥ ٪ ، فرنسا ٥ ٪ ، بريطانيا ٤,٢ ٪ ، إيطاليا ٣,٥ ٪ ، ألمانيا الغربية ٢,٨ ٪ ، السويد ١,٧ ٪ ، اليابان ١,٤ ٪ .

كما بلغ حجم البطالة بدول السوق الأوربية المشتركة ٤ ملايين عامل بنسبة قدرها ٤ ٪ من مجموع القوى العاملة بهذه الدول ، ومن هذا العدد ما يقرب من مليون عاطل فى كل من ألمانيا الغربية وإيطاليا ، وأكثر من ٧٠٠ ألف عامل فى بريطانيا ، ٦٩٠ ألف عامل فى فرنسا ، ٣٢٠ ألف عامل فى بلجيكا وهولندة ولوكسمبرج ، ١٠٠ ألف عامل فى الدانمرك وهذه الأرقام تشير بلا شك إلى ضخامة المشكلة وعمقها ، وتبدو أكثر وضوحاً عندما نتبين حجم الاستثمارات التى تلزم لتشغيل هذه الأعداد فى منشآت صناعية أخرى ، أو مقدار الاتساع الواجب لدعم القوة الشرائية إذا ما رئى

إعادة تشغيل هذه العمالة فى الصناعات نفسها التى كانوا يقومون بها قبل بطالتهم .

وتوضح البيانات الرسمية التى صدرت عن دول غرب أوربا ، أن ٧,٥ ملايين عامل من مهاجرى دول البحر الأبيض ، والذين يعيشون فى شمال أوربا ، يواجهون مصاعب جمة فقد أصبحت مئات الألوف منهم بدون عمل ، فضلا عن الاتجاه إلى خفض أجورهم ، مع طردهم المستمر من مراكز العمل ، ومحاولة إحلال الوطنيين محلهم ، الأمر الذى يجبرهم على العودة لبلادهم ، حيث يواجهون هناك المصاعب نفسها ، بدرجة أكثر حدة وعمقاً .

وقد اتجهت ألمانيا الغربية ، – علاوة على ما اتخذته من إجراءات إلى إغلاق حدودها أمام المهاجرين إليها من راغبى العمل بها – نحو تنفيذ إجراءات واسعة بهدف توفير حوالى نصف مليون عامل ، من بين حوالى ٢,٥ مليون عامل يعملون بها من دول أجنبية وذلك بسبب وجود ما يقرب من مليون عامل ألمانى بدون عمل بالإضافة إلى ٧٠٣ آلاف عامل يعملون عملا جزئياً ، وتولى الحكومة الألمانية هذه المشكلة الخطيرة بالغ اهتمامها ، وتتخذ الدولة الكثير من الإجراءات الخاصة بزيادة الضرائب على الدخل ، مع تخصيص حوالى ٥٦٠ مليون دولار لدعم أعمال التشييد والصناعات التى تعتمد فى إدارتها وإنتاجها على الطاقة ، كما خصصت للمناطق التى تشكو بدرجة كبيرة من مشكلة البطالة حوالى ٢٤٠ مليون دولار لمعاونتها على دفع ٦٠ ٪ من أجور العمال الذين قد يتعرضون للبطالة ، بدون هذه المعونة .

أما حكومة فرنسا فقد واجهت مشكلة البطالة التى بلغت نسبتها ٣,٢ ٪ ، عن طريق إعطاء إعانات لمصانع القطاع الخاص ، فقدمت ٢٠٠ مليون

دولار لمصانع « ستروين » التى تأتى فى المركز الثالث بين المنشآت الصناعية من حيث حجم البطالة بين عمالها ، وذلك حتى تستطيع سداد ديونها ، ومن أجل تيسير عملية إدماجها مع شركة بيجو.

وتقدر مجلة Economist نسبة البطالة فى بريطانيا بحوالى ٣,٣٪ ، كما تقدر أن هذه النسبة سترتفع فى سنة ١٩٧٦ إلى ثلاثة أمثال ما هى عليه الآن ، كما أن معظم المصانع ستواجه أزمة حادة فى توفير العمل لكل عمالها خلال عام ١٩٧٥ .

وفى النمسا ارتفع عدد العاطلين من ٧٦ ألفاً إلى ٢٦٧ ألفاً فى الوقت الحاضر ، وهو أعلى رقم واجهته هذه الدولة منذ الثلاثينيات ووفقاً لنظم الدولة ، فإن أيا من هؤلاء يحصل على مبلغ جوازى قدره ٣٨ دولاراً فى الأسبوع ، وهو ما يقل كثيراً عن الحد الأدنى للأجور ، الذى يبلغ حوالى ١٠٢ من الدولارات فى الأسبوع ، ومع هذا فإنه ليس من اليسير دائماً أن نجد أشخاصاً يعودون إلى عملهم ، وقد أعلن أخيراً فى النمسا ، أن وزير العمل Ciyde Cameron تقدم بتوصية للحكومة لتخصيص ٢٥ مليون دولار شهرياً ، من أجل زيادة فرص العمل ، وتوسيع برنامج تنمية هذه العمالة فى الأقاليم — ومن الواضح ، أن هناك انحساراً فى فرص العمل يمكن أن يستمر لعدة شهور مقبلة ، مما يزيد الموقف سوءاً .

مشكلة البطالة فى دول البحر الأبيض :

تواجه الدول الواقعة فى شمال البحر الأبيض زيادة ضخمة فى البطالة ، مع هبوط فى معدل النمو الاقتصادى مما أدى إلى زيادة أعباء موازنات الحكومات فى كثير من هذه الدول . ويزداد الموقف حرجاً فى هذه الدول بسبب عودة رعاياها من العمال الذين كانوا يعملون فى دول أوربا الشمالية

وانحسرت أمامهم مجالات العمل فى تلك الدول .

ولا شك أن كل هذه العوامل لها تأثيرها الشديد ، فى دول هذه المنطقة لما تتعرض له من ضغوط وأزمات فى سوق العمل ، وفى حجم الأجور المتاحة ، الأمر الذى ينجم عنه انخفاض الأجور بنسبة كبيرة ، وزيادة حجم البطالة بها .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن التحويلات المالية التى ترد إلى تركيا من العاملين الأتراك بالدول الأجنبية ، توازى حجم صادراتها سنة ١٩٧٤ ، ولقـــد بلغت نسبة البطالة فيها هذا العام حوالى ١٥ ٪ من القوى العاملة ، ومن المتوقع أن تتزايد حدة هذه المشكلة نتيجة لعودة المهاجرين إليها ، وخاصة إذا ما علمنا أن مستوى الأجور داخل تركيا يقل بنسبة ملحوظة عن مستوى أجور العمال الأتراك فى دول أوربا الشمالية والغربية ، مما يخلق حالة من عدم الرضا لهؤلاء العائدين إلى بلادهم .

أما فى إيطاليا فتحاول الحكومة واتحادات العمال بها إغراء العمال الإيطاليين الذين يعملون بالخارج - ومنهم عدد كبير يعمل فى ألمانيا الغربية - أوالذين يواجهون مشكلة البطالة بها ، على البحث عن عمل خارج حدود إيطاليا . ولقد ركزت الحكومة جهودها فى الفترة الأخيرة ، وإبان الأزمة الحادة التى واجهتها البلاد نتيجة لزيادة حجم البطالة ، فمنحت المستثمرين إعفاءات لا بأس بها من الضرائب ، وغير ذلك من وسائل التشجيع لكى يهيئوا فرصاً جديدة للعمل فى جنوب إيطاليـــا التى تدهورت بها حالة العمالة ، كما تقوم بدراسة مشروع كبير لإنشاء وتشييد مساكن للطبقات الفقـــيرة ، ومع هذا فإن الموقف العام ما زال بالغ الحرج إذ ذكر أحد المسئولين ، أنه إذا استمرت الأزمة الاقتصادية على ما هى عليه ، واستمرت عودة المهاجرين أفواجاً إلى إيطاليا فإن الموقف سيكون معرضاً للانفجار ، وفى وقت لا يستطيع أحد التكهن به .

كذلك واجه السياسيون فى أسبانيا أزمة حادة بسبب مشكلة البطالة ، حاولوا إنكارها لعدة شهور . وفى تقديرهم أنها تمثل أزمة سياسية يمكن أن تتفاقم وتتزايد آثارها ونتائجها ، مما يعطى فرصة واسعة للمناوئين للنظام الحالى ، لذلك تحاول الحكومة خفض حجم البطالة بأى ثمن عن طريق فتح مشروعات جديدة للخدمات من أجل استيعاب العمال الموجودين خارج سوق العمل . وأخيراً أصدرت وزارة العمل قراراً بمد أجل المنحة التى تعطى للعمال العاطلين بواقع ٧٥ ٪ من الأجر الذى كان يتقاضاه وذلك لمدة ستة شهور أخرى .

وفى البرتغال لا يوجد نظام للتأمين ضد البطالة ، ولكن الحكومة أصدرت قراراً بإلزام أصحاب العمل بدفع أجر شهر لكل عامل يتعرض للبطالة ، أو بدفع أجر شهرين فى بعض الحالات ، وتقدر حكومة البرتغال نسبة البطالة بحوالى ٦ ٪ .

وثمة ظاهرة واضحة فى منطقة البحر الأبيض ، حيث يلاحظ أن العمال الذين يتعطلون عن العمل فى المدن ، يعودون إلى أهلهم بالقرى التى وفدوا منها ، وينتظرون هناك حتى تتاح لهم فرص جديدة للعمل .

مشكلة البطالة فى اليابان :

وعلى الرغم من أن نسبة البطالة فى اليابان لم تبلغ الحد الذى بلغته فى الولايات المتحدة أو فى دول أوربا الغربية ، إذ لم تتجاوز ١,٤ ٪ فى عام ١٩٧٤ ، فإنها أحدثت تأثيراً نفسيًّا عميقاً ، فى دولة كانت تفخر دائماً بأنها تتمتع بظاهرة أساسية فريدة وهى « عمالة مدى الحياة » منذ سن الشباب حتى سن الإحالة إلى المعاش ، وأنه إذا بلغت نسبة البطالة ٣ ٪ وهذا أمر متوقع فإن الشعب سيعود إلى الصورة السيئة التى عاشتها اليابان خلال

الثلاثينيات ، والتى تعتبر فترة مظلمة بالنسبة لها ، وهذا ما يتوقعه أحد خبراء العمل فى طوكيو .

ويلاحظ أن العامل العاطل فى اليابان يحصل على ٦٠ ٪ من أجره الذى كان يحصل عليه قبل ترك العمل ، وهو ما قد يصل إلى ١٢ دولاراً فى اليوم ، ثم ارتفع إلى ١٥ دولاراً فى اليوم بعد أول أبريل ١٩٧٤ . وأخيراً رأت الحكومة أن يقوم أصحاب العمل بإعطاء هؤلاء العاطلين نسبة أكبر من أجورهم التى كانوا يحصلون عليها ، وبالنسبة لسبع صناعات كبرى فى الدولة ، فإن النسبة الإضافية التى تدفع للعاطلين تعلن من جانب الحكومة .

القسم الثانى

احتمالات الحل ..

أو : كيف نواجه مشكلة التنمية

الفصل السادس

.. تجربة مشروع مارشال

تناولنا فيما سبق صورة مفصلة للمشكلات التى تواجه العالم سواء فى الدول النامية ، أو فى الدول المتقدمة ، ويمكن أن نلخص مشكلات كل منها فى الآتى :

(ا) الدول النامية :

وتعود مشكلاتها إلى افتقارها إلى التنمية وعدم توفر رءوس الأموال أو التكنولوجيا الحديثة . وبالتالى إلى عدم وجود الجهاز الإنتاجى المتقدم اللازم لتشغيل الموارد المعطلة ، ومن الضرورى أن ننبه هنا إلى أن المشكلات التى تعانى منها البلاد النامية مشكلات تعود إلى ذات البنيان الاقتصادى ، وهو ما يعنى أن علاجها يتطلب تغيير هذا البنيان نفسه ، وخاصة عن طريق خلق الجهاز الإنتاجى المتقدم .

(ب) الدول المتقدمة :

تعود مشكلاتها ، وهى من نوع مختلف ، إلى توفر رءوس الأموال وتقدم التكنولوجيا ، وبالتالى إلى ضخامة الجهاز الإنتاجى المتقدم ، وعدم القدرة على تشغيله ، كما قد تعود إلى التضخم . وهو ما يعنى أن علاج هذه المشكلات ينصرف إلى تشغيل هذا الجهاز الإنتاجى وإلى محاربة التضخم .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أنه لا يمكن أخذ هذه المشكلات على وجه الإطلاق ، فثمة فروق وتباين بين دول المجموعة الواحدة ، وثمة تداخل بينها أيضاً . وإن كانت هناك حقيقة واضحة وهى أن كل هذه الدول تواجه مشكلات ، توجد بدرجات متفاوتة ، بعضها بالغ الصعوبة والتعقيد ، وبعضها أقل من ذلك درجة أو درجات ، كما أن جميعها تسعى نحو التنمية

الاقتصادية والاجتماعية ، وأن منها من قطع شوطاً كبيراً فيها ووصل إلى مستواها الرفيع ، وبعضها ما زال فى أولى درجات هذه التنمية .

على أن ما يعنينا فى هذا البحث هو مشكلات التنمية فى مجموعة الدول النامية ، وإن كنا قد تناولنا مشكلات الدول المتقدمة ، بقصد أن تكون كل جوانب الصورة متكاملة لتبنى هذه الدول النامية حساباتها فى علاج مشكلات التنمية بها على أسس سليمة ، ويتضح من عرضنا للموارد المتاحية لهذه الدول ومستوياتها ومشكلاتها أنها تواجه بلا شك مصاعب اقتصادية قد تصل إلى حد الأزمات ، ويستمد حل هذه المشكلات بالنسبة للعالم أجمع أهميته من أن هذه المجموعة تغطى مجموعة العالم الثالث ، والتى يطلق عليها مجموعة الـ ٧٧ دولة وأنها تضم أكثر من ثلثى سكان العالم ، وتنتشر فى مساحات واسعة على امتداد ثلاث قارات كبرى ، وتواجه تحديات كبرى من أجل رفع مستوى معيشة شعوبها .

لقد حاول مؤتمر الأغذية العالمى أن يعالج مشكلات هذه الدول النامية على امتداد ما يقرب من سنة كاملة ، فى لجانه التحضيرية ، وفى المؤتمر العام الذى عقد فى شهر **نوفمبر ١٩٧٤ فى روما ، ولكن – هناك حقيقة بارزة تأكدت من خلال ذلك كله وهى أن الدول النامية يجب أن تمسك بنفسها بناصية أمورها فيما يتعلق بحل مشكلاتها ، فإننا لا نتوقع تحسناً فى موقفها بدرجة مؤثرة ، ذلك أن الدول المتقدمة ، وهى تسعى نحو التقدم ، وهى تسعى لحل مشكلات حضارتها وتقدمها ، وهى مشكلات تختلف ، فى طبيعتها وعلى ما قدمنا ، عن تلك المشكلات التى تواجهها الدول النامية والناجمة** عن تخلفها وفقرها ، هذه الدول المتقدمة لا تعطى ، فى سعيها هذا ، مشكلات الدول النامية اهتماماً كافياً ، بل إنها كثيراً ما تؤدى إلى تعقد هذه المشكلات وهى تحاول حل مشكلاتها هى .

ومن هنا ، يجب أن تتولى الدول النامية مسئولية حل مشكلاتها فى ضوء الاعتبارات والأوضاع السابق ذكرها ، وفى هدى التجارب التى مرت بالعالم خلال السنوات الماضية . وهذا لا يعنى أنها ستقوم بذلك بمعزل عن الدول المتقدمة فثمة ارتباط شديد بين المجموعتين ، ولا يجوز أن يستغنى أيهما عن الآخر ، وإن كانت الدول المتقدمة أشد حاجة الآن إلى الدول النامية التى تفجرت طاقاتها ومواردها واتسعت إمكانياتها وأسواقها أمام المنتجات الصناعية .

ولو استعرضنا أوضاع مشكلات الدول النامية ، لبدا واضحاً أنها تملك موارد طبيعية وبشرية كبيرة ، لكنها من ناحية أخرى تفتقر إلى الجهاز الإنتاجى المتقدم وذلك نظراً لافتقارها إلى عوامل ثلاثة رئيسية من عوامل التنمية هى :

١ - رءوس الأموال ، سواء أكانت من مدخرات محلية أم استثمارات وقروض خارجية .

٢ - التكنولوجيا الحديثة وما يرتبط بها من هيكل تعليمى متطور وسليم .

٣ - التخطيط الشامل والتنظيم الإدارى القويم لكل أجهزتها ومؤسساتها .

ونعتقد أنه لو تمكنت هذه الدول من توفير هذه العوامل على مستوى من الكفاية والكفاءة ، فإنها تستطيع أن تفعل الكثير من أجل تحقيق التنمية والتقدم لشعوبها . ويجب أن نتذكر أن كل الدول المتقدمة ، كانت يوماً ما ، دولاً نامية ، بل كان الكثير منها أقل مستوى عما عليه كثير من الدول النامية الآن ، ولعل أبرز مثال على ذلك اليابان التى كانت حتى عهد قريب دولة نامية بل متخلفة ، لكنها بالتصميم والعزم وبالتخطيط السليم ، أصبحت فى مقدمة الكثير من الدول المتقدمة وأصبحت قوتها الاقتصادية ، مثار إعجاب العالم كله ، على الرغم من أن هذه الدولة — وعدد سكانها يجاوز ١٠٠ مليون نسمة — لا تمتلك موارد زراعية أو معدنية ذات قيمة اقتصادية

كبيرة ، ولكنها تمتلك عنصرًا بشريًا على جانب كبير من المهارة والثقة والإخلاص .

كيف تحدث التنمية فى الدول النامية :

وكما سبق أن أوضحنا فإن هذه الدول تواجه مشكلات ثلاثة رئيسية ، بالإضافة إلى مشكلات أخرى كثيرة تعوق مسيرتها على طريق التنمية ، ويجب أن تتضافر جهود هذه الدول من أجل حل هذه المشكلات ، على امتداد السنوات القادمة ، وإلا فإنها ستظل قابعة فى أدنى درجات سلم الحضارة والتقدم .

إن هذه الدول تحتاج إلى البرامج والمشروعات الواسعة ، وفى كل المجالات بما يلائم ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ويتفق وإمكاناتها ومواردها ، ولعلنا نتساءل بعد ذلك ، ما هوالسبيل ؟

لعلنا نذكر فى هذا الصدد تجربة عالمية كان لها تأثيرها المباشر فى إحداث التنمية فى كثير من الدول التى واجهت ظروفاً بالغة القسوة بعد الحرب العالمية الثانية ، وواجهت الحياة وهى فى حالة إنهاك وتداع شديد ، فكان حالها أسوأ بكثير مما تواجهه معظم الدول النامية فى الوقت الحاضر ، هذه التجربة الفريدة كانت مشروع مارشال ، الذى كان له أثر مباشر وفعال فى نهضة كثير من الدول التى تحطمت وتدهورت بسبب الحرب العالمية . ولهذا سوف نعرض هنا – بشىء من التفصيل – لهذا المشروع وفكرته ونشأته وقواعده وكيفية تنفيذه ، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية .

فكرة مشروع مارشال :

كانت الغالبية من دول أوربا سنة ١٩٤٧ تعانى موقفًا فى غاية من السوء ، فلم يكن لدى إيطاليا وفرنسا والنمسا مثلاً طعام أووقود يكفيها لشتاء عام ١٩٤٨

ولم يكن لديها أموال تستطيع أن تشترى بها تلك المواد من الولايات المتحدة باعتبارها المصدر الوحيد لتلك الإمدادات آنذاك .

ولهذا اقترح الرئيس ترومان اعتماد مبلغ ٥٩٧ مليون دولار لإغاثة هذه الدول الثلاث ، وقد كانت هذه المعونة وثيقة الصلة بمشروع مارشال ، وإن لم تكن جزءاً منه . حيث كانت فكرتها قد نبتت أساساً من أنه لا يمكن حل المشكلات الطويلة الأمد ، إلا إذا استوفت الدول احتياجاتها الحاضرة والملحة ، وأنه لا فائدة من الحديث عن تغيير وجه أوربا فى عام ١٩٤٨ والسنوات التالية ، إذْ كانت ستواجه كارثة فى هذا الشتاء .

وقد كانت حالة الزراعة غير مطمئنة ، بعد أن أصيبت أوربا بعدة موجات من القحط ، أدت إلى نقص المحاصيل سنتى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ولم تف بحاجات سكان غرب أوربا ، إذ بلغ الإنتاج خمس المستوى الذى كان عليه قبل الحرب ، ثم جاء شتاء سنتى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ وهما أسوأ شتائين واجهتهما أوربا فى التاريخ الحديث ، فأصيبت المحاصيل بخسائر جسيمة نتيجة الصقيع ، وفيضانات الأنهار فى الربيع التالى . وبدا واضحاً فى أوائل ١٩٤٧ ، أن أوربا لن تنجو من الخراب إلا بمساعدة تأتى لها من الخارج ، خاصة أن الأمور زادت سوءاً بقطع دول أوربا الشرقية علاقاتها التجارية تقريباً ، مع دول غرب أوربا ، بعد أن كانت بولندا والمجر ويوغوسلافيا ورومانيا وبلغاريا تعتبر بمثابة «سلة الخبز» قبل الحرب ، وما نتج عن ذلك من تحول إمداداتها الغذائية إلى الاتحاد السوفييتى .

ولما كانت أمريكا قد خرجت من الحرب دون أن تصاب بخسائر ، بل على العكس زادت قدرتها الإنتاجية صناعياً وزراعياً بشكل لم يسبق له مثيل ، فقد أصبحت الدولة الوحيدة فى العالم التى تستطيع أن تمد يد المساعدة لدول أوربا . تلك هى الأسباب التى دعت « ترومان » إلى أن

يوصى الكونجرس ببرنامج المساعدة المؤقت لإنقاذ أوربا الغربية من كوارث شتاء عام ١٩٤٨ ؛ حتى يبدأ بعد ذلك تنفيذ برنامج الإنعاش طويل الأجل ، وحتى يمكن المحافظة على الديموقراطية فى هذه الدول بعد أن تحولت دول أوربا الشرقية إلى الاتحاد السوفيتى .

كانت هذه الأوضاع واضحة تماماً أمام جورج مارشال وزير خارجية أمريكا سنة ١٩٤٧ ، وكان يرى أن الموقف العالمى خطير جداً ، ويؤكد هذا ويبرزه باستمرار للرأى العالمى . وقد أوضح ذلك فى خطاب له ، قال فيه « إنه يعتقد أن شيئاً واحداً يبدو معقداً جداً ، ذلك أن المشكلة هى واحدة من تلك المشكلات المعقدة ، حتى إن الحقائق تبدو فى غاية الصعوبة على رجل الشارع ، حتى يمكنه أن يصل إلى إدراك سليم للموقف ، بالإضافة إلى أن الشعب الأمريكى بعيد عن مناطق التوتر فى العالم ، ويصعب عليه إدراك المآسى والمصاعب التى عانت منها الشعوب طويلاً ، وأثر ردود الفعل على حكوماتها وعلاقاتها بالجمهور الأمريكى من أجل إشاعة السلام فى العالم » .

وقد أوضحت البيانات الرسمية ، أن دول أوربا حصلت قبل شهر يونيو ١٩٤٧ على مساعدات مالية كبيرة من الولايات المتحدة ، وأخذت هذه المساعدات أشكالاً شتى سواء من منظمة الغوث التابعة للأمم المتحدة ، أو كقروض من بنك التصدير والاستيراد الأمريكى ، أو من البنك الدولى للإنشاء والتعمير . وقد بلغت قيمة هذه المساعدات الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى آخر سنة ١٩٤٧ حوالى ٨,٥ مليارات دولار .

ومما تجدر الإشارة إليه أن دول الحلفاء ، خرجت من الحرب العالمية الثانية ، وهى تنوء بأعباء مالية ، وديون لا قبل لها بها ، وهى تمثل الالتزامات المالية التى تكبدتها هذه الدول إبان الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية

الثانية . وقد تميزت هذه الالتزامات عن أى مديونية قومية ناتجة عن الحرب ، من حيث إنها نشأت نتيجة الاقتراض من الخارج . كما أنها تختلف عن المديونيات الأجنبية التقليدية ، لأن مسئولية الوفاء بها ، كانت تقع على عاتق الحكومات أكثر من كونها مسئولية الأفراد والمؤسسات الأهلية .

فقبل نهاية الحرب بفترة طويلة ، أصبحت جميع الدول المتحالفة والتى دخلت الحرب فى حاجة ملحة إلى الاقتراض الأجنبي ، فيما عدا الولايات المتحدة . وبهذا أصبحت المديونية المتراكمة واحدة من أعظم مشكلات السلم المزعجة كما كانت بالإضافة إلى التعويضات مصدراً لعدد أكبر من حالات التوتر والاحتكاك والمناقشات الدبلوماسية دون ما عداها من المشكلات الدولية باستثناء مشكلة الركود الاقتصادى .

من هنا – ولهذه الاعتبارات وهذه النتائج – نشأت فكرة « مشروع مارشال » وهى كما أوضحها مارشال ، فى خطبته الشهيرة بجامعة هارفارد ، بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٤٧ والتي دعا فيها بلدان أوربا جميعاً إلى العمل المشترك ، لتنمية نفسها اقتصادياً ومالياً . ووجه نداء أبدى فيه استعداد أمريكا لمساعدة أوربا مالياً ، إذا هي وضعت برنامجاً للإنعاش .

وعرض نقاطا أساسية ، للمشروع الذى يدعو له ، وهى تتلخص فى الآتى :

١ – يجب أن تلقى أوربا مساعدة من الولايات المتحدة فى السنوات الثلاث أوالأربع المقبلة وإلا فإنها ستصاب بكارثة لا مفرمنها .

٢ – يجب أن تبذل أوربا كل ما فى وسعها ، من طاقات لتحول دون وقوع الكارثة ، لأن نتائجها ستكون خطيرة بالنسبة لها .

٣ – إن سياستها فى معالجة تلك الأزمة ليست موجهة ضد روسيا أو ضد

الشيوعية ، ولكن هدف هذه السياسة هو دعم السلام ونشر الرخاء وتحقيق الحرية للجميع .

٤ - يجب ألا تكون مساعدات أمريكا ارتجالية متناثرة الإجراءات ، بل يجب أن تكون هادفة لإيجاد علاج شامل وكامل .

٥ - الترحيب بالتعاون مع أية حكومة تريد أن تعمل من أجل الإنشاء والتعمير ، وفى الوقت نفسه معارضة أية حكومة أو هيئة تسعى إلى عرقلة أعمال التعمير لأغراض خاصة .

٦ - إن على دول أوربا ، أن تقدم على خطوة من جانبها لتقديم بيان بما تحتاج إليه ، ومدى ما تستطيع أن تفعله لمساعدة نفسها ، أو مساعدة بعضها بعضاً .

٧ - تعرض الولايات المتحدة مساعدتها فى وضع مشروع برنامج مشترك ، يضم كل دول أوربا إذا أمكن ذلك ، وسيلقى هذا البرنامج كل تأييد .

ولقد كان إيمان مارشال بالمشروع كبيراً ، فكان ينظر إليه على أنه سيحقق إلى جانب آثاره الاقتصادية والاجتماعية الواسعة ، آثاراً سياسية بالغة الأهمية ، بالنسبة للدول التى يمكن أن تستفيد منه .

فمن الناحية الاقتصادية : فإنه إذا وضعنا فى الاعتبار ، متطلبات إعادة بناء أوربا والخسائر فى الأرواح ، والتدمير الذى تعرضت له المدن والمصانع والمرافق ، فإن ذلك يعتبر أقل خطورة من الاضطراب الذى أصاب الصناعة نفسها ، والذى أثر تأثيراً ملحوظاً فى الاقتصاد الأوربى .

فى خلال سنوات الحرب ، وما قبلها ، وعلى امتداد عشر سنوات ، كانت الظروف غير طبيعية لحد كبير ، فقد كان الاستعداد للحرب قائماً على أشده ، بدرجة مكثفة ، الأمر الذى ترتبت عليه هزات ضخمة

شملت كل نواحى الاقتصاد القومى ، فالمصانع لحقها الدمار والآلات تم تحطيمها ، والروابط والعلاقات التجارية تلاشت لعدم تواجد المؤسسات الخاصة والبنوك وشركات التأمين والنقل فى السوق التجارية إما نتيجة للخسارة التى أصابت رءوس أموالها ، أو نتيجة لانهيار هذه المنشآت وتلك الشركات . وقد بدا واضحاً أن اقتصاد كثير من الدول لم يصبح موضع ثقة ، سواء بالنسبة لعملاتها المحلية ، أم بالنسبة لهيكلها التجارى ، وإن إعادة بناء هذا البنيان الاقتصادى لدول أوربا بشكل متكامل يحتاج إلى وقت طويل وجهود ضخمة .

ويرتبط بهذا الوضع ، أنه بعد أن كان الفلاح ينتج المواد الغذائية لكى يستبدل بها توفير السكن فى المدينة ، ليجد فيها متطلبات الحياة باعتبارها أساس الحضارة الحديثة ، فإن هذا الوضع أصبح مهدداً بالانهيار ، حيث إن البلدان الصناعية ، أصبحت لا تنتج بضائع كافية ومناسبة لكى تستبدل بها الغذاء الذى ينتجه الفلاح ، نظرًا لأن إمدادات المواد الخام ، والوقود أصبحت ضئيلة ، وأن الآلات فى تناقص مستمر لاستهلاك بعضها ، فلم يكن الفلاح إذن يجد السلع المخصصة للبيع والتى يرغب فى شرائها ، ومن ثم تراجع عن زراعة الكثير من الحقول بالمحاصيل النقدية ، واستبدل بها المراعى . ليقوم بإطعام الماشية بمزيد من الحبوب ، وليجد له ولأسرته مزيداً من الطعام ، بالرغم من النقص الذى يعانيه فى الملبس وغيره من أجهزة ووسائل الحضارة العادية .

فكان « جورج مارشال » يرى أن معاناة الدول الأوربية من النقص فى الطعام والوقود ، واضطرار حكومات تلك الدول إلى استخدام الأموال الأجنبية ، والقروض من أجل الحصول على هذه الضروريات من الخارج ، أمر يؤدى إلى إرهاق رءوس الأموال التى هى فى أمس الحاجة إليها لإعادة

تعمير ما خربته الحرب ، وأن هذا الموقف فى حد ذاته خطير ، وتزداد خطورته باضطراد مما ينذر العالم بشر مستطير ، كما ان احتياجات أوربا خلال السنوات التالية لعام ١٩٤٧ ، من الغذاء الواجب استيراده من الخارج بالإضافة إلى احتياجها إلى الكثير من المنتجات الضرورية ، أكبر من طاقة أمريكا ومن مواردها ، بحيث بدا واضحًا حاجتها إلى مساعدات إضافية وأساسية ، وإلا فستواجه انهياراً اقتصادياً واضطراباً سياسياً ، بأبعاد خطيرة .

فكان من رأيه ، أن العلاج لا يكمن فى كسر هذه الحلقة البغيضة فقط ، بل باستعادة الشعب الأوربى الثقة بنفسه أيضاً وفى مستقبل زاهر ، وفى وضع اقتصادى أفضل لدول أوربا ككل ، **وأن صاحب المصنع والفلاح يجب أن يكونا مستعدين للإسهام الفعلى فى الإنتاج وأن يكونا قادرين ومستعدين لتبادل منتجاتهما ، وأن تكون لصلاتهما قيمة تبادلية قوية وقويمة .**

ومن الناحية السياسية — فقد يعكس يأس الشعوب من تحقيق الرفاهية لأفرادها ، تأثيراً مباشراً على الاستقرار السياسى ، وعلى السلام ، الأمر الذى يجب أن تدخله أمريكا فى حسابها ، وألا تتوانى فى أن تؤدى كل ما تستطيع للإسهام فى إعادة الاقتصاد العالمى إلى حالته الطبيعية . إن سياسة أمريكا يجب أن تتحرك فى مواجهة الجوع والفقر والبؤس والمرض ، لا ضد دولة أومذهب ، ذلك أن هدفها هو إحياء الاقتصاد الفعلى فى العالم ، بما يسمح بخلق ظروف سياسية ملائمة ، ومواتية لقيام المؤسسات المعمرة ، وهذا يستلزم التخطيط لتقديم العلاج الشامل لهذه المشكلات وتلك المصاعب ، هذا مع العلم بأن الحكومات والأحزاب السياسية أو المجموعات التى تسعى فى إطالة شقاء البشرية من أجل أن تستفيد سياسياً ، سوف تواجه بمعارضة شديدة من الولايات المتحدة .

القواعد الأساسية للمشروع :

إن أول ما يجب الإشارة إليه ، هو أن « مشروع مارشال » ليس برنامجاً للإغاثة ، ولكنه برنامج طويل الأجل للإنعاش والتعمير ، يستغرق تنفيذه سنوات عديدة . والأساس فيه أن المعونة التى تعطى لأية دولة ، يجب أن تكون كاملة وغير مجزأة ، أو على مراحل . ويجب أن تعطى من أجل إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ، وألا تكون هذه المعونة لغرض مواجهة أزمة من الأزمات العارضة ، بل يجب أن ينظر إليها على أنها علاج شامل للمشكلات الاقتصادية ، فهو لهذا لا يعتبر مجرد مسكن يقدم وقت التعب ثم ينقضى أثره وتأثيره بعد فترة أو مرحلة قصيرة المدى .

هذا القواعد يتضمنها ويترجمها برنامج عرف باسم « برنامج النهضة الأوربية » E.R.P. European Recovery Program مستهدفاً إحداث نهضة فى أوربا التى خربت بلادها ، وتدهورت حالتها فى كثير من النواحى ، بل إن كثيراً من دولها أصبحت أنقاضاً سواء من النواحى العمرانية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإنسانية .

ويمكن القول إجمالا إن الأساس فى هذا المشروع ، هو دفع النمو الاقتصادى فى أوربا كهدف أصيل من إنشائه ، بالإضافة إلى وقف انتشار الشيوعية ، وقد وضع التخطيط الكامل له ، بحيث يتضمن الأساليب والإجراءات الآتية :

(ا) زيادة إنتاج الدول المشتركة فيه ، عن طريق توفير الواردات اللازمة لها ، من معدات ومن سلع تموينية .

(ب) اتخاذ الإجراءات الداخلية اللازمة لإعادة الاستقرار المالى لهذه الدول .

(جـ) تنمية وتشجيع التعاون الاقتصادى الوثيق بين الدول المشتركة فيه ، وتقليل اعتمادها على التجارة الأمريكية .

الهيكل الأساسى للمشروع :

كان عدد سكان بلدان أوربا التى قبلت مشروع مارشال أكثر قليلا من ٣٠٠ مليون نسمة ، وكانت تجارتها الخارجية تمثل أكثر من ٧٠ ٪ من التجارة العالمية ، فى حين كانت تجارة الولايات المتحدة ٢١ ٪ فقط ، وكانت تملك ثلثى السفن التجارية فى العالم .

من أخص الظواهر الاقتصادية لتلك الدول ، أن إيراداتها من التجارة ومن أرباح استثماراتها فى الخارج ، كانت كافية لاستيراد أكثر من ربع وارداتها من جميع أنحاء العالم . أما من الناحية الصناعية ، فإن أساس الصناعة فى دول غرب أوربا كان قائماً على الفحم والصلب والمواد الكيماوية . وكان إنتاج هذه الصناعات قبل الحرب مباشرة يفوق إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية . كما أن الصناعة وصلت فى تلك البلاد إلى درجة عالية من التخصص فى زراعة أصناف ممتازة أو فى طريقة استخدام الأسمدة الكيماوية ، أو فى طرق تغذية الحيوانات ، وكانت شعوب هذه البلاد تتمتع بمستوى مرتفع من المعيشة بفضل ثلاثة عوامل رئيسية هى :

١ – مقدرتها وكفاءتها فى الصناعة والزراعة .

٢ – ما كانت تربحه تلك البلاد من التجارة ، وما كانت تدره عليها البنوك وشركات التأمين والملاحة من أرباح طائلة .

٣ – ما اذخرته على مر أجيال طويلة من أموال استثمرتها فى كثير من بلاد العالم .

غير أن البنيان الاقتصادى لتلك الدول كان يحوى بين جنبيه عناصر

الضعف والوهن إذ كان يعتمد على استمرار التبادل التجارى بينها ، فكان كالآلة الدقيقة يعتمد كل جزء منها على الجزء الآخر ، فإذا حدث خلل لأى جزء تعطلت الآلة كلها عن العمل . ولقد كان من نتائج التدمير والتخريب الذى تعرضت له أوربا أن هبط مستوى الإنتاج فى كل دولها فانخفض الإنتاج الصناعى فى بلجيكا وهولندا وفرنسا إلى ٣٠٪ عما كان عليه قبل الحرب ، وهبط فى إيطاليا إلى ٢٠٪ ، وقامت كل دولة من تلك الدول بجهود جبارة لإعادة بنائها الاقتصادى والمالى ، كما بذلت شعوب تلك الدول جهودا كبيرة وتعرضت للحرمان . وقد ساعد ذلك – إلى جانب المعونات السخية التى لقيتها تلك الدول من أمريكا ، ومن بعض البلدان الأخرى – على تحسين فى أوضاع تلك الدول بحيث تمكنت شعوبها فى ١٩٤٧ من الوصول إلى معدل إنتاجها فى سنة ١٩٣٨ ، وإن استمر ميزان المدفوعات فيها يسجل عجزاً ، بلغ فى عام ١٩٤٧ ، ما يقرب مليارين من الدولاوات .

وبناء على الدعوة التى وجهها « جورج مارشال » إلى أوربا ، – لقبول مساعدة أمريكا لها على النهوض باقتصادها فى إطار هذا البرنامج – اجتمع ممثلو ست عشرة دولة ، ووضعوا برنامجاً للإنعاش الاقتصادى فى هذه الدول . وفى ١٢ أبريل سنة ١٩٤٨ وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على « قانون التعاون الاقتصادى » . وخصص مبلغ ٥,٥ مليارات دولار لهذا الغرض عن المدة من أول أبريل ١٩٤٨ إلى ٣٠ يونيو ١٩٤٩ ، كما أجاز لحكومة الولايات المتحدة فى الوقت نفسه أن تعمل على مساعدة أوربا لمدة تزيد قليلا على أربع سنوات .

وفى ١٧ أبريل سنة ١٩٤٨ اجتمع وزراء خارجية ١٦ دولة فى باريس وقرروا تكوين « هيئة التعاون الاقتصادى الأوربى » من دول : إنجلترا –

فرنسا – هولندا – أيسلندا – إيطاليا – سويسرا – البرتغال – بلجيكا – اليونان – أيرلندا – تركيا – لوكسمبرج – السويد – والمنطقتين الإنجليزية والأمريكية فى ألمانيا الغربية ، ثم انضمت إليها كل من النمسا والمنطقة الفرنسية بألمانيا ، ووقعوا الوثيقة التاريخية لهذا المشروع ، والتى اعتبرها « المسيو بيدو » وزير خارجية فرنسا وقتئذ ، وثيقة فريدة لا نظير لها فى تاريخ القارة الأوربية ، والتى كانت أول خطوة فى سبيل الرخاء والاستقرار العالمى بعد الحرب . وتوضح المادة (١٢) من هذه الوثيقة ، أن هدف هذا الميثاق ، هو تحقيق اقتصاد أوربى سليم ، عن طريق التعاون الكامل بين المتعاقدين وتمكين الدول المنضمة إليه من تخفيض العجز فى ميزان مدفوعاتها من ٨ مليارات من الدولارات إلى ٢ أو ٣ مليارات ، أى بنسبة تتراوح ما بين ٦٠ ٪ ، ٧٥ ٪ تقريباً . من هذا يتضح أن البرنامج لم يهدف إلى التخلص من العجز كلية ، بل هدف إلى معالجة العجز فى الجزء الأكبر منه ، مع تهيئة الظروف أمام هذه الدول ، للاعتماد على نفسها فى التخلص من باقى العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق العمل على تثبيت سعر العملة ، وزيادة الإنتاج المحلى فى كل دولة ، ثم تخفيف القيود التجارية الموضوعة فيما بينها ، إذ لا فائدة من زيادة الإنتاج إذا لم تتمكن البلاد المنتجة من تصريف بضاعتها بسهولة .

هذا وتنقسم المساعدة التى تقدمها الحكومة الأمريكية إلى قسمين : قسم يعطى كمنحة ، والقسم الآخر يعطى بصفة قروض ، تسدد بعد فترة محددة وبشروط معينة ، وتختلف نسبة كل من النوعين ، وشروط القروض حسب ظروف كل بلد ، وينص القانون الأمريكى ، على أن نسبة القرض يجب ألا تقل عن ٢٠ ٪ وتشترط الإدارة الأمريكية عدم جواز استخدام المنحة بدون القرض . كذلك تشترط أن تصرف الدولارات

داخل منطقة الدول المشتركة بما فيها الولايات المتحدة . كما تشترط وجوب شحن نسبة معينة من السلع على بواخر أمريكية ، وتتعهد كل دولة بأن تبيع للولايات المتحدة مواد أولية ، تعادل ٥ ٪ من قيمة المساعدة ، أما الفوائد التى يتقاضاها بنك التصدير والاستيراد بالنيابة عن الحكومة الأمريكية فهى واحدة بالنسبة لجميع الدول ، وتتراوح بين ٣ ٪ ، ٣ ١/٤ ٪ للقروض الطويلة الأجل ، وتختلف فترة سداد القروض وشروط استهلاكها حسب ظروف كل بلد .

وقد التزمت كل دولة اشتركت فى المشروع ، بأن تضع برنامجاً مدته أربع سنوات للفترة من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، يتضمن الإجراءات الخاصة بزيادة الإنتاج وتخفيض العجز فى ميزان مدفوعاتها ، كما التزمت « منظمة التضامن الاقتصادى الأوربى » ، بأن تقوم بعملية فحص وتنسيق للمشروعات الداخلة فى هذه البرامج ، ثم صيانتها ، ومراقبة السياسة النقدية والمالية للدول الأعضاء ، ولمدة تزيد على أربع سنوات من تاريخ تنفيذ مشروع الإنعاش الأوربى . ويتضمن ذلك كله قيمة المساعدات اللازمة والتى تقدمها أمريكا .

هذا وقد بلغت قيمة المبالغ التى قدمتها الولايات المتحدة إلى الدول الأعضاء ١١,٤ مليار دولار ، منها حوالى ٦٠ ٪ فى هيئة منح كاملة ، وفيما يلى بيان بالدول الرئيسية المستفيدة ونسبة استفادتها من المبالغ المقدمة .

إنجلترا	٢٤ ٪	فرنسا	٢٠ ٪
ألمانيا الاتحادية	١١ ٪	إيطاليا	١٠ ٪

وبعد انقضاء أجل المشروع ، حدث تأثير مباشر فى إنتاج الدول المستفيدة منه ، أدى إلى **زيادة ملحوظة فى حجم الإنتاج ، إذ بلغت الزيادة فى حجم الإنتاج الصناعى عام ١٩٥١ بدول أوربا الغربية ٤٠ ٪ عما كان عليه فى**

عام ١٩٣٨ . كما توقف زحف تيار الشيوعية . ومع ذلك فقد استمرت المعونة الأمريكية بعد الأجل المذكور ، وذلك للتخفيف من حدة أزمة العجز فى الدولار الأمريكى .

وقد كان نجاح هذا المشروع من أسباب قيام منظمة الكوميكون التى تضم مجموعة الدول الاشتراكية الأوربية ، أو محاكاته فى بعض الدول الشيوعية الأخرى ، كما كان من نتائجه توسع الولايات المتحدة فى استخدام المساعدات الأجنبية لتأمين سياستها الخارجية فى مواجهة انتشار الاشتراكية الشيوعية فى أنحاء أخرى من العالم .

تقويم مشروع مارشال :

لا يوجد مشروع تناوله الكثيرون بحثاً ، ومناقشة ، مثل مشروع مارشال ، فقد تصدى له كثير من الاقتصاديين والسياسيين بين مؤيد وناقد ، وإزاء ذلك ، وحتى يكون البحث والدراسة على أساس موضوعى ، فإنه يكون من الأوفق استعراض حالة الدول الأوربية التى اشتركت فى هذا المشروع ، قبل البدء فى تنفيذه ، حيث بدا واضحاً أنه على الرغم من حصول دول أوربا الغربية – خلال السنوات التى تلت الحرب العالمية مباشرة وحتى تاريخ إعلان مشروع مارشال – على مساعدات مالية كبيرة من أمريكا بلغت حوالى ٨,٥ مليارات دولار ، فإن أحوالها الاقتصادية والمالية قد ساءت ، إلى حد بعيد ، وبخاصة أن احتياطياتها من الذهب والعملات القابلة للتحويل قد تقدرت تقريباً فإنجلترا مثلا قد أنفقت الجانب الأكبر من القروض التى حصلت عليها من أمريكا فى سنة ١٩٤٦ والتى بلغت ٣,٧ مليارات دولار ، وفى هذا الوقت كان قانون الإعارة والتأجير الأمريكى قد انتهى سريانه وصارت دول أوربا الغربية تعيش يوماً بيوم . فيما يتعلق بحاجاتها من المواد

الأولية والمواد الغذائية المستوردة من الخارج .

وهكذا صارت الأحوال الاقتصادية فى أوربا الغربية سنة ١٩٤٧ أسوأ بكثير منها عند انتهاء الحرب العالمية الثانية : وكان لذلك أسباب أهمها :

١ – اشتراط الولايات المتحدة الأمريكية على إنجلترا ، فى مقابل إعطائها القرض الذى طلبته ، تسوية مشكلة الأرصدة الإسترلينية ، وتقرير حرية الإسترلينى إلى العملات الأخرى وخاصة الدولار فى موعد أقصاه ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، وهى إجراءات فى صالح الدول صاحبة الأرصدة وفى صالح الولايات المتحدة نفسها التى كانت فى حاجة إلى تنشيط الطلب على منتجاتها .

٢ – النقص الملحوظ فى المحاصيل الزراعية وخاصة القمح .

٣ – توقف الحركة التجارية تقريبا بين دول أوربا الغربية ودول أوربا الشرقية فضلا عن انكماش هذه الحركة بين دول أوربا الغربية ذاتها .

٤ – اختفاء المحاصيل من السوق الأوربية سواء كمصدرة أو كمستوردة .

٥ – نهوض مستعمرات الدول الأوربية مطالبة بالاستقلال السياسى والاقتصادى بعد أن رزحت تحت نير الاستعمار زمناً طويلا ، وقد ترتب على ذلك فقدان الدول المستعمرة تباعاً لموارد مالية هائلة ومنافع تجارية واسعة .

ولعل أهم النتائج الاقتصادية التى ترتبت على ذلك كله ، وجود عجز شديد فى موازين مدفوعات الدول الأوربية الغربية فى سنة ١٩٤٧ ، ففى تلك السنة صدرت الولايات المتحدة إلى العالم الخارجى من السلع والخدمات ما قيمته ٢٠ مليار دولار واستوردت ما قيمته ٨,٥ مليارات دولار فقط ، فى الوقت نفسه بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية الخاصة فى الخارج ١,٣ مليار دولار ، وأدى ذلك إلى أن بلغ عجز ميزان مدفوعات العالم الخارجى قبل الولايات المتحدة ١٠,٢ مليارات دولار . وكان الجانب الأكبر من هذا

العجز واقعاً على كاهل دول أوربا الغربية ، حيث بلغ مقدار العجز فى موازين مدفوعاتها حيال أمريكا وكندا وأمريكا اللاتينية فى تلك السنة ٨,٥ مليارات دولار .

وقد غطت دول أوربا الغربية بعض هذا العجز من منح وقروض خارجية بلغت قيمتها ٦,٥ مليارات دولار حصلت عليها من جهات مختلفة ، منها :

٤,٨ مليارات دولار من الولايات المتحدة .

٥٦٠ مليون دولار من كندا .

٩٥٠ مليون دولار من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

٢٥٠ مليون دولار من أمريكا اللاتينية .

وغطت البعض الآخر عن طريق استنفاد ما قيمته ٢ مليار دولار من احتياطى الذهب المحفوظ لدى بنوكها المركزية وبقى لديها بعد ذلك حوالى ٥٠٠ مليون دولار من الذهب ، دفعته تلك الدول إلى صندوق النقد الدولى باعتباره الجزء المدفوع بالذهب من إسهامها فى رأس مال هذا الصندوق ، ورأس مال البنك الدولى .

هذه هى الصورة العامة للأحوال الاقتصادية التى كانت تعيشها أوربا الغربيـــة فى ذلك الحين ، وقد زاد هذا الموقف سوءاً ، الأحوال السياسية التى كانت سائدة فلقد تكاتفت الخلافات السياسية ، وعوامل الخلل الاقتصادى على الوصول بأوربا إلى حالة أشبه بالمأساة ، يغذيها ويلاحقها خطر الشيوعية الداهم .

ولهذا لا يجب أن تغيب عنا تلك الأرضاع الاقتصادية والسياسية السابق الإشارة إليها والتى كانت عليها الدول الأوربية عند تقويمنا لمشروع مارشال فطبقاً للبيانات التى صدرت من الهيئة الأوربية للتعاون الاقتصادى ، يمكن تلخيص النتائج التى تحققت من تنفيذ المشروع ، فى الآتى :

* زيادة الإنتاج الصناعى فى دول أوربا الغربية بمقدار ٤٠ ٪ فى نهاية ١٩٥١ ، عما كان عليه فى سنة ١٩٣٨ .
* زيادة حجم التبادل التجارى بين دول أوربا الغربية بنسبة ٣٥ ٪ .
* زيادة صادرات هذه الدول إلى العالم الخارجى بنسبة ١٠ ٪ .

وفى المرحلة التالية ، من تلك المساعدات أى فيما بين ١٩٥١ إلى ١٩٥٦ ، كانت هذه المساعدات تستخدم فى سد العجز فى الميزان التجارى لصالح الولايات المتحدة بل لصالح ألمانيا الغربية أيضاً إذ أصبحت هى الأخرى دائنة لتلك الدول جميعاً بمبالغ كبيرة فى نطاق الاتحاد الأوربى للمدفوعات . ومما هو جدير بالذكر أن جانباً كبيراً من الدولارات التى منحتها الولايات المتحدة لهذه الدول ، قد استخدمت فى سد العجز فى الميزان التجارى لهذه الدول لصالح ألمانيا الغربية ، حتى تراكمت الدولارات لدى ألمانيا الغربية فاستخدمتها بدورها فى منح قروض إلى الولايات المتحدة ذاتها .

ولم تنته سنة ١٩٥٨ حتى كانت تلك المنظمة قد حققت كل المهام التى أنشئت من أجلها ، وبلغت غالبية الدول الأعضاء من القوة الاقتصادية ممـا جعل عملاتها قابلة للتحويل فى العمليات التجارية بالسوق العالمية ، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى ضرورة توسيع نطاق تلك المنظمة ، بحيث يمتد نشاطها إلى نواح أخرى دون الاقتصار على النواحى المالية فقط .

الفصل السابع

المشروع العربى للتنمية

بعد أن استعرضنا أحوال الدول النامية ، وما تواجهه من مشكلات اقتصادية واجتماعية ، وبعد ما تبين لنا من أن الغالبية العظمى من هذه الدول تشكو قلة أو ندرة رءوس الأموال والاستثمارات بها ، وعجزها عن تكوين المدخرات القومية الكافية ، علاوة على افتقارها إلى الكثير فى مجال التكنولوجيا الحديثة ، فإننا نجد أن هذه الدول عاجزة ، فى ظل هذه الظروف ، عن تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالى عن تطوير مجتمعاتها وتقدمها ، بل قد تؤدى بها هذه الحالة إلى التدهور أو الانهيار فى حين نجد عند بعض هذه الدول النامية ، رءوس أموال تفوق احتياجاتها أو طاقاتها الاستثمارية بقدر كبير ، علاوة على ما سيتوفر لها من المزيد من الأموال على مدى السنوات القادمة .

فإذا ما نظرنا إلى الإمكانات التكنولوجية باعتبارها أحد العوامل اللازمة للتنمية الاقتصادية نجد أنها متاحة ومتوفرة بالدول المتقدمة وعلى أعلى مستوى وبالشكل الذى يجعل الاستفادة منها ممكنة ومفيدة للغاية .

وقد كان من الملاحظ فى السنوات الأخيرة اتساع الهوة بين البلاد التى تملك وتلك التى لا تملك ، سواء أكانت تملك أموالا أم خبرات فنية وتقدماً علمياً ، علماً بأن المجموعة التى تعانى من كل هذه الأوضاع تمثل الجانب الأكبر من مجتمعنا العالمى ، سواء من ناحية العدد أو اتساع الرقعة .

وعلى الرغم من أن هذه الأوضاع واضحة تماماً أمام المفكرين والباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين وأمام القادة السياسيين ، إلا أنها لم تنل الاهتمام الواجب ، وهى بلا شك مسئولية هؤلاء جميعاً ومسئولية هذا الجيل والأجيال المقبلة ، لكن علينا – نحن الجيل الحاضر – أن نبدأ فى عمل شىء له وزنه وله قيمته ، من أجل مئات الملايين التى يهبط مستوى معيشتها إلى حد الكفاف ، والتى يعانى الكثير منها الفقر والجوع والحرمان ، فإذا كانت الدول الأوربيـة

بالتضامن مع أمريكا ، قد واجهت مثل هذا الموقف بشجاعة وبحكمة ، عن طريق تخطيط سليم لمشروع ضخم ، هو « مشروع مارشال » أقال الدول التى اشتركت فيه من عثرتها ، وحول شقاء الملايين وبؤسهم إلى رخاء وتقدم ، وأدى إلى حركة واسعة من التشييد والتعمير ، وهوما تحتاج إليه عشرات من الدول النامية فى الوقت الحاضر ، وكثير منها قد استهلكت موارده ، إما بسبب استثمار الدول الغنية واستنزافها لها ، وإما بسبب الحروب العالمية والإقليمية التى انتشرت فى كثير من مناطق العالم ، وأهمها الحرب الكورية وحرب فيتنام فى منطقة الشرق الأقصى وحروب الشرق الأوسط ، وحرب نيجيريا ، وحرب الهند وباكستان ، ولم يقتصر الأمر عند حد الحروب ، بل طغت على كثير من هذه المناطق ثورات وانقلابات ، ارتبطت بها حالة من عدم الاستقرار ومتغيرات سياسية واجتماعية واسعة . وكما واجهت أوربا بعد الحرب العالمية ظروفاً جوية وكوارث طبيعية ضخمة ، فإن هذه المناطق قد واجهت أيضاً مثل هذه الظروف وربما بدرجة أشد وأقسى .

ولا يجب أن يفوتنا أن ننوه بأن الدول النامية بالإضافة إلى كل هذه العوامل وتلك المؤثرات وما تكبدته من خسائر وما واجهته من أزمات ، دول فقيرة ومتخلفة اقتصادياً واجتماعياً . ومن هنا فإن حاجتها إلى التنمية والتقدم بالغة الإلحاح والسرعة ، ليس فقط من أجل بلوغ حد مناسب من التقدم والحضارة ، بل ومن أجل ملاحقة التطور فى عالمنا المعاصر.

وهناك نقطة مهمة يجب إبرازها ، وهى أن هذا التقدم وذلك النهوض لا يعكسان آثارهما ونتائجهما على الدول النامية وحدها ، بل يعكسان آثرهما على العالم أجمع وعلى الدول المتقدمة الغنية بنفس القوة وفى نفس الاتجاه . فزيادة الإنتاج بالنسبة للدول النامية ، يعنى مزيداً من الدخل لشعوبها ، ويعنى فى نفس الوقت زيادة القدرة الشرائية لمواطنيها ، الأمر

الذى يجعلهم قادرين على استهلاك منتجات الدول الصناعية المتقدمة . وقد سبق أن بينا أن مشكلات الدول الصناعية والمتقدمة تترتب على الكساد الاقتصادى الذى تواجهه هذه الدول بسبب عدم قدرتها على تصريف جزء كبير من إنتاجها ، وما ترتب على ذلك من انتشار ظاهرة البطالة التى شملت ما يزيد على عشرة ملايين عامل بأوربا الغربية وأمريكا عام ١٩٧٤ وما لها من آثار اجتماعية واقتصادية ومن انتشار الأزمات التى تعانى منها هذه الدول ، حسبما سبق إيضاحه من قبل .

ومما يلفت النظر أن الدول المصدرة للبترول – تحت ضغط محاولة الدول المتقدمة بتحميلها مغبة ما يعانيه العالم المتقدم من اضطرابات اقتصادية ، وما تلاقيه البلاد النامية من زيادة فى متاعبها الاقتصادية ، نتيجة الزيادة فى عجز ميزان مدفوعاتها قدقدمت جزءاً مهماً من فائض دخولها إلى البلاد النامية ، وإلى المؤسسات الدولية بالإضافة إلى ذلك فقد دخل جزء كبير من هذا الفائض إلى الدول المتقدمة فى صورة أنواع مختلفة من الاستثمارات ، سواء عن طريق شراء الشركات والبنوك كلياً أو جزئياً أو فى صورة إيداعات بالبنوك أو شراء منشآت سكنية وعقارية ، وغير ذلك .

ولقد بلغت جملة المساعدات التى قدمتها دول الأوبك إلى البلاد النامية خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ١٩٧٤ ما يجاوز ٨,٥ مليارات دولار ، كما أقرضت البنك الدولى للإنشاء والتعمير ملياراً آخر من الدولارات ، وبالإضافة إلى مبلغ ٣,٦ مليارات دولار قدمتها هذه الدول لصندوق النقد الدولى ، ليستخدمها فى إطار ما يعرف بالتسهيلات الائتمانية البترولية .

وبرغم ذلك فإن هذه المساعدات وتلك القروض السابقة ، لم تفلح فى أن ترفع عن البلاد المصدرة للبترول ، وعن البلاد العربية بصفة خاصة ، الاتهام الموجه لها ، من غير أساس سليم ، باعتبارها مصدر متاعب العالم ،

ويرجع ذلك إلى طريقة تقديم هذه المساعدات وتلك القروض ، فقد تمت إما عن طريق الاتفاقيات الثنائية ، وبشكل مبعثر لا يسمح بتجسيدها أو تسليط الأضواء عليها أمام العالم ، وإما عن طريق المؤسسات الدولية التى لا تتمتع البلاد المذكورة فى ظلها بقوة تصويتية تسمح لها بالتحكم فى توزيع هذه المساعدات وفقاً لمعايير تفصيلية تنال فى ظلها البلاد الأكثر حاجة نصيبها من هذه المساعدات أو القروض وهكذا . وعلى سبيل المثال استفادت إيطاليا من الجزء الأعظم من التسهيلات البترولية على الرغم من أن تدفق الفوائض إلى البلاد المتقدمة تم بصورة تلقائية فى شكل أنواع مختلفة من الاستثمار.

ولا شك أن هذه الاعتبارات ، توجب أن تقوم الدول المصدرة للبترول أو الغنية بتقديم المساعدات أو القروض إلى البلاد النامية فى إطار صندوق خاص للتنمية بما يسمح بتجسيد وتجميع إسهامات هذه الدول لمواجهة المشكلات الاقتصادية العالمية والتى تحتل مشكلات البلاد النامية فيها مكان الصدارة – وذلك على غرار ما فعلت أمريكا فى الأربعينات وإذا ما تم هذا فسيظل التاريخ يذكر لها هذا العمل المجيد وسيظل موضع فخار على مر السنين .

وإننا إذا نظرنا إلى فكرة « مشروع مارشال » التى سعت إليه الولايات المتحدة وتحملت مسئوليته وأعباءه المالية بعزم وإصرار بعد الحرب العالمية الثانية ، من أجل رخاء وتقدم حلفائها ، فإننا نرى أنها لم تقصد بذلك فائدة هؤلاء فحسب ، بل كانت تقصد أيضاً مصلحتها ، وقد ظهر لنا أن حجم صادراتها بلغ من سنة ١٩٤٧ حوالى ٢٠ مليار دولار ، وحجم وارداتها لم يتجاوز ٨,٥ مليارات دولار ، الأمر الذى يظهر أنها لم تكن لتستطيع أن تستمر على هذا الحال إلى أمد طويل ، وأنها لابد وأن تمد يد العون إلى الدول

التى تتعامل معها وبالذات الدول الصديقة ، فتعطيها المنح والقروض ، بما يمكن فى النهاية من إحداث التوازن بين الدول من ناحية الإفادة والاستفادة ، ولهذا – وفى ضوء هذه الاعتبارات – قام المشروع وخصصت له كافة العناصر التمويلية ، فكان بحق إجراء ذكيًّا وواعيًا .

ونعتقد أن إنشاء « صندوق تنمية الدول النامية » فى ضوء الاعتبارات السابق ذكرها ، وعلى صدى النتائج التى تحققت فى مثل هذه المشروعات ، ستتحقق عنه منافع جمة ، لا تقتصر فقط على الدول التى ستستفيد من أرصدته فحسب ، بل وتفيد منه أيضًا الدول التى ستسهم فى تكوين أرصدته ، وقد يكون من الأوفق أن تأخذ الدول الغنية والمتقدمة بزمام المبادرة والدعم لهذا الصندوق ، فكلاهما فى حاجة شديدة إلى توسيع حيز الأسواق أمام منتجاته ، خاصة وقد بدا واضحاً لتلك الدول أن الدول النامية والفقيرة ، غير قادرة على زيادة مشترياتها واستيعاب منتجاتها لعدم توافر العملات الصعبة القابلة للتحويل لديها ، كما لا يجب أن يغيب عنا أن الدول النامية مازالت وسوف تستمر لفترة طويلة المنتج الرئيسى للمواد الخام التى لها قيمتها الاستراتيجية فى التنمية العالمية ، فهى مصدر للبترول ولخام الحديد والنحاس والمنجنيز والقصدير ، والمطاط والمحاصيل الزيتية ومحاصيل الألياف ، بالإضافة إلى المعادن المشعة وغيرها .

إنه من الخير كل الخير أن تزداد الطاقة الإنتاجية للدول النامية حتى توفر للعالم ما يحتاج إليه من منتجات زراعية أو صناعية ولديها أراض زراعية شاسعة وموارد أولية كثيرة متنوعة وطاقات بشرية ضخمة ، وكل ما تحتاج إليه هو توفير رءوس الأموال والتكنولوجيا والتنظيم وحسن الإدارة .

كيف يتم ذلك ؟ هذا ما سوف نناقشه .

القواعد الأساسية لإنشاء صندوق التنمية :

نود ، باديء ذى بدء وقبل الدخول فى الموضوع ، أن نؤكد أن إنشاء صندوق للتنمية يحتاج إلى دراسة مستفيضة ومفصلة لكل نواحى العمل فيه ، والقواعد والأسس التى يجرى عليها سواء من ناحية شروط العضوية أو طريقة التمويل أو الإسهام ، وكذلك الشروط التى يسير عليها فى تقرير المنح أو صرف القروض وفقاً لأغراض الصندوق وطريقة سدادها وآجالها ، وكذلك حقوق الصندوق والتزاماته قبل الغير ، وغير ذلك من الجوانب التى يستكمل بها الصندوق مقوماته الأساسية .

ولهذا ، فإننا لن نتعرض لهذه الأمور ، فنتركها لخبراء الاقتصاد والمال لوضعها فى إطارها المتكامل الجوانب والأركان ، ونقتصر هنا على عرض الجانب الفكرى لهذا الموضوع ذى الأهمية البالغة وفى هذا الوقت بالذات ، فنتناول فيما يلى الخطوط العريضة التى يمكن أن ينشأ فى ظلها هذا الصندوق ، ويمكن تلخيصها فى الآتى :

أولا – أهداف الصندوق :

يهدف هذا الصندوق إلى المعاونة فى تقديم ما يلزم من معونة للدول النامية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادها ، وله فى سبيل ذلك أن يقدم المنح أو القروض بأشكالها المختلفة وفقاً لمقتضيات الأحوال ، وكذلك مد هذه الدول بالخبرة الفنية والعلمية التى تساعدها على بلوغ هذه الأهداف وبأفضل المستويات الممكنة .

وتحقيقاً لأهداف دعم التعاون الاقتصادى والمالى والفنى يقوم الصندوق بالوظائف التالية :

١ – الإسهام فى تمويل التنمية الاقتصادية فى الدول الأعضاء .

٢ – تشجيع المشاركة فى رءوس الأموال اللازمة للتنمية .

٣ – توفير المعونة اللازمة لمشروعات التنمية فى الدول الأعضاء .

كما يكون للصندوق أن يعمل على تحقيق أغراضه بالوسائل التى يراها كفيلة بتحقيق ذلك ، وعلى الأخص ، مايأتى :

(ا) خلق ميادين جديدة للاستثمار فى الدول الأعضاء من أجل تحقيق أقصى معدل للتنمية بها .

(ب) العمل على توجيه رءوس الأموال إلى الاستثمار فى المشروعات التى تفيد منها الدول المشتركة .

(ج) إعداد الدراسات الشاملة عن المشروعات الإنمائية فى الدول المشتركة فى الصندوق وتوفير الفرص الملائمة لتنفيذها .

(د) تقديم الخدمات الاستشارية ، وتوفير الخبراء اللازمين ، وتنظيم تبادلهم بين الدول الأعضاء .

(هـ) تنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التى تقدمها المنظمات العالمية ، أو المكاتب الاستشارية الفنية ، بعد مراجعتها من الأجهزة الفنية التابعة لمجموعة البنوك التى سيرد ذكرها فيما بعد ، والتى سيتم تمويل مشروعات الدول من خلالها .

(و) تطوير أساليب ووسائل الإنتاج ، وتوفير إمكانياتها المادية والفنية وكذلك العمل على تنمية المهارات الفنية والإدارية بكافة الوسائل .

ثانياً – تبعية الصندوق :

يتمتع هذا الصندوق بالشخصية القانونية الدولية ، التى يستمدها من

ارتباطه بأحد أجهزة الأمم المتحدة القائمة ، أو التى تنشأ لهذا الغرض . وذلك بالحدود اللازمة لتحقيق أهدافه .

ثالثاً – النظام المالى والإدارى للصندوق :

يتبع الصندوق نظاماً ماليًّا وإداريًّا ، تضعه الدول الأعضاء ، تستهدى فيه بالنظام الذى تعمل فى إطاره هيئة الأمم المتحدة .

رابعاً – أموال الصندوق :

تشترك الدول المتقدمة والدول الغنية فى توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف الصندوق ووفق قواعد محددة معلومة يتم الاتفاق عليها ، وقد تكون نسبة الإسهام فى رأس ماله مرتبطة بالدخل القومى ، أو بنسبة صادرات كل منها ، أو غير ذلك ، ويكون رأس مال الصندوق متدرجاً فى الارتفاع ، يبدأ برصيد مناسب يستطيع توفير التمويل اللازم لحجم مقبول من المشروعات . وفى تقديرنا ، وفى ضوء دراسات مؤتمر الغذاء العالمى ، فإن هذا الصندوق يمكن أن يبدأ برأس مال قدره ٣ مليارات من الدولارات ، تتدرج فى الزيادة إلى أن تصل ٢٠ مليار دولار خلال عشر سنوات ، وعموماً فإن حجم خطط التنمية ، التى سيتم تمويلها فى الدول النامية ، هى التى ستحدد الصورة النهائية لما يجب أن تكون عليه الأرصدة التمويلية للصندوق .

خامساً – منح القروض وضمانات السداد :

من الواضح بأن هناك أمراً يجب تيسيره أمام الدول المنتجة للبترول ، كى تسهم فى مثل هذا الصندوق المقترح ويتلخص هذا الأمر فى الإجابة عن السؤال الآتى :

كيف تضمن هذه الدول سداد القروض التى تعطى منها إلى الدول النامية ؟

وبغير الإجابة عن هذا السؤال فإننا لا نكون قد اتجهنا اتجاهاً عملياً من ناحية التفكير أومن ناحية التطبيق .

فإن البلاد المنتجة للبترول وقد أقامت عدة صناديق تحت اسم (التنمية) صندوق التنمية الكويتى – صندوق التنمية السعودى – البنك الأفريقى – البنك الإسلامى . . . إلخ ، صارت من الناحية السكلوجية تتصور أنها قد أسهمت وقامت بدورها نحو التنمية فى البلاد التى تطلب ذلك ، ولكن ذلك يفتقر إلى عدة عوامل . . . أنه يفتقر مثلاً إلى الكادر الفنى الذى يستطيع فعلاً أن يسهم فى عمليات الاستثمار ، ويفتقر أيضاً إلى الكادر التخطيطى .

هذا فى الوقت الذى ينظر فيه العالم المتقدم من غير سند مقبول – إلى الدول المنتجة للبترول على أنها من أسباب التضخم ، بل من أسباب المعاناة التى يعانيها الاقتصاد المتقدم فى البلاد الصناعية الكبرى ، وفى نفس الوقت فإن البلاد النامية – غير المنتجة للبترول – تنظر إلى البلاد المنتجة له نظرة أمل قد يتحول إلى إحراج لأنها تعانى فعلاً من ارتفاع أسعار البترول ، وسيرلانكا مثل على هذا ، فقد صرحت لى الرئيسة بندرانيكا فى أثناء التمهيد لعقد مؤتمر الغذاء العالمى بأن موارد سيرلانكا من النقد الأجنبى تصرف الآن على استيراد المواد البترولية وعلى استيراد السماد الذى ارتفع ثمنه . وتساءلت : كيف يمكن إذن أن تخصص المبالغ اللازمة لخطة التنمية ؟ ثم تساءلت أيضاً : إذا كنا سياسياً نؤيد قضية العرب لاقتناعنا أنها قضية عادلة ، وإذا كنا نأخذ هذا الخط من منطلق العدالة ، أليس من واجب الدول المنتجة للبترول أن تنظر إلى البلاد النامية نظرة أخرى وأن تمد لها يد المساعدة ؟

هذا الحديث الذى يعبر عن وجهة نظرة بلد صغير مثل سيرلانكا يمكن

أن يعبر فى الواقع عن رأى كثير من الدول النامية ، ولنرجع فى ذلك إلى مؤتمر الدول النامية للمواد الأولية الذى عقد فى داكار فى الفترة من ٣ — ٨ فبراير ، لنرى الموقف الذى نود أن نشرحه سواء من جانب الدول النامية أوالدول المتقدمة ، فبالرغم من أن هذا المؤتمر قد عقد تحت شعار عدم الانحياز إلا أنه لم يقتصر على دول عدم الانحياز ، وإنما اتسع ليصبح مؤتمراً للدول النامية أو للعالم الثالث ، حيث قبلت فيه كوريا الديمقراطية الشعبية والبرازيل والفلبين ، وقد اشتركت فيه ٥٧ دولة من دول عدم الانحياز بالإضافة إلى ١١ دولة أخرى نامية ، وكذلك ممثلو حركات التحرير ومنها منظمة تحرير فلسطين ، وممثلون عن المنظمات الدولية والإقليمية بصفة مراقبين ، فضلا عن دول أوربا المحايدة الثلاث (النمسا ، فنلندة ، السويد) كمدعوين .

وقد بلغ عدد الوزراء ومن فى حكمهم من رؤساء الوفود نحو ٢٥ عضواً وبلغ عدد السفراء منهم نحو ١٥ عضواً .

أقول ذلك بشىء من التفصيل يبين الأهمية الكبرى التى تعطيها هذه الدول إلى الموضوعات التى يناقشها وأهمها :

١ — بحث التطورات فى تجارة السلع .

٢ — وسائل زيادة قوة تفاوض الدول النامية وإعادة بناء هيكل جديد للتجارة الدولية .

٣ — وسائل التعاون بين دول عدم الانحياز بشأن المواد الخام والسلع الأولية .

٤ — الإعداد لمؤتمر الدول النامية للمواد الأولية .

وكانت الاتجاهات البارزة فى المؤتمر :

١ — هناك اتجاه تزعمته الفلبين ، كان يهدف إلى إحراج دول البترول ومحاولة تحميلها عبء المشكلة التى تواجهها البلاد النامية ، وقد عبرت الفلبين عن

هذا الموقف باقتراح قدمته للمؤتمر بإنشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد الأولية برأس مال قدره ٦ آلاف مليون دولار تدفعها الدول ذات الفائض (أى دول البترول) وكانت كل من الهند ويوغسلافيا تتعاطفان مع هذا الاتجاه .

٢ – وفى مواجهة هذا الاتجاه اتخذت بعض الدول المصدرة للبترول مسلك عدم المشاركة فى المؤتمر (الكويت) أو التحفظ إزاء أى قرارات تتخذ وتترتب عليها أعباء مالية تتحملها تلك الدول (السعودية) .

٣ – وكان هناك اتجاه ثالث يحرص على وحدة صف البلاد النامية فى مواجهة الدول الصناعية الكبرى ويدرك حاجة الدول المصدرة للبترول لتأييد واسع من الدول النامية ، كما يدرك فى نفس الوقت أن تحميل مشكلات هذه الدول جميعاً على الدول المصدرة للبترول ليس حلا واقعياً ، ولا يؤدى إلى تغيير فى النظام الاقتصادى العالمى الحالى . . وقد تزعمت هذا الاتجاه الجزائر باعتبارها من ناحية من دول البترول ومن ناحية أخرى من الدول ذات الفائض المحدود ، وانضم لهذا الاتجاه بعض دول أمريكا اللاتينية المصدرة للبترول .

٤ – كذلك ظهر اتجاه موال للولايات المتحدة الأمريكية يدعو إلى التفاهم بأى شكل مع الدول الصناعية وتفادى أى مواجهة معها ، وتزعمت البرازيل والأرجنتين هذا الاتجاه .

وقد أبدت البرازيل تحفظها على التطورات التى تدين أساليب الضغط ، والتهديد والعدوان التى تمارسها الدول الكبرى ضد الدول المصدرة للمواد الأولية .

٥ – وكانت غالبية المؤتمر تحرص على وحدة الدول النامية وضرورة التنسيق فيما بينها فى عمل مشترك من أجل إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد

تجد فى ظله الدول النامية أوضاعاً أكثر عدلا من الأوضاع الحالية .

وإننى أهدف من بسط هذا كله ، إلى أن أبين نقطتين :

(ا) أن الدول النامية غير المنتجة للبترول تشعر بالنتائج المترتبة على اقتصادياتها نتيجة عدم توفر الإمكانات اللازمة للتنمية ، ولقد سبق شرح ذلك فى مقدمة هذا البحث .

(ب) أن الصراع الاقتصادى بين الدول المتقدمة ودول العالم النامية ، بدأ يظهر بوضوح فى الاجتماعات الدولية (مؤتمر الغذاء ، مؤتمر الكساء) .

وأخلص من هذا كله إلى ضرورة التنمية فى البلاد الفقيرة ، وأخلص كذلك إلى تحديد دور معين للبلاد البترولية ودور آخر للبلاد الصناعية المتقدمة ، ولقد آن الأوان – فى رأيى – لصيحة ترتفع من العالم العربى لتقول لجميع هذه الدول « نحن هنا ونحن نسهم فى التنمية ، وعلى البلاد الصناعية المتقدمة أن تتجاوب معنا » .

وأعود ثانية لأجيب عن السؤال الذى وضعته فى مقدمة هذه النقطة وهى الضمانات التى يمكن أن تكفلها البلاد المقترضة للبلاد البترولية حتى يستمر اندفاع الاستثمارات إليها عن طريق قناة اقتصادية وليست عن طريق عون يمنح أو يمنع دون أن يرتبط بخطط اقتصادية شاملة ، الأمر الذى كفله مشروع مارشال على ما تقدم .

وللإجابة عن هذا السؤال فإن الطريق الأمثل لذلك هو أن يقوم الصندوق بإقراض أمواله للدول النامية من خلال مجموعة من البنوك ، تكون مسئولة عن تحصيل أقساط هذه القروض وفوائدها وسدادها للصندوق ، وبذلك

يطمئن أصحاب رأس المال إلى صيانة أموالهم المستثمرة فى هذا الصندوق
ويمكن أن تتكون مجموعة البنوك من :

(ا) **عدد من البنوك العالمية الرئيسية** : يتم اختيارها من مناطق مختلفة تمثل الدول النامية – والمتقدمة ، ولتكن فى حدود أربعة عشر بنكاً رئيسيًّا ، وهذه البنوك معروفة على المستوى العالمى .

(ب) البنك الدولى بصفته المباشرة ، أو عن طريق جهاز متفرع عنه أومرتبط به ، يعمل بتوجيه منه ، وتحت إشرافه .

ولعل من أهم واجبات مجموعة البنوك المشار إليها ، فى نطاق هذا المشروع – إلى جانب العمليات الائتمانية – هو الناحية الاستشارية والتخطيطية للمشروعات التى ترغب الدول النامية فى تمويلها عن طريق الصندوق ، وشمولها بدراسات مفصلة ودقيقة وفى تقديرنا أن هذا الواجب على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للدول النامية ، والتى تحتاج إلى تخطيط مشروعاتها وتنفيذها على أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية ، وهذا شرط أساسى للتنمية فى هذه الدول .

ولهذا فإنه من الواجب أن ينشأ فى ظل هذا النظام « لجنة استشارية » على أعلى مستوى من الخبراء والفنيين ، بجانب ما يرى الاستعانة بهم من خبراء هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها ، والخبراء العالميين ، حتى يمكن الاطمئنان إلى دقة الدراسات الاستشارية أوالتخطيطية أو التنفيذية التى تقوم على أساسها البرامج والمشروعات .

سادساً – شروط الإقراض ومنح الإعانات :

على أنه من المناسب أن يرتبط منح القروض من هذا الصندوق بشروط خاصة تتناسب وظروف كل من الدول النامية . ومدى ضعف مستواها

الاقتصادى ومدى حاجتها الملحة إلى التنمية ، أو مدى توفر الأموال المعطلة عن الاستثمار بها ، ويكون منح هذه القروض بشروط ميسرة وفائدة منخفضة تحقق الهدف منهما . ويمكن تقسيم هذه القروض إلى :

(ا) قروض سهلة : Soft loans لتنفيذ المشروعات الإنتاجية العاجلة .

(ب) قروض تجارية :Commercial Loans وتعطى للمشروعات طويلة الأجل . على أنه ليس هناك مانع من قيام الصندوق بمنح إعانات لبعض الدول ، فى الحالات التى يرى مجلس إدارته وجوب تقديم هذه المنح للدول التى تحتاج إليها وبعد إجراء دراسة مفصلة لكل حالة على حدة . وفى نطاق الملاءمة الخاصة بها .

تصور عام لتكوين الصندوق وأعماله :

يمكن أن ينشأ هذا الصندوق ، بعد مشاورات أولية تجرى على مستوى عدد محدود من الحكومات المعنيـــة والمهتمة بهذا المشروع ، وهى جد معروفة ، وقد بدت واضحة خلال جلسات مؤتمر الغذاء العالمى ، ويمكن أن نسميها فى الوقت المناسب وبعد بلورة وتنسيق الأفكار بين هؤلاء ، تدعى الدول النامية (مجموعة الـ ٧٧) ، فى مؤتمر عام ، يعرض عليه الاقتراح بمشروع الصندوق ، لكى يناقش داخل هذا المؤتمر ، ويصدر بشأنه القرار الذى يراه مناسباً ومن الطبيعى أن تجرى اتصالات واسعة ومكثفة ، قبل انعقاد المؤتمر ، لتهيئة كل الظروف الملائمة لإنجاح المشروع ، وإعطائه الفاعلية على كل الأبعاد ، والمستويات ، ولا شك أيضاً فى أهمية الاتصال بهيئة الأمم والدول المتقدمة بالطرق الدبلوماسية الواعية والمدركة لكل جوانب المشروع .

ونعتقد أن مثل هذا الصندوق ، يمكن أن يجد تمويلا كافياً من « دول الأوبك » وهى فى حاجة أيضاً إلى التنمية ، وإلى التكنولوجيا الحديثة ، وسوف يتاح لها فى نطاق هذا المشروع زمام المبادرة فيه ، وتكييفه ، بما يلائم ظروفها وأحوالها .

ويدير هذا الصندوق مجلس إدارة ، يتم اختياره وفقاً لشروط معينة ويضم عدداً من ممثلى الدول المساهمة فى رأس ماله ، وعدداً من الدول المستفيدة منه ، على أساس إقليمى يتفق عليه ، ويكون لهذا المجلس الحق فى طلب زيادة رأس مال الصندوق كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وبموجب قرار يتخذ بأغلبية يحددها النظام الأساسى للصندوق كما يكون له حق الاقتراض أو الحصول على الائتمان اللازم لزيادة موارده ، وكذا قبول الودائع طويلة أو متوسطة الأجل ، وله حق إصدار السندات فى الأسواق العالمية وعموماً يكون للمجلس كافة الصلاحيات اللازمة لإدارته وتحقيق أهدافه ، وعلى وجه الخصوص مايأتى :

١ – رسم السياسة العامة للصندوق ، ومتابعة تنفيذها ، بما يتفق وأحكام الاتفاقية التى أنشئ بموجبها .

٢ – وضع القواعد والنظم واتخاذ التدابير اللازمة لتسيير أعماله ، على أسس اقتصادية وبأعلى مستوى من الخبرة والكفاية .

٣ – تحديد برامج العمليات والمشروعات التى يسهم الصندوق فى دراستها وتمويلها وتعيين حجمها ونظمها .

٤ – الموافقة على منح القروض بأنواعها وشروطها .

هذا ، ويتبع المجلس جهازان رئيسيان ، هما :

(ا) اللجنة الاستشارية الفنية :

وتتولى دراسة مشروعات التنمية المطلوبة واللازمة للدول الأعضاء عن طريق مكاتبها أو بيوت الخبرة العالمية ، وتحت إشرافهـا ، ثم مناقشتها وإقرارها ، وعموماً تكون مسئولة عن إعداد هذه المشروعات أو تلك البرامج على أفضل مستوى يحقق الاستفادة الكاملة منها للدول المعنية .

(ب) الجهاز التنفيذى :

ويتولى تنفيذ كافة الأعمال الفنية والمالية والإدارية المتعلقة بأعمال الصندوق وفقاً لأحكام لائحة يتم وضعها وإقرارها من الجمعية العمومية للصندوق :

وسوف تحدد اللائحة والنظام الأساسى للصندوق ، التى ستضعها هيئة المؤسسين كل القواعد الخاصة بكيفية الموارد المالية ورأس المال الذى يكتتب به ، وكيفية زيادته ونظام الإقراض والاقتراض والعمليات التى يقوم بها الصندوق وأنواعها وحدودها والجهات التى تستفيد منها ، وشروطها ، وكيفية تكوين مجلس الإدارة ، وصلاحيته ، ومدة العضوية وكيفية إصدار قراراته ، والأحكام المالية الخاصة بالموازنة ، والحسابات الختامية ومراجعتها ، وكذا ضمانات أموال الصندوق والاعتبارات المختلفة ، وكذا الإجراءات القضائية ، ونظام التحكيم ، وغير ذلك . . وطريقة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد باعتبارها السلطة العليا التى توجه سياسة الصندوق ونظام العمل فيه ، وهى فى كل هذا تعمل تحت إشراف هيئة الأمم .

وأخيراً لست فى حاجة إلى بيان أهمية إنشاء صندوق للتنمية يعمل لخير

الإنسانية جميعاً سواء أكان موقعها الدول النامية أم الدول الغنية أم المتقدمة . وقد أوضحت المؤتمرات العالمية ، التى عقدت أخيراً ، ومنها مؤتمر السكان العالمى ، ومؤتمر الغذاء العالمى ، حتمية الاتجاه نحو تنمية الدول النامية ، وحشد الإمكانيات والخبرات من أجل إحداث معدل نمو مرتفع وسريع بها .

وإننا على الرغم من كل العقبات التى تثار أمام هذه المشروعات ، ننظر إليها بشيء من التفاؤل ، فقد أصبحت دول العالم تنظر إلى والمشكلات نظرة أكثر عمقاً واتساعاً ، وأكثر شمولاً وإدراكاً لما حولها ، وما يحيط بها ، وترى أن ثمة ترابطاً شديداً بين مشكلاتها ومشكلات الآخرين ، فليست الدول بقادرة أن تعيش فى عزلة ، أو تعيش فى أبراج عاجية ، أو محبوسة داخل حدودها ، وإزاء هذا الإدراك ، وتلك النظرة ، وهذه الاعتبارات ، فإننا نتوقع الخير كل الخير لهذا المشروع .

والله ولى التوفيق .

فهرس

الصفحة

مقدمة ٣

القسم الأول
حدود المشكلة

الفصل الأول :

ربع قرن من الأمل . . أو ربع قرن . . فى قارب النجاة . ١٣

الفصل الثانى :

من أين تبدأ مشاكل الدول النامية ٣١

صورة المشكلات التى تواجهها الدول النامية . . . ٤٢

مشكلات الدول النامية غير المصدرة للبترول . . . ٤٢

موقف الإنتاج الغذائى ٤٥

مستقبل الطلب على الغذاء ٥٢

أهمية التنمية الزراعية ٥٥

الاستثمارات ٥٦

إستصلاح الأراضى ٥٦

الرى ٥٧

التقاوى المنتقاة ٥٧

التسميد ٥٨

المبيدات ٦٠

الصفحة

الفصل الثالث :

الضرورة والطريق . . فى التنمية ٦١
أبعاد مشكلات التنمية وحتمية مواجهتها ٦٢
حتمية التنمية ٦٢
حجم المشكلة ٦٥
التنمية الاقتصادية الشاملة ٧٠
زيادة الاستثمارات فى التنمية الزراعية ٧٣

الفصل الرابع :

مصدرو البترول . . لهم أيضاً مشاكل ٧٩
مشكلات البلاد النامية المصدرة للبترول . . . ٨٠
تطور مشكلة البترول ٨١
أزمة الطاقة العالمية والدول المستوردة للبترول . . . ٨٧
موقف الدول المصدرة للبترول من أزمة الطاقة ومن أزمة النقد العالمى ٩٠
موقف الدول المستوردة للبترول من الأزمة . . . ٩٣
أولا – العمل على تخفيض أسعار البترول . . . ٩٣
ثانياً – فرض رقابة دولية على احتياطيات الدول المصدرة للبترول ٩٥

الفصل الخامس :

. . وأخيراً مشاكل الدول المتقدمة ٩٧

الصفحة

(ا) سلع حققت ارتفاعاً فى الأسعار ١٠١
(ب) سلع حققت انخفاضاً فى الأسعار ١٠١
مركز المعاملات فى الولايات المتحدة ١٠١
دافعو الضرائب فى أمريكا ١٠٣
الركود الاقتصادى فى أمريكا ١٠٤
مشكلة البطالة فى الدول المتقدمة ١٠٧
مشكلة البطالة فى دول البحر الأبيض ١١٠
مشكلة البطالة فى اليابان ١١٢

القسم الثانى

احتمالات الحل . . أو كيف نواجه مشكلة التنمية

الفصل السادس :

تجربة مشروع مارشال ١١٧
(ا) الدول النامية ١١٨
(ب) الدول المتقدمة ١١٨
كيف تحدث التنمية فى الدول النامية ١٢١
القواعد الأساسية للمشروع ١٢٨
الهيكل الأساسى للمشروع ١٢٩
تقويم مشروع مارشال ١٣٣

الفصل السابع :

المشروع العربى للتنمية ١٣٧
القواعد الأساسية لإنشاء صندوق التنمية . . . ١٤٣

الصفحة

أولاً – أهداف الصندوق ١٤٣
ثانياً – تبعية الصندوق ١٤٤
ثالثاً – النظام المالى والإدارى للصندوق . . . ١٤٥
رابعاً – أموال الصندوق ١٤٥
خامساً – منح القروض وضمانات السداد . . . ١٤٥
وكانت الاتجاهات البارزة فى المؤتمر ١٤٧
سادساً – شروط الإقراض ومنح الإعانات . . . ١٥٠
تصور عام لتكوين الصندوق وأعماله ١٥١
(ا) اللجنة الاستشارية الفنية ١٥٣
(ب) الجهاز التنفيذى ١٥٣

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ١٩٧٥/٣٤٥٥
مطابع دار المعارف بمصر – ١٩٧٥
١/٧٥/١٩٤

مقتطفات من هذا الكتاب

« إذا كان ثمن شراء السيارة فى نيويورك قد أصبح يحتاج إلى مرتب